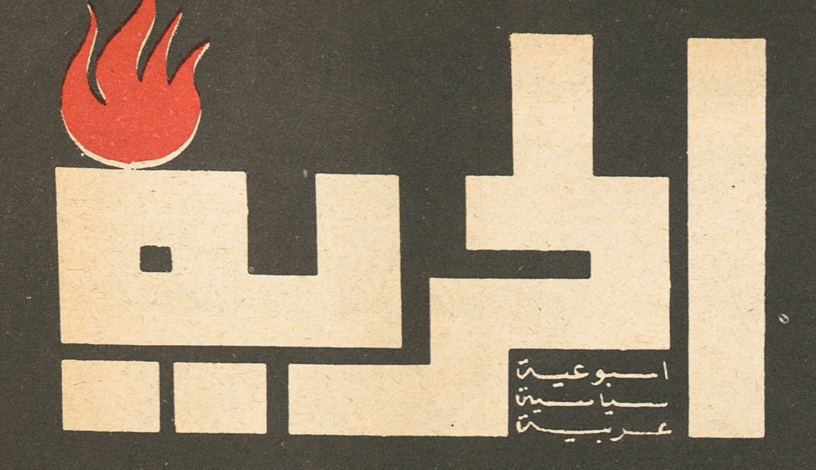
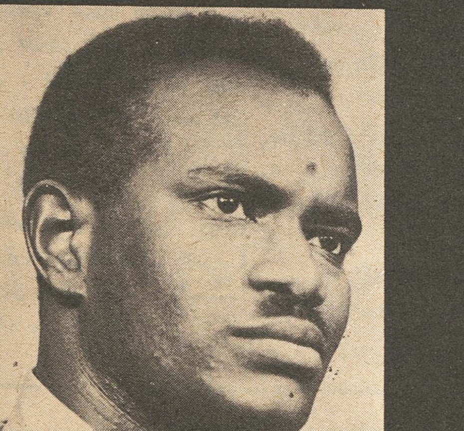


AL-HOURRIAH - No 577 - 26/7/1971 - BEYROUTH ● بيروت - ٢٦/٧/١٩٧١ - العدد ٥٧٧ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ق.ل

الصين في العلاقات الدولية

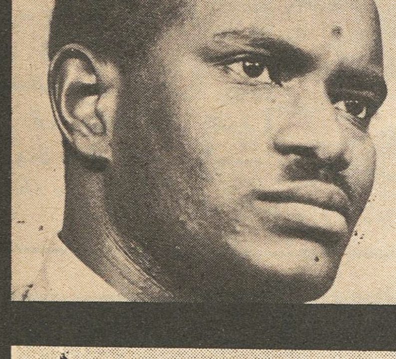


الآفاق الديمقراطية الثوريّة للانقلاب الأول والتحرك السريع للثورة المضادة

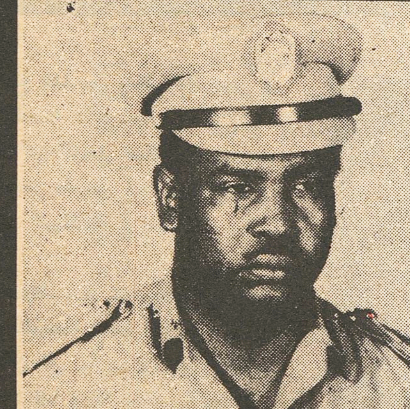


هاشم العطا

عبدالخالق محجوب



بابكر النور عثمان



فاروق عثمان حمدالله

▪ تقرير عبدالخالق محجوب إلى المؤتمر التداولي للحزب الشيوعي السوداني (١٩٧٠):

الموقف من "الانقلابات العسكريّة"



معركة الحريّات الديمقراطية تتطلب التوجه إلى القوى الاجتماعية التي كشفت تخلف العلاقات السياسيّة السائدة

منذ الفترة التي سبقت معركة رئاسة الجمهورية ، ومسالة الحريات الديمقراطية مطروحة على كافة الاطراف السياسية .

● كانت المقاومة الفلسطينية قد اصطدمت بالقوى التي لعبت ، خلال سنوات طويلة ، الدور الاساسي في قمع هذه الحريات . في مجدل سلم ، في القطاع الاوسط ، في المرقوب ، ناضلت المقاومة من أجل اثبات حقها في الانطلاق من الارض اللبنانية . وتضامنت كل القوى الوطنية في لبنان مع المقاومة ، وعانت من قمع السلطة ما عانته : الملاحقات، السجن وحتى القتل .

● جرت معركة الرئاسة بين فريقين متخاصمين منذ زمن طويل : فريق نهجي ، يعتمد الى حد بعيد على أجهزة قمعية راسخة القدم في السلطة ، وفريق ذي محور حلفي — وسطي ، انضم اليه جنبلاط في المرحلة الاخيرة من المعركة . وكان من الطبيعي أن يرفع الفريق الحلفي — الوسطي شعار الحريات الديمقراطية في وجه الطرف الذي فرض طوال سنوات حكمه المناطق العسكرية ، ورخص السلاح ، واخضاع قوى الامن للجيش .وهي كلها اجراءات عانى منها الفريق الاول في قواعده النيابية ونفوذه السياسي .

● بعد سنوات من الكبت والمراقبة المباشرة ، تحررت الحركة الطلابية من أحد العوائق التي منعتها سنوات طويلة من المبادرة . فأدى هذا التحرر النسبي الى مواجهة بعض القضايا الاساسية التي تتعلق بمعيشة الطبقة العاملة والفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة: الضمان الصحي ، الاجور ، سعر الدواء ، الايجارات ، سوق العمل .. فأمكن ان تقف القيادات النقابية موقفها قبل ١ شباط ، وأن تبدأ الحملة التي توقفت مع التراجع عن اضراب ٢٥ أيار ..

لم تؤد هذه العناصر ، رغم صحتها ، الى توطيد الديمقراطية في الحياة السياسية اللبنانية .

● اذا كانت الدولة قد تخلت عن الصدام المباشر مع المقاومة ، وذلك خوفا من تعريض التوازن الداخلي وبعض العلاقات العربية الى هزة قاسية . فهي قد تخلت أيضا عن مسؤوليتها في حماية الارض اللبنانية . فالعدو الاسرائيلي يرتع في القرى القريبة من الحدود بلا وازع : يدخل وينسف ويقتل ويستجوب ويعبد طرقا ، فلا يزعج . ولما كانت عمليات المقاومة نفسها لا تؤدي الى ردود فعل واسعة وحادة ، فقد اكتفت السلطة بالمضايقات الجزئية ، التي آخرها مقتل الفدائيين الثلاثة في مطلع الاسبوع الفائت . وهي لم تهادن الحركة الوطنية المساندة للمقاومة : فعدا استنكارها للتظاهرة التي استقبلت روكفلر ، عبأت كل جهودها لكي تمنع تظاهرة الاستنكار في وجه زيارة روجرز . ولم يتورع رئيس الجمهورية نفسه عن الهجوم على المتظاهرين متهما اياهم بالخيانة والعمالة — ولعل هذا التدخل أشد انتقاصا للديمقراطية من اتهام الاذاعة للحزب « الشيوعي » بالهدم — . اذا كانت السلطة لا تلجأ الى قمع التظاهر ، كما فعلت في ٢٣ نيسان ، فلانها لا تستطيع أن تدفع ثمن أزمة سياسية حادة كتلك التي أعقبت ٢٣ نيسان ١٩٦٩ ، ولانها لا تجد نفسها في موقع التهديد الذي كانت فيه منذ اكثر من عامين .

● لم يرم الطرف الذي وصل الى السلطة باسلحة القمع التي يملكها . وهذا طبيعي . فالمناطق العسكرية لم تلغ بعد . وفي قيادة قوى الامن ، بعد سلخها عن قيادة الجيش ، عسكريان . ولم يستنكف الطرف المنتصر عن التدخل في الانتخابات لصالح رجاله : فالناخبون الارمن لم يشتركوا في انتخابات المتن التي خاضها فؤاد لحود وأمين الجميل ، لا لان لا رأي لهم في المعركة بل لان السلطة الحت في طلب « حيادهم » . اما المطاردات الدامية التي تمت في البقاع وطرابلس ، فهي جزء من حملة سياسية لا تتورع عن استعمال المصفحات والدرك والمغاوير . وهي تطال مناطق رزحت طويلا ، وما زالت ، تحت ارهاب الاجهزة واستزلامها. مما جعل منها معاقل نيابية لخصوم العهد الحالي يحاول أن يسترجعها ، أو على الاقل أن يضعف مواقع خصومه فيها . ولما كانت منطقة زغرتا — اهدن معقلا من معاقل الملاحقين ، طلعت السلطة بمسرحية تسليم المطلوبين التي لم تسفر ، حتى اليوم ، عن أدنى أثر . بذلك يستطيع نواب زغرتا — اهدن أن ينعموا بـ « أمن » لا ينعم به نواب المناطق الاخرى . ولم تتراجع السلطة ، في المعركة التي تدور بين أطرافها ، عن استخدام سلاح عتيق فعال هو القوميون السوريون . فتصريح صائب سلام ، في معرض رده على تصريحات فؤاد شهاب الاولى ، تقرب من حزب ذي وزن انتخابي أكيد في أكثر من منطقة : في المتن ، في الشوف ، في جبيل ، في الكورة ، في مرجعيون . وهي دوائر انتخابية للعهد ولاصدقائه فيها مصالح حيوية : ضد الكتائب ، ضد بعض الشمعونيين ، ضد أخصام ريمون اده ، ضد نفوذ كرامي ، ضد تفرد كامل الاسعد . ويدل هذا الامر على أن محاربة الفريق الحلفي — الوسطي للاجهزة لا يعني انحيازا الى جانب الديمقراطية . فالتعاون مع القوميين السوريين ليس الباب الاوسع الذي يفتح على الديمقراطية ، وفي عدد « البناء » الصادر بتاريخ ١٠ تموز دليل صارخ : فالحزب، بمناسبة الحملة « الديمقراطية » يستعيد تاريخه الفاشي بدون القناع « اليساري » المستحدث ، ويطبع مجددا « بلاغ قيادة الثورة القومية والاجتماعية العليا الاول » الذي ينص بنده الثامن على : « مقاومة التهديد الشيوعي للنهوض القومي الاجتماعي وتحرير العمال من الاقطاع السياسي الشيوعي ». كما أن بيان رئيسه الحالي يبرر محاولة ١٩٦١ الانقلابية بنتائجها ، وبالطغيان الشهابي ، متناسيا ما رافق المحاولة نفسها من عزم على الوقوف في وجه «المد الناصري والشيوعي» في المنطقة العربية . واذا بالمحاولة ، التي كانت ذات طابع معاد لحركة التحرر بصورة صارخة ، تتحول على ضوء صراعات الحكم الحالية ، الى حركة تحرر وثورة على طغيان الاجهزة ، كل هذا مع بركة السلطة الصامتة ، بكل اطرافها التي شاركت في معركة الرئاسة.

● وقفت السلطة من الحركة المطلبية موقفا بعيدا عن الديمقراطية . فهاجم رئيس الجمهورية حركة الطلاب الثانويين ، وأطلقت السلطة شرطتها على التظاهرات الثانوية والجامعية ، وهاجم رئيس الجمهورية مجلس الجامعة لانه تجرأ وأخذ موقفا خجولا من حركة الطلاب الجامعيين . ولم تتردد السلطة في عكار ، فهاجمت الفلاحين واحتلت قراهم ، وطردتهم من الارض ، ودعمت اجلاء الفلاحين الذين أنهى الملاكون عقدهم ، عن بيوتهم . وازداد تعنت السلطة في مجابهتها للحركة المطلبية : فهددت النقابات بحلها عشية ٢٥ أيار ، اذا لم تتراجع عن الاضراب ، وحركت بين صفوفها « طابورا خامسا » خطرا . ودعمت أصحاب العمل في موقفهم العنيف من مطالبة العمال بوقف التسريح الكيفي . وحلت اضراب مستخدمي الهاتف بقصد أن تجعل من المضربين أمثولة تهدد بها كل عمال ومستخدمي مصالح الدولة . وهذا يعني عمليا عدم الاعتراف بشرعية الاضراب ، كسلاح بيد الطبقة العاملة .

ان تتابع هذه الاحداث يلقي على المعركة الديمقراطية ضوءا محددا . ان القمع المستمر للحريات ، والذي أتى اعتقال جورج حاوي في سياقه ، هو من صلب سياسة السلطة الحالية في مواجهتها للحركة الديمقراطية الوطنية وللصراعات بين كتلها . فليست « فلول الاجهزة » هي وحدها، وبصورة مستقلة ، المقيمة على سياسة القمع . عدا أن هذا الحكم يخالف الواقع والاحداث ، فهو يعطي السلطة الحالية ذريعة ممتازة تتعلل بها لتستر قمعها ، وتمرجحات تحالفاتها . وفي تصريحات رئيس الجمهورية المتكررة ضد الحركة الديمقراطية الوطنية مثال صارخ على موقف السلطة الحالية ومشاريعها . واذا استطاع التحالف السلامي — الجنبلاطي أن يشكل تغطية تحول دون الملاحقات القانونية للافراد ، فانه بالتأكيد لا يشكل وقاية ضد هجوم يتناول الحركة الديمقراطية الوطنية ، ويضرب وسائل عملها كحق التجمع والاضراب والعمل الدعائي العام (البيانات وخلافها) .

ان حماية هذه الحركة ، ووسائل عملها ، هي الامر الاساسي الراهن . والاحداث التي عددناها تبرز اتساع المعركة وتعدد قواها : وهي تطرح قضية الحريات الديمقراطية بصورة تتجاوز الجوانب الجزئية التي خبرها الحكم . والتي يستطيع أن يطوقها دون خسارة فعلية . وهي تتجاوز موضوع الانتخابات النيابية القادمة : فربط قضية الحريات الديمقراطية بالانتخابات يفقدها قواها الفعلية ذات المصلحة في الدفاع عنها ، وذات المصلحة في اعطائها ضمانات بعيدة المدى .

لذلك فالدعوة الى الدفاع عن حرية التعبير والرأي لا تكفي ، وان كانت في طليعة المطالب التي ينبغي طرحها والدعوة الى الدفاع عنها .

— فالمنظمات السياسيه والنقابيه ما زالت تخضع للاجازه المسبقه . والدوله تستعمل القانون سيفا في وجه العمل السياسي والنقابي الوطني . أن الغاء الاجازة المسبقة شرط للممارسه الجماهيريه الديمقراطيه .

— رغم تصدي السلطة الحاليه لعدد من تنظيمات الاجهزه ، كاجازة السلاح وقياده قوى الامن ، فما زال المرسوم رقم ٥٥ الصادر صيف ١٩٦٧ ، والذي يخضع توزيع البيانات لشروط بوليسيه ، ساريا . ان الغاء هذا المرسوم البوليسي شرط اولي لحمله تدافع عن الحريات الديمقراطية .

— لقد أظهرت السلطه في الاونة الاخيره استخفافا كاملا بالتنظيمات النقابية وبحقوقها ووسائلها المشروعة ، كالاضراب . أن تاكيد حق الاضراب لا يعني أكثر من كلام ما لم يدعم بالاعتراف بالعمل النقابي داخل المؤسسات : حق الاعلان ، حق التفقد والتجول للنقابي ..

— ان الدولة تدعم تعسف الملاكين الزراعيين في عكار ، وفي المناطق الزراعية الاخرى .

فما زال الملاك يطرد الفلاح من سكنه عند فصل عقد العمل معه في الارض . ولما كان معظم بيوت السكن من بناء الفلاحين انفسهم ، أو حتى من بناء ابائهم ، اتخذ هذا « الحق » صفة اقطاعية واضحة . ان الغاء حق الملاك في طرد الفلاح من سكنه مطلب ديمقراطي أولي .

بينما « تمنح » أميركا السلاح للبنان ، لان الفدائيين على أرضه ، ولان اليسار ينشط فيه ، كما صرح روجرز في أحاديثه مع المسؤولين اللبنانيين ، وبينما تواجه الدولة الحركة المطلبية في محاولة لوقفها ، تتسع المعركة الديمقراطية لابعد من تصفية « فلول الاجهزة » . وللمعركة المتسعة قوى حية لا يؤدي اهمالها الا الى هزال هذه المعركة وميوعتها . وهي القوى التي فرضت نفسها طوال الاشهر الماضيه على الحياة السياسية كلها ، وكشفت فعلا عن تخلف العلاقات السياسية النيابية ، وذلك في اضراباتها ومطالبها والقضايا التي طرحتها . فاذا لم تحمل هي المعركة الديمقراطية ، بالدرجة الاولى ، انتهت المعركة الى شعار ينتهي به المقام في مقبرة الشعارات الرحبة !.

أحداث السودان

الآفاق الديمقراطية الثورية للانقلاب الأول والتحرك السريع للثورة المضادة ..

■ ليس ثمة ما يدعو الى الاعتقاد ان الانقلاب العسكري اليساري في السودان كان مجرد مغامرة عسكرية بادرت بها زمرة معزولة من الضباط . هناك وقائع تجعل من غير الممكن تجريد الحدث من دلالات سياسية اساسية . هذه الدلالات تكتسب معناها السياسي على ضوء طبيعة الازمة الشاملة — لا الفئوية — لتجربة حكم اللواء النميري والموقع المتقدم الذي احتله الفريق العسكري الذي اسقطته الردة المضادة من هذه التجربة .

النموذج الناصري

بدأت تجربة الحكم العسكري السابق — العائد مشدودة الى النموذج الناصري للسلطة السياسية . ولم يكن هذا الانشداد ايديولوجيا فقط . فالنموذج المذكور كان يستجيب بصورة فعلية للتطلعات الكامنة لدى الفئة العسكرية البرجوازية الصغيرة لحل معضلة التمثيل السياسي للبرجوازية الصغيرة السودانية تمثيلا مستقلا .

لم يفتقد حل هذه المعضلة في السابق للمبادرة السياسية : الوحدويون الاشتراكيون والناصريون . غير أن التفاوت الحاد في تركيب المجتمع السوداني — تعايش علاقات ما قبل الرأسمالية مع وضع رأسمالي — كان يشكل قاعدة مستمرة لفشل كافة هذه المبادرات . فعلى هذه القاعدة نشأ عدم تجانس — تمايزاته شبه قاطعة — بين مختلف مراتب البرجوازية الصغيرة السودانية وبالتالي تفاوت حاد في نوع الاستقطابات السياسية لمختلف فئاتها .

هكذا لم يحدث في التاريخ السياسي المعاصر للسودان — وهي ميزة ينفرد بها تقريبا عن معظم البلدان العربية — ان مثلت حركة سياسية على درجة من التماسك والاستمرار المصالح الخاصة للبرجوازية الصغيرة أو المصالح الذاتية لبعض اقسامها فيما تجاذبت اقسامها الاساسية بين الاتجاهين السياسيين المتكاملين في البلاد : انحياز اقسام من البرجوازية الصغيرة والمتوسطة (في المدن خاصة) الى حركة الطبقة العاملة — المحدودة الحجم لكن المتماسكة — وحزبها الشيوعي ، وتبعية غالبية البرجوازية الصغيرة في الزراعة للعناصر الاقطاعية والبرجوازية : حزب الامة، حزب الاتحادي الديمقراطي .

فيما تميزت اقلية يشكلها المتعلمون من البرجوازية الصغيرة — تنتمي اليها عناصر الضباط الاحرار — بعدم تجانس موقفها السياسي وبتنازعها بين اتجاهات سياسية غير متكاملة ولا متماسكة : الوحدويون الاشتراكيون ، الناصريون ...

ضمن هذا الموضع للبرجوازية الصغيرة السودانية شكلت تجربة حكم النميري — في انشدادها الى النموذج الناصري — نزوع فئة من هذه الطبقة نحو التعبير عن نفسها — انطلاقا من السلطة — تعبيرا سياسيا مستقلا ولتشكيل هذه التطلعات ، في اطر شبه تنظيمية : الاتحاد الاشتراكي ، منظمات نساء وشباب ...

لم يكن ممكنا لهذا النزوع أن يحل اشكاله بصورة ديمقراطية : تجسيد تطلعاته وسط النمو المستقل للحركة الجماهيرية ، هذا لانه نزوع نحو موقع مستقل لم يتح له اصلا ان يوجد في اطار الصراع الطبقي الدائر . من هنا كان محتما — بفعل تطور منطقه نفسه — ان يتجه الى حل هذا الاشكال بصورة قسرية باستهداف تفتيت الحركة الشعبية والخروج بالسلطة أمام الشعب الاعزل من الوحدة فوق صراع افتعلته قوى الماضي !

هذا هو السير العام الذي حكم مختلف مواقف السلطة العسكرية من الحركة الجماهيرية ومنظماتها : بدءا بموقف الاستعداد للتعاون ، انتهاء بموقف الدعوة الى التصفية . في كل هذه المواقف لم يكن ثمة انتقال منموقع الى موقع (من اليسار الى اليمين كما يحلو للبعض أن يفسر الامر !) . فقط كان ثمة أساليب مختلفة — كانت شروط الوضعالشعبي العام تحتم تفاوتها — استهدفت انجاز هدف مشترك : تفتيت الحركة الجماهيرية .

فيما يشرك الحكم — وهو مجرد في البداية من قاعدة شعبية منظمة خارج تنظيم الضباط الاحرار — بعض العناصر الديمقراطية والشيوعية في حكومته الاولى ، لا يتردد لحظة في تحديد « الاسس الشخصية البحتة » لهذا الاشتراك . فقد كان عنوان برنامجه الانقلابي التصميم « تصميما لا هوادة فيه على ◄

بيان منظمة العمل الشيوعي في لبنان حول أحداث السودان

أصدرت منظمة العمل الشيوعي في لبنان البيان التالي حول احداث السودان :

يا جماهيرنا المناضلة

تتعرض الحركةالجماهيرية في السودان لمجزرة رهيبة بدأتها السلطة العسكرية باعدام الضباط الشهداء : الرائد هاشم العطا والمقدم عثمان حسين والعقيد عبد المنعم محمد احمد والنقيب معاوية عبد الحي .

ولا يمكن تفسير هذا التحرك الدموي السريع الذي واجهت به قوى الثورة المضادة ، في السودان وعلى الصعيد العربي ، حركة الضباط التقدميين الا في ضوء ما مثلته هذه الحركة من محاولة لفتح افاق جديدة امام تطور الثورة السودانية ونموها .

فالضباط الشهداء الذين قلبوا السلطة العسكرية الديكتاتورية ورفعوا كابوسها عن صدور الجماهير السودانية لمدة أربعة أيام ، يمثلون طليعة الجناح الديمقراطي الثوري في القوات المسلحة ، والذي استطاع ان يحدد دوره ويكتشف مكانه ضمن الحركة الجماهيرية لا في مواقع التسلط عليها .

وحين قام هذا الجناح بانقلابه الثوري الاخير ظل امينا للمواقف التي التزمها ودفع ثمنها منذ انقلاب ٢٥ ايار ١٩٦٩ .

كان واضحا ، من البيان الاول للانقلاب ، ان ما يحرك الضباط الذين قاموا به ليس مجرد صراع فئوي ضيق على السلطة ينتهي بحلول فريق عسكري مكان فريق عسكري اخر ، يكمل عملية قمع الجماهير واستغلالها . ففي فسحة من الوقت لم تتعد اياما أربعة اتخذ الضباط التقدميون من الاجراءات واعلنوا من المواقف ما اوضح طبيعة حركتهم وافاقها الديمقراطية الثورية على الصعيدين السوداني والعربي .

— لقد الغى الانقلابكل التشكيلات السياسية والعسكرية الفاشية التي اصطنعها النظام الديكتاتوري البورجوازي من اجل تفتيت حركه الجماهير وتكريس تبعيتها لجهاز الدولة .

— واعاد الانقلاب الى المنظمات الديمقراطية الجماهيرية حقها في العمل المستقل فاعلن الغاء الاجراءات القمعية التي كان الحكم السابق قد سلطها على الاتحادات النقابية والمنظمات الشعبية .

— واعلن الانقلاب مفهومه للسلطة الجديدة على قاعدة تحالف وطني ديمقراطي تتمثل فيه كل القوى السياسية والمنظمات الجماهيرية التي تعكس مصالح الطبقات الوطنية وتحمل اهداف الحركة الشعبية .

— وشدد الانقلاب على مناهضة كل الاتجاهات الشوفينية والعنصرية وعلى حل مشكلة الجنوب ضمن افق ديمقراطي يضمن قيام حكم ذاتي له ويعيد للسودان وحدته الوطنية .

— وعلى صعيد القضية الفلسطينية كان موقف الانقلاب الملتزم باهداف حركة المقاومة في تحرير فلسطين واقامة الدولة الديمقراطية على أرضها ، خطا فاصلا بينه وبين أنظمة بورجوازية الدولة العربية المتهالكة على الحل السلمي والمصالحة ، بالصمت أو بالتواطؤ ، في عملية تصفية المقاومة الفلسطينية .

ومن أجل ذلك كله ، ولان انقلاب الضباط التقدميين كان يفتح هذه الافاق ، تحركت في وجهه كل القوى المضادة للثورة في ردة سريعة استهدفت تحطيمه قبل أن تكتمل اجراءاته وتترسخ وتتصلب قواعده الشعبية .

لقد واجه الانقلاب داخل السودان حلفا انتظمت فيه كل القوى التي يجمعها — على اختلاف مواقعها ومصالحها — العداء للحركة الجماهيرية والخوف من نموها وتطورها المستقل . ولم يكن باستطاعة هذا الحلف الداخلي أن يوجه للحركة الثورية ضربته الدموية لولا الدعم الخارجي المكشوف الذي سلفاه من الانظمة العربية التي يضمها « الاتحاد الثلاثي » .

لقد اصيبت هذه الانظمة بالهلع وهي ترى احتمال قيام نظام ديمقراطي شعبي فيالسودان سوف يتكفل ، لو توطد وترسخ ، بفضح بنيتها المعادية للجماهير وكشف حقيقة الدور الذي تلعبه في قهر الحركة الشعبية العربية وقمع منظماتها الثورية . ومن هنا كان تحركها السريع من خلال التدخل الليبي المباشر ، والدور المصري المساند له منذ اللحظة الاولى، والدعم السوري الذي اتاه لاحقا بعد أن استطاعت قوى الردة احكام قبضتها على السودان من جديد .

يا جماهيرنا المناضلة

ان حلف القوى المضادة للثورة في السودان يرفع الان وهو يمضي في تنفيذ مجزرته الدموية راية العداء للشيوعية التي لم ترتفع يوما الا لتستر مواقع الاستغلال والقمع للجماهير ومواقف التخاذل والاستسلام امام الامبريالية . ان السلطة العسكرية الديكتاتورية ، التي تمكنت من استعادة السيطرة على مقاليد الحكم في السودان بدعم من أنظمة بورجوازية الدولة العربية وبتدخل مباشر منها ، تصب حقدها الان على الحزب الشيوعي السوداني داعية الى تحطيمه في نداءات هستيريةتذكرنا بنداءات عملاء المخابرات الاميركية في اندونيسيا ابان المذبحة التي ذهب ضحيتها ملايين الشيوعيين .

لقد تصدى الحزب الشيوعي السوداني دائما وباصرار لمحاولات دفعه الى المصير الذي اختارته له بورجوازية الدولة العسكرية المتسلطة على الجماهير ، ووقف عند حقه في البقاء طليعة للطبقة العاملة السودانية وحلفائها ، متمسكا باستقلاله التنظيمي والسياسي والايديولوجي . ذلك هو ما جعل الجماهير السودانية تمنحه ثقتها وتأييدها ، وذلك هو ايضا ما يجعل السلطه العسكريه الفاشية تصب حقدها عليه .

ان حملة المطاردة والتنكيل التي يتعرض لها الشيوعيون السودانيون الان لا ترمي الى سحق حركة الجماهير السودانية وحزبها الطليعي فقط ، بل هي حملة موجهة ضد الحركة الديمقراطية الثورية العربية بكل اقسامها .

ان كل القوى الوطنية والتقدمية مطالبة الان باقصى درجات المساندة والتضامن مع الحزب الشيوعي السوداني الذي يدفع من دمائه ثمن استقلال الحركة الجماهيرية العربية وصمودها في وجه انظمة الاستغلال والقمع.

واذا كانت السلطة العسكرية السودانية تتصور انها بالقمع الدموي تستطيع قهر الجماهير وسحق حزبها الطليعي ، فان الحزب الذي كان طيلة مراحل النضال السوداني المعادي للاستعمار قائدا للحركة الوطنية الديمقراطية وطليعة لها ، سوف يبقى بجذوره الشعبية الراسخة اقوى من كل قمع.

اننا اذ نرفع صوت الاستنكار والشجب لحملة القمع التي يتعرض لها الرفاق السودانيون ، نستمد تاييدنا المطلق للحزب الشيوعي السوداني المناضل من كفاحه الصامد في سبيل الحفاظ على الخط المستقل للطبقة العاملة وحلفائها وعلى دورها القيادي. ولسوف يبقى الحزب الشيوعي السوداني سلاح الجماهير الامضى في كفاحها لانجاز مهام المرحلة الديمقراطية الوطنية وفي مواجهتها لاعدائها الطبقيين وفي نضالها للوصول الى السلطة السياسية ولبناء الاشتراكية .

المجد لشهداء الانتفاضة الديمقراطية الثورية في السودان .

عاش نضال الجماهير السودانية بقيادة حزبها الشيوعي الصامد .

٢٤ تموز ١٩٧١ — منظمة العمل الشيوعي في لبنان

المعركة مستمرة ضد محاولات تشريد الأهالي

مؤتمر صحفي جديد للجان الفلاحين والعمال الزراعيين

■ ما زالت معركة فلاحي عكار مستمرة ضد محاولات دولة البكوات تشريدهم من مساكنهم . وقد أحبط الفلاحون اخر هذه المحاولات يوم ٢٢ من الشهر الجاري ، اذ تصدوا لمحاولة اخلاء منزل كامل خزام (أبو احمد) فيقرية تل حميرة.

هذا وقد عقد وفد يمثل لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار مؤتمره الصحفي الثاني — خلال شهرين — حول مسالة المساكن . عقد المؤتمر في دار نقابة الصحافة . وحضرته لجنة المحامين للدفاع عن أهالي سهل عكار المؤلفة من الاساتذة جوزف مغيزل ، باسم الجسر ، عمر الزين، احمد فتوح، أوغست باخوس، موريس دياب ، ورفعت النسر .

وبعد أن رحب نقيب الصحافة ، الاستاذ رياض طه بوفد الفلاحين ، تحدث الاستاذ مغيزل باسم لجنة المحامين فقال : « ان فلاحي عكار المجتمعين هنا هم اصحاب قضية تعتبر الاولى في قضايا لبنان ، واذا كان الصمت المقصود أو غير المقصود قد لف حياتهم وقضاياهم العادلة حتى الان ، فهم ليسوا مستعدين ان يستمر هذا الصمت حتى تقع الكارثة بهم ويتم تهجيرهم عن بيوتهم دون وجه حق . »

وأكد الاستاذ مغيزل ان تسعين بالمئة من اهالي السهل من اللبنانيين ، مهاجما الذين يريدون صرف الانتباه عن قضايا الفلاحين العادلة بالزعم أن ثمة تحريضا خارجيا او أن الفلاحين غير لبنانيين .

ثم انتقل لانتقاد التشريعات البالية المجحفة بحق الفلاحين والعمال الزراعيين . فقال أن الفلاحين يسكنون في البيوت التي يطالب بها البكوات منذ عشرات السنين . وطالب بتشريع جديد يحفظ حق المزارع ويحميه حماية كاملة ينال على اساسه التعويضات المرضية والعائلية ويدرأ عنه شر الشيخوخة . على اعتبار أن القوانين المعمول بها حاليا تفتح الباب واسعا لاضطهاد العمال الزراعيين .

ثم تساءل الاستاذ مغيزل : الا يحق لفلاحي عكار أن يثوروا ويتظاهروا ويسلكوا كافة السبل الكفيلة لتأمين حقهم ؟ وقال ان فلاحي عكار يحتكمون للرأي العام قبل أن يحتكموا للتاريخ.

وطالب المحامي مغيزل بان تبني الدولة بيوتا للفلاحين تسدد حقها على أقساط ، وبوقف تهجيرهم وهدممنازلهم، وبوقف الدعاوى المقامة ضدهم .

وحمل مجددا على القانون الذي يستثنيهم ويرفض اعتبارهم بشرا .

وطلب اخيرا من الصحافة أن تعي المشكلة وان تدافع عن القضايا الشعبية الملحة .

وقبل أن يقدم الفلاحون مساهمتهم في النقاش والاجابة على الاسئلة ، تلا المحامي رفعت النسر ، وكيل الفلاحين ، البيان التالي الموقع من قبل لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار :

باسم الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار ، نشكر لكم تلبيتكم الدعوة لحضور مؤتمرنا الصحفي ، كما نشكر لكم اهتمامكم بمتابعة قضايانا العادلة والاعلام عنها .

منذ شهرين بالضبط — في ٢٢ ايار الماضي — عقد ممثلون عن لجان الفلاحين والعمال الزراعيين في سهل عكار مؤتمرا صحفيا كشفوا فيه ابعاد المؤامرة لتشريد فلاحي السهل من منازلهم .

مؤامرة يخطط لها البكوات وتنفذها الدولة وأجهزتها . وكان للمؤتمر أثر ايجابي واضح . فأمام اهتمام الرأي العام واستنكاره عمدت الدولة الى تجميد تنفيذ الاحكام بحق بعضالفلاحين لبضعة ايام . لكنها سرعان ما عادت تنذر وتهدد بالاخلاء بواسطة العنف خلال مهلة لا تزيد عن ١٥ يوما ، وها ان بعض هذه المهل قد انتهى ، وبات مئات المواطنين مهددين بالتشريد ، وثمة على الاقل قرية واحدة (تل حميرة) مهددة بالزوال ، لان جميع سكانها منذرين باخلاء منازلهم وكذلك في بلدة المساقية ، الحيصة ، تل حميرة ، تل بيرة ، تل بيبه ، المسعودية ، وغيرها .

وهذا ما دفعنا مجددا للتوجه الى الرأي العام اللبناني وكافة قواه الوطنية والتقدمية الشريفة مؤكدين على ما يلي :

أولا : ان معظم قرى عكار قائمة منذ مئات السنين ، ومعظم المساكن قد بناها الفلاحون انفسهم ، وكثيرا منهم يدفعون ايجارات لاصحابها . ومع ذلك ما زالت هذه المساكن معتبرة حسب القوانين العثمانية البالية مساكن زراعية ينبغي على الفلاحين اخلاءها باخلائهم الارض .

ثانيا : ان غرض اصدار احكام اخلاء المساكن هو بالدرجة الاولى محاولة من البكوات لاعادة فرض علاقات الاذلال والعبودية والسخرة على الفلاحين ، تحت تهديد تشريدهم من بيوتهم (الاتاوات ، الاكراميات ، تسخير النساء للخدمة المنزلية المجانية ، وشتى أنواع البلص والسخرة الاخرى).

ثالثا : فيغياب احكام قضائية باخلاء البيوت ، تتدخل أجهزة الدولة لتوفر على البكوات مشقة اللجوء للمحاكم . فتستدعي الفلاحين وتهددهم باستخدام العنف في حال رفضهم اخلاء المنازل ، أو تضغط من أجل التوصل « الى تسويات » مع البكوات — تسويات يكون الفلاح ضحيتها المباشرة .

رابعا : ايمانا منا بحق كل مواطن في هذا البلد بعمله ومسكنه نكرر مطلبنا الرئيسي : — الغاء كل الدعاوى المقامة ضد فلاحي عكار — تطبيق قانون الايجارات على مساكن السهل ومنح الاهالي سندات ايجار او تمليكهم المساكن باسعار رمزية .

أخيرا اننا نعتبر أن تحقيق هذا المطلب يرتبط بالمطالب الاخرى التي رفعها فلاحو السهل وهي :

— استصدار قانون « منع تهجير الفلاح » .

— السماح بتاسيس اتحاد للفلاحين ونقابة للعمال الزراعيين في سهل عكار .

— الافراج عن كافة الفلاحين المعتقلين بسبب حوادث عكار الماضية.

حول بيان مدير قوى الامن الداخلي في عكار
ماذا يفعل الفلاح الذي يطرد من بيته؟

● أصدر المدير العام لقوى الامن الداخلي — الاستاذ محمود الحافظ — بيانا بتاريخ ١٦ تموز الجاري يرد فيه على ما ورد في عدد ٥٧٥ من « الحرية » حول الوضع في سهل عكار . وقد نشر هذا البيان في عدد من الصحف يوم ١٧ منه ، واذيع من الاذاعة . يعتبر البيان أن ما جاء في «الحرية اخبار وروايات «اثبتت التحقيقات عدم صحتها» . وينتهي الى « ان المعلومات الاكيدة تدل على أنه ليست هناك من مشاكل بين الفلاح والمالك في عكار أو في بقية المناطق » . كل ما في الامر « بعض عناصر الشغب تحاول بين حين لاخر الاندساس في صفوف المواطنين تحرض بعضهم على الاخر ، وتخلق العداوة والحقد والبغضاء ، وتوقد الضغينة أمام كل انشقاق يمكن أن يقوم بين أفراد الشعب الواحد » .

● مهما يكن من امر ، فالنقطة الرئيسية هي مسألة المساكن ودور الدرك فيها . هنا يقول المدير العام لقوى الامن الداخلي أن دور رجاله لا يتعدى تنفيذ القرارات الصادرة عن المحاكم . ولنكتفي الان بما يلي :

ان الاستاذ الحافظ يعتبر ان « القانون هو القانون » وان وظيفة رجاله هي تنفيذه . هذه مهمته . وذاك دور أجهزة الامن . في المقابل ، يحق لاي مواطن الاعتراض على القانون اذا اعتبره جائرا . وهذا ما نقوم به منذ مدة . كنا ولا زلنا نعلنها على الملأ: التشريعات التي تطبق على أهالي سهل عكار — وعلى كل فلاحي هذا البلد وعماله الزراعيين — تشريعات تخدم ملاك الارض بالدرجة الاولى وهي موجهة ضد غالبية العاملين في الزراعة ، لانها تكرس بقايا علاقات العبودية الاقطاعية من شكارة وسخرة وسواهما من وسائط الاذلال والاستعباد . انها تعتبر « بيوتا زراعية » المساكن التي بناها الفلاحون منذ عشرات السنين في قرى صار لها من العمر عشرات واحيانا مئات السنين . وهي تجيز طرد الفلاح من ارضه ومنزله عندما يشاء المالك . اضف الى ذلك كله ، ان القوانين الحالية تحرم عمال الريف وفلاحيه من الضمانات القليلة التي حصل عليها سائر العاملين (كحق التنظيم النقابي ، والاستفادة من الضمان الاجتماعي ...) .

يقول ان الفلاح فياض السعيد « اخلي منزله » استنادا الى حكم قضائي . هذا صحيح . لكن الاستاذ الحافظ يستطرد قائلا :

« الا ان السعيد بدلا من الانصياع لحكم القانون لجأ الى التسلط وانشأ في أرض الغير كوخا من القصب ، وقطنه يصطاف فيه . وقد يجول بخاطر البعض أن السلطة تضغط على السعيد لاخلاء كوخ القصب ولكن يغرب عن بالهم ان المذكور قد تسلط على أرض الغير وابتنى كوخا في غير ملكه ، وبعمله تعد على الملكية صريح وواضح » .

فياض السعيد « يصطاف » !

انصاع فياض السعيد — وهو صاحب أسرة من عشرة — لحكم القانون واخلى منزله . وماذا كان الاستاذ الحافظ يريده أن يفعل ؟ أن ينزل الى بيروت ويدعم « الاقتصاد الوطني » باستئجار شقة من الاف الشقق الفخمة الخالية ؟ أم ان يبقى في العراء هو وأسرته.

تعبيرا منه عن حبه الجارف لقوانين بلدنا « العادلة » ؟ في قرية مملوكة أرضها من قبل الاقطاع والدولة (ليس فيها شبر أرض يدفن فيه الفلاحون موتاهم) انتقل فياض السعيد بضعة امتار ليبتني كوخا على مدخلها. وهذا ما يسميه المدير العام لقوى الامن الداخلي « اصطيافا » . بئس الاصطياف في بلد السياحة والاصطياف. وهذا ما يسميه « تسلطا على املاك الغير » في بلد الامن والنظام والازدهار !!

« الحرية » تفتح باب التبرع لاسر المعتقلين من فلاحي عكار

مضى اكثر من سبعة اشهر على احتجاز الدولة في سجونها لعدد من الفلاحين المتهمين بتهم شتى في تحرك الفلاحين الاخير ضد استغلال وقمع البكوات . ومن هؤلاء الفلاحين محمود هاشم كريدي . محمد سعيد جاسم كريدي . عبد الكريم كريدي . خضر محمد الطحش . خضر ابراهيم حنيظة . يوسف حسن حمادة . ومحمود عسل .

ومنذ اكثر من سبعة اشهر توجد سبع عائلات فلاحية بلا معيل . حتى تعذر عليها تحصيل لقمة العيش . فبدأت بين فلاحي السهل حملة جمع تبرعات لمساعدة هذه الاسر .

تتوجه « الحرية » بنداء الى جميع قرائها وجميع المواطنين الوطنيين والتقدميين للتبرع اعرابا عن تضامنهم مع فلاحي عكار وتاييدهم لنضالهم .

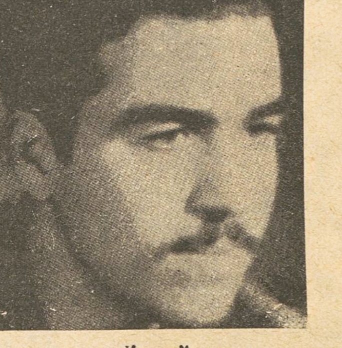
السلطة العميلة في الأردن تعتقل المناضل صالح رأفت

■ اصدر المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين البيان التالي :

خلال الحملة الوحشية التي قامت بها قوات السلطة العميلة على احراش جرش وعجلون وقع الرفيق صالح رافت القائد البارز والمناضل المشرف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اسيرا مع عدد من الرفاق الاخرين والكوادر القيادية في يد القوات الملكية بعد أن قام الرفيق صالح وبقية المناضلين من قادة المقاومة بمعركة الصمود البطولي ضد القوات العميلة وشارك مع عدد من رفاقنا القياديين في مواجهة الحملة الاجرامية . وقد اكدت المعلومات ان الرفيق صالح رافت معتقل الان في سجن طربور العسكري بالقرب من المدينة الرياضية في عمان .

ان السلطة العميلة في الاردن واجهزتها القمعية تتحمل المسؤولية الكاملة عن كل ما يحدث للرفيق صالح واخوانه . كما واننا نطالب كافة القوى العربية المعنية بالعمل على اطلاق سراحه فورا .

ونهيب بكل القوى الوطنية والتقدمية الاحتجاج على هذا العمل الاجرامي والذي قد يهدد بالخطر حياة ابرز احد مناضلي الثورة الفلسطينية وعددا من خيرة قياداتها المشرفة وكوادرها .



صالح رافت

الحرية
صاحب الامتياز: محسن أبراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه
مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العمانية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



ازالة عهد الاحزاب البغيض الى غير رجعة » ومناهضة « كابوس الحزبية البغيض » !. ومن المفارقة ان لا يجد بعض «الشيوعيين» في معارضة حزبهم لهذه « الاسس » الا خلافا شكليا حول الاسلوب !

هكذا سينتقل الحكم – مستندا الى الدعم الشعبي المباشر على اثر ضرب اليمين الديني في جزيرة ابا، والى دعم عربي مجاور باشتراكه في ميثاق طرابلس مع مصر وليبيا – الى اقصاء المعارضين لمشاريعه داخل مجلس قيادة الثورة والقوات المسلحة والى البدء في حملة اعتقالات شملت الشيوعيين وغيرهم . ثم ليتوج كل ذلك بحملة يطلقها خطاب للنميري تدعو الى تصفية الحزب الشيوعي و « تحطيمه » !

لقد أصيبت هذه السياسة بنكسة اكيدة : اشتداد عزلة الحكم – جمود مبادراته (تعليق انضمامه الى الاتحاد) . فوضى وفساد اجهزة الدولة ... لم يكن ممكنا حصر نتائجها في اطار التناقضات الداخلية للسلطة . فالحال أن مظاهر ازمة شاملة اخذت تبرز على وضع البلاد بأسره : تدهور أوضاع البلاد الاقتصادية – فوضى التأميمات – فرض خفض مستمر على مستوى اجور الجماهير العاملة – ارتفاع الاسعار – مراوحة في حل المسأله الزراعية والحكم المحلي في الريف، بوادر عودة الى السياسات السابقة لمواجهة قضية الجنوب ..

هكذا لم تكن ازمة تجربة الحكم السابق – العائد – والذي كان سقوطه السهل قبل أيام احد دلائلها بقدر ما هي عودته الصعبة، مجرد تعثرات في المبادرات الجزئية للسلطة . بل كانت في جوهرها ازمة نزوع استقلالي بالقسر للفئة العسكرية البرجوازية الصغيرة كان شرطه الذي لا مفر منه للركون الى هدفه هو تمزيق وحدة الشعب اشلاء اشلاء ودفع اوضاع البلاد بالتالي الى كارثة حقيقية .

موقع الفريق العسكري التقدمي

لقد احتل « الفريق العسكري التقدمي » الذي قاد الانقلاب موقعا ديمقراطيا ثوريا في هذه التجربة .

قبل انقلاب ٢٥ ايار ١٩٦٩ حمل هذا الفريق – ضمن تنظيم الضباط الاحرار – خطا دعا الى ارتباط حركة العسكريين ببرنامج التغيير الاجتماعي العام الذي تطرحه الحركة الشعبية.

فيما كان الخط الانقلابي السائد – الذي تم له التنفيذ عمليا رغم اعتراض الشيوعيين – يدعو الى تسلم العسكريين السلطة اولا ثم « تحريك الجماهير » فيما بعد .

ومن الواضح أن هذين الخطين كانا يعكسان الى حد كبير مفهومين على درجة واضحة من التمايز : احدهما ديمقراطي ثوري والاخر انقلابي برجوازي صغير .

لقد استعاد هذا الفريق بعد الانقلاب خطه الاساسي في موقفه المعارض داخل « مجلس قيادة الثورة » للاجراءات التي استهدفت تصفية المنظمات الجماهيرية وخاصة الحزب الشيوعي (الى جانب تبنيه لموقف الحزب من قضية الاشتراك في الاتحاد الثلاثي) . وهو الموقف الذي تم على اساسه اقصاؤه عن المجلس بتهمة تسريب اسراره الى الحزب الشيوعي ، مقرونا بتطهيرات اخرى في صفوف الجيش شملت عناصر مؤيدة .

يربط هذين الموقفين خط ديمقراطي على درجة من التماسك . ولو لم يكن الامر كذلك لما حدث أن اقدم هذا الفريق – في غضون أيام اربعة فقط من حكمه – على كل هذه المبادرات التي تنبع من نفس هذا المنطق الديمقراطي الثوري ولا سيما سماحه للقوى الوطنية والديمقراطية بتشكيل تنظيمات مستقلة ورفعه الحظر عن المنظمات الديمقراطية الجماهيرية .

ليس ثمة ادنى شك ان اقدام هذا الفريق على الاطاحة بحكم اللواء النميري – لاربعة ايام فقط – كان عملا انقلابيا عسكريا لا ثورة شعبية ! وهو عمل استند – بحكم طبيعته وقواه – الى ضعف المجموعة الحاكمة من جهة والسخط الشعبي الذي تجمع حولها من جهة اخرى ، ولم يستند بالطبع – كالثورة الشعبية – الى عجز طبقة كاملة (البرجوازية الصغيرة في هذه الحالة) عن الاستمرار في السلطة من جهة ونضوج الازمة الثورية في صفوف الشعب من جهة اخرى .

هذا يعني أن الحدث لم يكن ينطوي على احتمالات مباشرة لاحداث تغييرات اساسية في الطبيعة الطبقية البرجوازية الصغيرة للسلطة السياسية .

لكن من الخطأ الفادح اخضاع الحدث الى نفس المقاييس التقليدية التي حكمت الحركات العسكرية في بعض البلدان العربية طوال العشرين سنة الاخيرة . فالحال أن الانقلاب المذكور كان يستمد تمايزه عن هذه الحركات من طبيعة الموقع السياسي المتماسك لا المنوي ذي الوجهة الديمقراطية الثورية الذي احتله الفريق القائد له من الازمة الشاملة لتجربة حكم النميري : ازمة التمثيل السياسي للبرجوازية الصغيرة في الوضع السوداني .

افاق ديمقراطية ثورية

هذا التمايز بالتحديد هو ما كان يسمح لاحتمالات الحدث أن تنطوي – ضمن شروط محددة – على افاق ديمقراطية ثورية ..

والحال ان العناصر المتميزة فعلا التي احتواها برنامج القيادة الجديدة والمبادرات الديمقراطية التي باشرت بها ، كانت تشدد هي بدورها على احتمالات من هذا النوع. فلم يحدث أن اشير – وهنا موضع الجدة – الى الدور « الطليعي » للقوات المسلحة فيما تم التشديد على شعار الحكم الوطني الديمقراطي المستند على سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية ، ووضعت قرارات – على درجة كبيرة من الاهمية – موضع التطبيق : الغاء التنظيمات الشكلية والفاشية التي انشأها الحكم السابق – السماح للقوى الوطنية والديمقراطية بتشكيل تنظيمات مستقلة – رفع الحظر عن المنظمات الديمقراطية الجماهيرية – الافراج عن المعتقلين اليساريين والغاء القوانين المنافية للديمقراطية ...

لقد ضرب الانقلاب ، فهل يلغي ذلك الاستنتاج حول احتمالات افاقه ؟

العكس هو الصحيح .

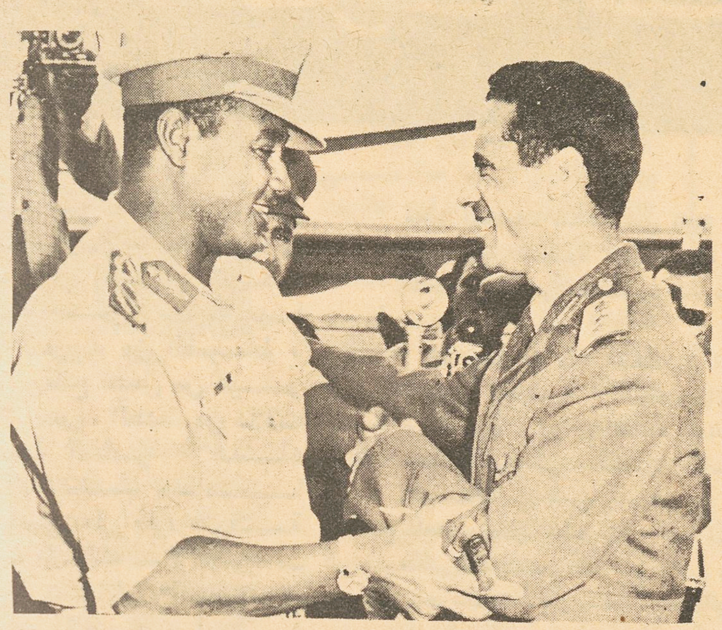
لقد انطوى الانقلاب على انقطاع واضح بين قاعدته العسكرية المحصورة وافاقه الديمقراطية الثورية ولم يكن ممكنا بالطبع ردم هذا الانقطاع في ايام اربعة ! من هنا بالتحديد نفذت قوى الردة المضادة محليا وعربيا . فالمبادرة السريعة لهذه القوى في توجيه الضربة اليه كانت تستبق امكان ترسيخ اسسه وردم الانقطاع الذي انطوى عليه . وهذا بالتأكيد دليل بحد ذاته على تمايزه وانطوائه على احتمالات من طراز مختلف .

هل تم التحضير لاسس مواجهة الردة ؟ تصفية العناصر المعادية في الجيش – تطهير اجهزة الدولة – تسليح قوى الشعب ؟

حين تعرض الانقلاب للردة المضادة وجه دعوة الى الاتحاد العمالي العام الى اجتماع استثنائي ودعا الشعب للمقاومة . هل حدث ان دعا العسكريون العمال لحمايتهم ؟ لكن هذا يبين من جهة اخرى أن اسس مواجهة الردة لم تكن معدة !

لقد ائتلفت قوى الرجعية الجديدة في حلف مقدس ضد ما بدا لها انه ظل من الشيوعية. فكيف لو خيم «شبحها» حقا على الارجاء ؟

«الحلف الثلاثي المقدس» الذي أرعبته سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية في السودان



ما أن أعلن الانقلاب التقدمي عن هويته الواضحة في بيانه الاول وشرع بالفعل في تنفيذ مشروعه حتى أصيبت انظمة « النموذج الناصري » بالهلع والخوف ، فالنموذج الديمقراطي الثوري في السودان يفضح طبيعتها الدكتاتورية على العمال والنقابات والتنظيمات السياسية .

وهكذا استيقظت حمية القذافي القومية ، وتداعت الانظمة العربية المعنية في « حلف مقدس » لمواجهة القادم الديمقراطي الثوري الجديد في السودان .

وأجمع « الحلف المقدس » على التدخل ، فاتصل القذافي بالسادات ، واتصل السادات بالاسد : « يجب وضع حد للمحاولة الجديدة وضرب وسحق الشيوعيين ، ومساعدة اخينا النميري » ، وبالفعل وضع قانون « الامن المشترك » الذي نص عليه ميثاق طرابلس ودستور الاتحاد الثلاثي موضع التنفيذ .. فتدخلت مصر وليبيا عسكريا ، وتحرك القذافي الذي يمثل « الشباب المتجدد » للعسكرية اليمينية وعقليتها المحافظة .. فهو أكثر قادة « الحلف المقدس » جرأة على الجهر بمواقفه ومعاداته للحركة الجماهيرية والعمالية، وهو اكثرهم « تحررا » (بسبب ارتباطاته البترولية بالغرب) من العلاقات السوفياتية كي يستطيع مهاجمة الشيوعية او الشيوعيين، بينما يجد زملاؤه في الحلف المقدس حراجة تجاه السوفيات ومساعداتهم التي استعملت الان لضرب الديمقراطيين الثوريين والشيوعيين في السودان . تحرك القذافي الذي طالما حرض على ضرب الشيوعيين السودانيين وعلى تصفيتهم وسحقهم لمساعدة الردة المضادة التي قادها النميري .

كان القذافي اكثر الجميع تعبيرا عن الهلع والخوف من النموذج السوداني الجديد ، فهو يعرف أكثر من غيره ان الصعود الثوري في السودان بثقل الحزب الشيوعي قائد الحركة الوطنية والجماهيرية السودانية ، سيعني نهاية التضليل والديماغوجية واللفظية الثورية وخصوصا بالنسبة للقضية الفلسطينية التي اعطاها الديمقراطيون الثوريون في السودان دعما سياسيا محددا ..

★★★

واذا كانت انظمة الاتحاد الثلاثي قد تحركت وتدخلت لاسقاط المحاولة الديمقراطية الجديدة ، فان مواقف الحكم العراقي ومبادرته الى تأييد الحركة ليست اكثر من محاولة لفك المحاور بين الانظمة العربية . ان هذه المحاولة العراقية لم تلق أي تجاوب من القادة السودانيين بدليل ما اذيع من أن الوفد المصري الذي رجع من الخرطوم الى القاهرة قبل الردة المضادة بأربع وعشرين ساعة كان قد صرح بأن الرائد هاشم العطا سخر امام الوفد من الافتراض القائل ان للبعث العراقي علاقة بالحركة السودانية . ان الحكم العراقي الفاشي الذي طالما قمع الحركة الجماهيرية وسحق الشيوعيين في العراق ، لا يمكن أن يكون له ادنى علاقة مع سلطة الجبهة الوطنية الديمقراطية التي سيكون الحزب الشيوعي احد فصائلها الرئيسية ، فما هي القرابة التي يمكن أن تنهض بين حكم العسكريين الفاشيين وبين تجربة جديدة ديمقراطية تعترف بحق التنظيمات النقابية والسياسية ؟

★★★

لقد تنفست الانظمة العربية الصعداء بعد القضاء على المحاولة الديمقراطية الثورية الجديدة في السودان ، ولكنها ستستمر تصاب بالهلع والخوف من كل تحرك ثوري حقيقي يظهر في اية بقعة عربية .

.. تدخلوا بالطائرات « وبالاسنان » في السودان وفي الاردن بـ « الحكي »

كشف السادات في خطابه الاخير عن أن مصر وليبيا تدخلتا فعلا في السودان لقمع الانقلاب التقدمي ، وكانت بعض الانباء قد اشارت الى احتمال ان تكون القاعدة الجوية المصرية الموجودة في السودان والمدرسة الحربية قد تدخلت لمساعدة النميري في الانقلاب المضاد ، كما أن الشهيد الرائد هاشم العطا كان قد اذاع بيانا بـراديو الخرطوم اشار فيه الى « تدخل خارجي » ..

وهكذا يتضح ما وراء الاتحاد الثلاثي وميثاق طرابلس : « الامن المشترك للانظمة العربية ضد اية احتمالات ديمقراطية ثورية».

وفي الوقت الذي كان السادات يعلن هذا التدخل رسميا حين قال : « ان الاتحاد ولد وله اسنان » كان « تدخله » الاخر في الاردن مختلفا تماما ، فهو – اولا – هجوم كلامي جاء متأخرا بعد أن صفي الفدائيون من قواعدهم في جرش ، وهو – ثانيا – حملة اعلامية قصيرة النفس لا اكثر ، يوازنها من جهة اخرى مديح خاص للملك فيصل الذي يتفهم « المصلحة العربية العليا » !

شؤون محلية

سياسة لبنان الخارجية في خدمة المصالح الرأسمالية

«الديبلوماسية المتحركة» تنتعش بتراجع حركة التحرر العربية وباستقرار الوضع الداخلي

اتفق بدء عهد فرنجية مع حالة الركود والتراجع التي المت بحركة التحرر العربي عام ٧٠–٧١ . فمن مؤامرات التصفية التي تعرضت لها المقاومة الفلسطينية خلال العامين المنصرمين ، الى الطور الجديد من سياسة الانظمة العربية « طور التفاهم مع الامبريالية والرضوخ لاميركا» ، الى تقلص الانعكاسات المباشرة لحرب حزيران على الاقتصاد اللبناني ..

هذه الظواهر وغيرها مما يندرج في خط التراجع العربي امام الهجمة الامبريالية وفرت للنظام اللبناني ، المناخ والاطار الملائمين ، لتجاوز ازمته بسلام ، واستعادة توازنه السابق ، الداخلي والخارجي ، بعد أن اصيب بضربات قاسية خلال السنين الاخيرة . فشرعت الحكومة السلامية بسلسلة من الجولات والزيارات الى العواصم العربية والاجنبية تحت يافطة « الدبلوماسية المتحركة وشعارات الانفتاح » ، هذا الانفتاح الذي مكن حكومة سلام من أن تجمع في يد واحدة بين القاهرة والرياض ، وبين زيارة روجرز ورحلة سابا الى موسكو .

واذا كانت السياسة تعبيرا مركزا عن الاقتصاد ، فان سياسة لبنان الخارجية تقدم مثالا واضحا عن تبعية سياساته لمصالح رأسماليته ، اما الاطار الذي تتحرك ضمنه هذه السياسات فهو محدود بعاملين لا يقوى على الانفلات منهما دون تعريض مصالح هذه الرأسمالية للخطر . والعاملان هما :

١ – التبعية للامبريالية : لا يمكن تصور الوضع الراهن للاقتصاد اللبناني لولا خضوع اقتصاديات المنطقة العربية للنهب الامبريالي ودور حلقة الوصل المحلية التي يؤمنها هذا الاقتصاد بين الطرفين . فالعلاقة بين النهب الامبريالي والرأسمالية المحلية هي علاقة طردية ، تنتعش الرأسمالية بتوسع النهب الامبريالي وتتأزم وتضمر بضموره .

٢ – العلاقة مع حركة التحرر العربية : على نقيض العامل الاول ، ترتدي العلاقة بين حركة التحرر والرأسمالية سمة العلاقة العكسية ، فاي نهوض لحركة التحرر يعرض استقرار مصالح هذه الرأسمالية للخطر ، واي تراجع او نكوص يصيبها يحفظ هذه المصالح وينعشها .. والعودة الى احداث محددة كنكبة فلسطين في ٤٨ وتدابير التأميم في المنطقة وصعود المقاومة الفلسطينية الخ.. تقدم امثلة واضحة عن ذلك . والعهد الجديد في لبنان واجه منذ بدايته حالة تراجع وانحسار في حركة التحرر في المنطقة .

سياسة الانفتاح على الابواب المفتوحة !

منذ بداية العهد الحالي ، عمدت الحكومة الى نشر الدعايات الواسعة حول نفسها معتبرة انها تمثل سياسة الانفتاح والحوار والصلات الشخصية في وجه الحكومات النهجية السابقة التي مثلت سياسة الانكفاء والجمود واساءة العلاقات مع البلدان الاخرى ، وقام رئيس الحكومة والوزراء بسلسلة متتابعة من الزيارات شملت المحاور العربية كافة ، ثم وسع « الابوان » حمد وعضل ، دائرة النشاطات لتبلغ مستواها القاري فتنقل الاول في كل العواصم الاوروبية وافتتح الاخر القارة الافريقية، بقيت القلعة الاخيرة التي لم تؤخذ حتى الان : موسكو، ومن اجدر بها من وزير الدفاع الياس سابا! فكان أن دخلها مؤخرا . ولم تقتصر نشاطات الحكومة على الزيارات ، بل تعدتها الى لعب ادوار الوساطة ووضع الحلول للمشاكل المستعصية ، فجوابا على أسئلة الصحفيين حول امكانية قيام الحكومة بوساطة بين الملك والفدائيين ، اجاب سلام بانه لا يتوسط ، بل يضع الحلول للمشاكل بين الاخوة ! في هذه الاثناء ، كانت منظمات المقاومة الفلسطينية تذيع بيانات « تنعي فيها سقوط مقاتليها قتلى على أيدي الجيش اللبناني » .. وترشح صحيفة « النهار » بناء على مصادرها المطلعة « ان توسع الحكومة نطاق وساطتها ومساعيها الحميدة ، فتشمل الازمة الاردنية – الفدائية والاردنية – المصرية والليبية – المغربية » .

من الواضح ان النجاح النسبي الذي صادفته الحكومة في سياستها الخارجية ، والذي



جورج أبو عضل

تعزوه الى افول العهد القديم واطلالة العهد الجديد، لا يمكن رده الى «حسن طالع» الاخير. ان الاطار الوحيد الصالح لتفسيره ، هو اطار العلاقة بين الامبريالية وحركة التحرر ، هذه العلاقة التي اتسمت بتراجع حركة التحرر. وما رافقها من محاولات ابادة المقاومة ورضوخ الانظمة « التقدمية » لمشيئة الامبريالية وتفشي نزعاتها الاستسلامية ، كما أن اعادة تخطيط خارطة المنطقة العربية بازالة الصوت النشاز الذي كان يمثله عهد جديد في سوريا ، وفر على العهد اللبناني الجديد احتمالات تكرر التدابير السورية الفعالة كاغلاق الحدود وتعطيل الترانزيت ، او وقف ضخ النفط او تهديد « الاستقرار » الداخلي بمؤازرة المقاومة عبر ما سمي في حينه « بالتدخل السوري المسلح ».

هذه التدابير السورية الفعالة ، التي من الواضح عجز اية حكومة لبنانية عن مواجهتها او الحؤول دون وقوعها ، زالت الان وزال معها لاسباب اخرى ، الوزن الكبير الذي مثلته حركة المقاومة خلال السنتين الماضيتين في مجرى السياسة اللبنانية وعلى مستوى توازنات الحكم الداخلية والخارجية .

في ضوء هذه العوامل ، يغدو حديث الحكومة عن « دبلوماسيتها المتحركة » وادعائها النجاح في سياسة الانفتاح على البلدان الاخرى ، من قبيل دفع الابواب المفتوحة اصلا ، وادعاء فتحها ..

الدبلوماسية المتحركة ودوافعها الفعلية

رغم تعدد البواعث المباشرة للزيارات الخارجية وتشابكها ، فانها تلتقي عند قاسم مشترك في النهاية ، وهو خدمة مصالح الرأسمالية اللبنانية الملحقة بالامبريالية ، وابراز دور العهد القائم في تنمية هذه المصالح وانعاشها على وجه التحديد .

واذا كانت الحكومة في مقتبل عهدها ، لم تستطع تاجيل تنفيذ الضمان الصحي ارضاء للرأسمالية ، كما لم تستطع الوفاء بوعودها للحركة الشعبية مما اطلق حركة مطلبية واسعة في وجهها شملت الطبقة العاملة ، والحركة الطلابية ، لجأت الحكومة بعد اخفاقها في هذه المجالات ، الى ولوج ميدان العلاقات الخارجية ، علها تعوض بنجاحها فيه عن فشلها في سياستها الداخلية، فكانت سلسلة الزيارات التي استهدفت تحقيق غايات متعددة :

– سوق التجارة والخدمات العربية : افتتح سلام جولاته بزيارة السعودية والعراق وسوريا وتمتين العلاقة مع الكويت ، ولا عجب فموسم الاصطياف والسياحة على الابواب ، وهو يشكل معيارا اساسيا للحكم على نجاح العهد أو اخفاقه ، وتناولت هذه الزيارات ايضا شؤون الترانزيت والتبادل التجاري وتخفيض التعريفات الجمركية والاعفاء من الضريبة وكل ما من شأنه فتح الاسواق العربية أمام الرأسمالية المحلية لتسويق منتجات الامبريالية ومنتجاتها معا . ثم زار سلام القاهرة منهيا بذلك الكلام عن تورط لبنان في سياسة المحاور العربية ، ولا شك بنجاح مساعيه في القاهرة ، لان احصاءات المصطافين والسواح المصريين سجلت نسبة عالية لهذه السنة !.

– السوق الاوروبية المشتركة : واصل المسؤولون زياراتهم لمختلف دول السوق الاوروبية ومشاوراتهم معها للتوصل الى اعتبار لبنان الدولة الاكثر رعاية ، فلبنان الذي يستورد معظم وارداته من هذه الدول ، لم يستطع تصريف محاصيله الزراعية الضئيلة في أسواقها حتى الان ، بينما تغزوها الصادرات الاسرائيلية فاكهة وحمضيات دون استئذان .

– السوق الافريقية : اذا كان الانسان هو أثمن رأسمال فان الرأسمال اللبناني في افريقيا من تجار ومقاولين واصحاب كازينوهات يعانون من عسر شديد ، فبعد جولته في افريقيا عاد ابو عضل ليقول : « .. لما كان نشاط الاكثرية الساحقة من المغتربين في افريقيا ، اقتصر لغاية اليوم على التجارة الصغيرة التي لا مستقبل لها .. ولما كان اللبنانيون باستمرار مزاولتهم تجارة الفرق يبدون وكأنهم المزاحمون للافريقيين .. ولما كانت افريقيا كقارة في طريق النمو، تحتاج الى العديد من المشاريع الانشائية والصناعية والانمائية ، ونظرا لما تقوم به اسرائيل من منجزات في هذا المجال ، فان على لبنان أن يوجه انظار بنيه نحو المساهمة في تلك المشاريع – ثم يقترح – تمويل المشاريع الوسطى بواسطة القطاع المصرفي اللبناني .. وانشاء شركة ملاحة تربط لبنان بأهم الموانيء الافريقية برحلات منظمة واسعار ملائمة ... »

فبعد التضييقات التي بدأت تمارسها بعض انظمة الحكم في افريقيا على رجال الاعمال اللبنانيين وحدها من تحويلاتهم المالية ، يدعو ابو عضل الى اهمال المشاريع الصغيرة ودخول القارة من ابوابها بواسطة الرساميل الامبريالية التي تعمل تحت اسم المصارف اللبنانية ، كما انه يدعو الى منافسة اسرائيل على دورها الامبريالي في القارة السوداء المغتصبة ...

هذه الملاحظات السريعة حول جولات المسؤولين الخارجية تؤكد بوضوح أن نجاحات الحكم الداخلية والخارجية ، مرهونة بحركة تحرر متراجعة ، ووضع داخلي راكد ، واسواق بلدان متخلفة مفتوحة على دور وساطته للرساميل الامبريالية .

بعد ٢٥ أيار وانتكاس اضرابات الضمان والتليفون والمصارف

تبقى الحركة المطلبية معرضة اذا لم تكسب موقعا سياسيا

رجعت أحاديث الانتخابات النيابية تحتل مكان الصدارة في الصحف اللبنانيه . وينصب الاهتمام حول التكتلات التي أخذت تتشكل ، والتي سوف تؤمن للعهد الحالي مرتكزه النيابي . وقد كان اقدام السلطة على اعتقال جورج حاوي ، منذ ثلاثة أسابيع ، من بوادر الاهتمام النيابي . هذا ما ركزت عليه الصحافة عامة ، وهذا جانب « هام » من الجوانب التي ركزت عليها « الاخبار » و « النداء » .

مبارزة رئيس الجمهورية

لا شك أن الاجماع على ايلاء الانتخابات النيابية المقبلة هذا الاهتمام ، من كل الاطراف مما يثلج صدر رئيس الجمهورية . فهو كان قد تحدى في تصريحاته المتتالية التي عرض فيها بالمتظاهرين دفاعا عن قضايا مطلبية (الطلاب) أو دفاعا عن المقاومة ، كان قد تحدى المتظاهرين بمبارزة انتخابية يثبت فيها للجميع أن المتظاهرين ليسوا سوى حفنة ضئيلة لا تمثل شيئا في الميزان « المجدي » الوحيد الذي يعرفه الرئيس ، الميزان الانتخابي . وكان ابن الرئيس ، قد استعاد حجة ابيه الدامغة في حديثه الذي بشر فيه اللبنانيين بصرف ثلاثة أرباع الادارة . مع عودة هذه المظاهرة المألوفة ، والتي تصور الابواق انها الظاهرة الوحيدة الطبيعية ، نسيت الصحافة ونسي الحكم الاشهر الطويلة ، من تشرين الثاني الى نيسان ، التي قبع فيها المجلس النيابي في زاويته ، مهملا ، بعيدا عن الاحداث ، لا يملك أن يربط أو أن يحل . طوال الاشهر المعنية ، كانت جماهير العمال والطلاب والفلاحين وصغار الحرفيين والمستخدمين ، هي التي تلعب الدور الاساسي في الحياة السياسية اللبنانية . هي التي تطرح المشاكل الخطيرة والمقررة فعلا : دور المؤسسات السياسية ووظيفتها ، علاقة الاحتكارات بالاقتصاد الوطني وبمستوى معيشة الجماهير ، عجز الطبقات الحاكمة عن تلبية الحاجات الناتجة عن تناقضات سيطرتها وحكمها .. ازاء هذه المشاكل والدور الذي لعبته التنظيمات الجماهيرية (بتفاوت كبير) . برز الفرق الشاسع بين احتكار البرلمان للحياة السياسية وللسلطة السياسية ، وبين وزن قوى اجتماعية ومنظمات لا يعترف النظام الحالي بوجودها السياسي . فالتكتلات المهنية ، ذات الصفة الطبقية ، لا تملك منفذا الى الميدان السياسي الرسمي . ولما كانت الحركة المطلبية تطرح باستمرار والحاح مطالب تؤدي الى تعديل التوزيع الحالي للسلطة بين مختلف طبقات وفئات المجتمع اللبناني ، اي تؤدي الى تعديل في العلاقات السياسية ، تعرضت هذه الحركة للانتكاسات المتكررة . فاذا لم تنجح الحركة المطلبية في فرض شرعيتها السياسية المخالفة للشرعية السائدة ، فقد برنامجها امكان التحقيق الفعلي ، وتعرضت الحركة نفسها للتراجع والتشتت . لان العلاقات الطائفية – المحلية تقف سدا في وجه التعبير السياسي عن الحركة المطلبية ، يستطيع رئيس الجمهورية ، وابنه ، أن يتحديا القوى الوطنية والديمقراطية في مبارزة مفبركة ومستحيلة . فهما يدعوان الخصم الى أرض لا يستطيع أن يطأها : انها مبارزة القرش والضبع !.

الحركة المطلبية والاوضاع السياسية

هذا يعني أن النقاش حول امتداد المطالب الى فئات واسعة من الطبقة العاملة ، والى الفئات الدنيا من البورجوازية الصغيرة ، لا يتقدم فعلا اذا بقي محصورا في التصنيفات المعهودة : ضعف الوحدة النقابية أو قوتها ، فعالية الحركة المطلبية أو تراجعها ، متانة التنظيم أو هزاله ... لا يتقدم النقاش اذا بقي محصورا في هذه التصنيفات ، لا لان هذه الجوانب ثانوية . انها الجوانب العملية الحاسمة التي لا وزن لاية حركة جماهيرية بدونها . ولكن الحركة المطلبية ليست ميدانا معزولا حتى يقاس تقدم العمل المطلبي بمقياس داخلي فحسب . فالوحدة النقابية قد تعني امورا عديدة ، وتغطي اتجاهات مختلفة ان لم تكن متناقضة : فهي قد تكون وسيلة تهويل بيد اليمين النقابي يستعملها في وجه اليسار النقابي ليوقف أو يحد من أي تحرك يهدد مصالح هذا اليمين أو مصالح من يحركه . لكنها قد تكون ، في شروط تحدثنا عنها في العدد الاسبق ، وسيلة لزج اليمين النقابي في تقديم غطاء شرعي ، ولو لحين ، لبعض المبادرات النقابية المتقدمة . كذلك قد يكون التنظيم اداة بيد القاعدة العمالية تمارس بواسطتها رقابتها على الخط النقابي ، وتؤمن اتساع المشاركة العمالية في العمل المطلبي . لكن التنظيم قد يتحول الى اداة بيد قيادات انتهازية ترسخ بواسطتها سيطرتها على القاعدة العمالية .

تؤدي هذه الملاحظات السريعة الى استنتاج أول : ان تحديد موقع الحركة المطلبية من مجمل الاوضاع السياسية ، في ظرف محدد ، هو ما يؤدي الى هذا الاستخدام أو ذاك للوحدة النقابية أو التنظيم ..

كيف تحدد موقع الحركة المطلبية ، فعلا ، من الاوضاع السياسية ؟

رغم ضغط القيادات النقابية على السلطة وعلى أصحاب العمل ، ورغم نجاح هذا الضغط في انتزاع البدء في تنفيذ فرع الضمان الصحي ، لم يطرأ تعديل هام على العلاقة بين الطبقة العاملة من ناحية ، وبين السلطة وأصحاب العمل ، من ناحية أخرى . فقد احترم الضغط النقابي الحدود المرسومة لوظيفته : تمت المفاوضات في غياب أي تحرك أو اعداد عمالي فعلي ، اتخذت المفاوضات طابعا « سريا » يقطع الطريق على أي تحديد لادوار القيادات النقابية ، وبالتالي يحول دون تصنيف واضح ومعلن للقيادات النقابية ، احترمت مراكز القوى النسبية ضمن فئات الطبقة العاملة اللبنانية وضمن الفئات البورجوازية الصغيرة التي تدور حولها : احتفظ موظفو الدولة والشركات الكبيرة بحقوق مكتسبة متقدمة ، حصل عمال الصناعة الثابتون على امتياز أيام المرض ، حرم العمال المتنقلون والمعدومو المهارة من تعويض أيام المرض هذه ، ضحي بالعمال العرب ، من فلسطينيين وسوريين على مذبح « الوطنية » المستترة ... ثم هذا كله دون التطرق الى موضوع الصرف الكيفي أو تناوله وهذا بينما اتضح أن تعويض أيام المرض يفتح بابا واسعا للصرف . ولم يبت بقضية استيراد الدواء بينما اتضح أن الموضوع قد يشكل مقتلا في التوازن المالي للصندوق . نتج عن ذلك كله ما يلي :

١ – لم تخرق الطبقة العاملة وصاية السلطة السياسيه ، ووصاية أصحاب العمل فبقي العمال كتلا مبعثرة لا رابط بينها ، وبقيت القيادات تمثل توازن الضغوط المختلفة لصالح الطرف الاقوى الذي هو السلطة السياسيه ، الممثلة المباشرة في هذا المجال لسلطة الرأسمالية ومصالحها .

٢ – لم يخرق ترتيب الفئات الطبقية وامتيازاتها ، ضمن الطبقة العاملة ، وضمن البورجوازية الصغيرة الموظفة والمستخدمة .

٣ – فرض على الطبقة العاملة أن تبقى معزولة عن جماهير العمال الزراعيين ، فلم تحمل مصالحهم ولم تدافع عنها ، كما فرض عليها أن تخسر تضامن جماهير العمال العرب الفعال ، الذين أقصوا عن الضمان .

٤ – خنقت المعركة مع أصحاب الامتيازات من محتكري الدواء ، واعترف ضمنا بحق صاحب العامل في التصرف باليد العاملة ، في صرفها وتشريدها . بذلك اقصيت الطبقة العاملة عن موقع التصدي للاحتكارات التجارية ، وهي ظاهرة أساسية في الرأسمالية التجارية والمصرفية في لبنان .

٥ – اذا أضفنا أن اللقاء أو التقاطع بين النضال العمالي والنضال الطلابي ، لم يتم رغم أن النضالين واجها مسألة مركزيه مشتركة : ضيق سوق العمل بسبب ضعف القوى الانتاجية والتحاق الرأسمالية البنانية برأس المال الامبريالي ، اذا أضفنا ذلك اتضح أن حبس المعركة المطلبية في حدودها المهنية المباشرة كان شبه كامل .

فكيف تتصدى الحركة المطلبية للعلاقات السياسية وهي أسيرة حدودها المهنية ، كيف يمكن للجماهير الشعبية العريضة أن تتعرف في الحركة المطلبية على مصلحتها في اضعاف قوى الاقطاع السياسي والبورجوازية اللبنانية ، اذا احتفظت الحركة بصيغتها المباشرة ، الصيغة المهنية ؟

ضغط عمالي مؤقت

لا شك أن المصالح الموضوعية والمرحلية للطبقة العاملة قد وضعتها في موقع «سياسي» أكيد : فرضت عليها هذه المصالح أن تواجه ، بالاضافة الى سلطة رأس المال المباشرة في أماكن العمل ، السلطة السياسية للدولة ، والتكتلات الاحتكارية ، ومهام الالتحام بالجناح العمالي الزراعي وبفئات من البورجوازية الصغيرة (المثقفون ، المستخدمون ...) ، كما فرضت عليها التصدي للانتاج الحرفي الصغير . رغم هذا الموقع الفعلي ، لم تبدر من القيادات النقابية بادرة اعادة نظر في المؤسسات السياسية الحالية ، وفي تمثيلها الكامل للمصالح المناقضة للمصالح العمالية ولمصالح حلفاء الطبقة العاملة . فقد اعتبر القادة الانتهازيون ، وكلاء رأس المال على العمال ، أن مفاوضتهم للسلطة هو اعتراف سياسي بهم . لكنهم « نسوا » (ما لم يدركوه أبدا !) ان هذه المفاوضة لا تملك أي قاعدة من مؤسسة دائمة ، تدخل على التوازن بين الكتل المهنية والسياسية عنصرا ثابتا وفعالا . فالمفاوضة قد تتم تحت الضغط الفعلي أو المتوقع ، وهو رهن بظروف الحركة المطلبية . ولما كانت قاعدة هذه الحركة لا تملك أطرا ثابتة ، ولا تملك وسائل تعبئة ، كان الضغط حالة استثنائية . وهذا ما حدث في الفترة التي سبقت أول شباط ١٩٧١ . لكن ما أن انفرج هذا الضغط حتى امست الحركة النقابية عزلاء في وجه سلطتي الدولة وأصحاب العمل . وفي غياب المؤسسة السياسية التي تتيح لممثلي العمال والمهنيين أو السياسيين ، الاستمرار في ضغطهم حتى لو ارتخى الضغط المباشر ، في غياب المؤسسة كان لا بد للسلطة من أن تستخدم تفوقها الى حد بعيد ، يدفعها الى ذلك تكالب أصحاب العمل واصرارهم على استرجاع ما كسبه الاجراء في معركة الضمان . وهذا ما فعلته الدولة : وقفت في وجه الحركة المطلبية في القطاع الذي تشرف عليه لتجعل من حزمها مثلا ، ولتجعل من فشل المتحركات مثلا اخر . ولم يبخل عليها أصحاب العمل ، طبعا ، بدعمهم !

منذ تراجع ٢٥ أيار ، قطفت الحركة النقابية (رغم « وحدتها ») ما غرسته خلال الشتاء . استطاعت الدولة ، بالاضافة الى أصحاب العمل ، استغلال كل نتائج الاسلوب الذي اتبعته القيادات النقابية ، اي النتائج التي عددناها في تحديد علاقة الحركة المطلبية بمجمل الاوضاع السياسية .

« قضية » انطوان بشارة

لم تعف الدولة ، طبعا ، عن استعمال ضغطها المباشر ، وقبضتها على الحركة النقابية ، لتصفية بعض الحسابات معها . رغم استكانة الحركة النقابية للسلطة ، فان هذه الاخيرة ترى في تصرف بعض القيادات النقابية ما يتجاوز المقبول والمعقول (في نظر السلطة) . خلال الفترة التي تبعت أول شباط ، عندما أثير موضوع الدواء بشيء من الحدة ، برز اسم انطوان بشارة ، أمين سر الاتحاد العمالي العام . حمل بشارة مطلب حصر حق استيراد الدواء بصندوق الضمان بصورة أثارت عليه حفيظة تجار الدواء ، وحفيظة التجار والصناعيين الذين تضامنوا معهم . عندما حان موعد الانتخابات في نقابة مستخدمي المرفأ ، التي كان بشارة يرئسها ، استغلت مواقف أمين سر الاتحاد السابقة لضربه . فقامت ادارة شركة المرفأ تضغط على بشارة لينسحب من الانتخابات ولم تقف الامور عند هذا الحد . فجريدة « النهار » تنشر نبأ ، قبل احتدام المعركة وتدخل هنري فرعون الشخصي ، يستفاد منه أن موضوع ترشيح القائد النقابي بحث في ... القصر ! وانه وجد في « حضرة » رئيس الجمهورية من دافع عن انطوان بشارة ، والا كان وضعه حرجا (نشر النبأ ، كما قلنا ، قبل الانسحاب القسري) . ولم يكتف القصر بالتدخل في الشؤون الكبيرة ، نسبيا . فهو يتدخل في كل التفاصيل التي قد تؤدي الى التأثير على مجرى المعارك المطلبية . فعندما أصدرت « لجان العمل النقابي » بيانا في المصالح المستقلة ، هاجمت فيه موقف غبريال خوري تجاه موظفي صندوق الضمان المضربين ، لم يعتم الجواب أن أتى من القصر ، هذه المرة أيضا ، حسب الجريدة نفسها . فقد ظنت رئاسة الجمهورية أن رئيس نقابة مستخدمي الضمان هو الذي تعرض لرئيس الاتحاد العام ، فما كان منها الا أن رصت بثقلها الى جانب الرئيس « العامل » غبريال خوري .

ان ايراد هذين الشاهدين يبغي ابراز النتيجة الاولى لاستمرار الخضوع الكامل تقريبا للقيادات النقابية ازاء سلطة الدولة . فانطوان بشارة لا يمثل أكثر من اتجاه مهني متماسك ضمن الحركة النقابية الرسمية . وليس هذا التماسك وليد « نفسية » النقابي المذكور . فهو قد وجد مرتكزا لمطالبته بحصر استيراد الدواء في صندوق الضمان ، في الحركة المطلبية نفسها ، في ضغطها المبعثر . لكن حتى هذا الاتجاه الخجول ، الذي يلتقي مع مصلحة الدولة في عدم تحمل اعباء عجز يلحق بالصندوق ، حتى هذا الاتجاه يتجاوز ما تستطيع الدولة أن تتحمله من قائد نقابي . فالمحافظة على ترتيب السلطات ، أي على حركة نقابية داجنة وطيعة ، هي من صلب الوظيفة السياسية للدولة اللبنانية ، في تمثيلها للمصالح الرأسمالية . وهذا ما بدا أن موقف انطوان بشارة قد يؤدي الى خرقه . لذلك أفسحت السلطة المجال لهنري فرعون ، ولادارة شركة المرفأ ، كي « يقنعا » بشارة بالتنحي . فتنحى بشارة .

اما تدخل القصر في شأن بيان عمالي صادر عن فئة تعمل على هامش الاطر النقابية الرسمية ، فيدل على سرعة السلطة في اللجوء الى القمع المباشر ، فخرق تراتب المؤسسات النقابية وقياداتها يعرض فعالية هذه المؤسسات للتعثر ، ويضعفها . لذلك سارعت السلطة السياسية (العليا) الى نجدة العلاقات النقابية السائدة ، لئلا يختل ، ولو لفترة بسيطة ، توازن المراتب النقابية ، فيصيب الصدأ المفتاح الكبير الخادم الامين !

هزيمة ٢٥ أيار

لكن مسألة انطوان بشارة ليست سوى علامة ثانوية نسبيا ، على استعداد الدولة للوقوف في وجه كل محاولة قد تؤدي الى استقلال ، جزئي ومحدود ، لبعض القيادات النقابية عن تسلط الادارة والدولة المباشر . في الاستعداد لاضراب ٢٥ أيار ، كشفت الدولة عن وجه لا شك أدهش الذين يسودون الصفحات في التمييز بين أجنحة القمع داخلها . فنتيجة الذيول التي تركتها معركة الضمان في الاوساط الاجتماعية المختلفة التي يرتبط بها القادة النقابيون ، ونتيجة الصراعات بين القادة انفسهم ، قدم الاتحاد العمالي العام مذكرته المعروفة الى السلطة . فسجل كل اتحاد من الاتحادات المطلب الذي رفعه نتيجة ظروف مختلفة : اتحاد نقابات الجنوب سجل ضمان العمال الزراعيين لارتباطه بالريف الجنوبي القريب من صيدا ، والاتحاد الوطني سجل تخفيض الايجارات للاهمية التي توليها القيادة الشاوية لحملة المستأجرين .. لكن ذلك لم يؤد الى ركام متنافر من المطالب ، فقد انتظم هذه المطالب خط واضح يكمل الانجاز الذي بدأ مع الضمان : حماية ضمان العمل ، ضمان سلامة الصندوق ، تعميم المكسب على فئات اجتماعية لم يطلها ، رفع مستوى معيشة الاجراء . ازاء هذه المطالب الهامة فعلا ، وذات الكلفة المرتفعة ، عدا خرقها للمهنية الضيقة التي طبعت تسوية الضمان ، شنت الدولة هجوما عنيفا على النقابات . فاتهمتها باللامسؤولية والمزاح . وهددتها بالحل ، وبانتزاع سلاح الاضراب منها طوال فصل الاصطياف (الذي لا ينفصل عن فصل الاشتاء ، والاستعداد للفصلين !) . ولم تكتف الدولة بذلك ، بل أقرت قانونا للايجارات يرفع بدل الايجار على الابنية القديمة ، ولا يغير بدل الايجارات الجديدة . وقبلت الدولة بحل وسط في المجال الذي يستطيع أصحاب العمل أن يطوقوه : فزيادة الاجور لا يلبث أصحاب العمل أن يسترجعوها عن طريق رفع الاسعار ، كما فعلوا بعد الضمان ، في غياب رقابة الدولة .

في ٢٥ أيار اكتشفت القيادات النقابية أن وزنها ، الذي بدا حاسما في أول شباط ، كان عابرا . لم تعمل على ارسائه واستمراره . فالقواعد العمالية مفرطة . والوجود النقابي في القواعد وأماكن العمل يكاد يكون صفرا . اما التعبئة للاضراب العام فلم تتم الا في البيانات الصحفية ، التي لا يقرأها العمال ولا يسمعون بها . ولم يبذل أي اتحاد جهدا منفصلا في مجال التعبئة . بماذا تقابل النقابات هجوم الدولة العنيف هذا ؟ بماذا تقابل تهديدها ، وتأليب الراي العام عليها ؟ وقفت النقابات عزلاء ، واضطرت للتراجع أمام السلطة السياسية وضغطها ، فاتحة الباب على مصراعيه أمام هزائم متتابعة ما لبثت أن تتابعت على الحركة المطلبية في عدد من قطاعاتها .

الصرف الكيفي وعزلة النقابات

في النسيج ، في المصارف ، في الغذاء ، تم صرف العمال والمستخدمين بدون مقاومة نقابية تذكر . صرفت مصانع المسيلي (النسيج) عشرات العمال في قسم الغزل . في جبر (بايونير) وفي السفن آب صرفت الادارة عددا من العمال . اذا كانت هذه الاحداث قد مرت دون أن تثير ضجة كبيرة ، فقد انصب الاهتمام على مستخدمي المصارف . تجاه صرف موظفين في مصرف أميركي ، فيرست ناشيونال سيتي بنك ، تضامنت نقابة موظفي المصارف التي يرأسها رئيس الاتحاد العمالي العام ، غبريال خوري ، وكانت مصلحته الحيوية تفرض عليه أن يلقي بكل نفوذه في الميزان ، حفاظا على مركز نفوذه . لكن سرعان ما خرجت المواجهة من دائرتها المحصورة . فقد خبر أصحاب العمل تكتيكا فعالا ، لا شك أنه مرشح للاتساع والتعميم . عندما صرف المصرف الاميركي موظفيه ، تضامن موظفو المصرف مع زميليهم بحجة الطابع التعسفي للاجراء . وحملت نقابة الموظفين باكملها . لكن الى أي مرتكز ترتكز هذه الحجة ؟ ما هي السابقة التي تدعم هذا الموقف ؟

عند خوض معركة الضمان استنكفت القيادات النقابية عن الخوض في موضوع الصرف الكيفي ، وهي لا شك اعتبرته موضوعا ثانويا لا يطال فئات المستخدمين والعمال المؤهلين أو المهرة الذين يتمثلون في القيادات النقابية الحالية . أي أن موقف النقابات خلال معركة الضمان ترك هذا الموقع مكشوفا ، بلا حماية . عندما طرح الموضوع مجددا بصدد مستخدمي المصارف ، استفاد أصحاب العمل من موقف النقابات السابق ، فبدأت جمعية المصارف بهجوم عنيف على المطلب النقابي « الجديد » . وكرت السبحة : تتابعت جمعيات التجار ، وجمعية الصناعيين . فتضامنت كل جمعيات أصحاب العمل حول موقف صلب من مسألة الصرف الكيفي ، واعتبرتها ملازمة لاسس الليبرالية التي يقوم عليها الاقتصاد اللبناني .

وتراجعت النقابات هنا أيضا ، مما سمح لمصرف « كونتننتال بنك » أن يصرف أكثر من مئة موظف بدون مشكلة . فالنقابات التي اختارت التخلي عن الفئات العمالية المعرضة للصرف ، لم تكن تستطيع أن ترتجل صلابة مفاجئة في الدفاع عن مطلب حاسم كاستقرار العمل . ولم تكن تستطيع أن تجد القوى الطبقية الكامنة للدفاع عن هكذا مطلب .

تكتيل أصحاب العمل وضرورة رد عمالي

في وجه الصف المتراص الذي يقف فيه أصحاب العمل للدفاع عن مصالحهم ، خاضت فئات المستخدمين معاركها بدون رابط ولا جامع .

قام مستخدمو الضمان باضراب في سبيل تخفيض ساعات العمل ، واعادة النظر في توزيعها اليومي (حصرها قبل الظهر ، مع يومين مناوبة بعد الظهر) . لم يعن الاضراب فئة أخرى . فانعزل ثم اختنق . وها هي الدولة اليوم ترفض دفع ايام الاضراب ، محاولة بذلك تعطيل الوسيلة الفعالة الوحيدة التي يملكها الاجراء في تصديهم للاستغلال . ويخوض مستخدمو الضمان معركتهم هذه التي تعني الاجراء كلهم ، وحدهم .

بعد عشرين يوما ، علق موزعو الهاتف اضرابهم في سبيل التثبيت والتصنيف ، مقابل

وعود ، كانت قد تكررت في الماضي دون أن تؤدي الى التحقيق . هذا المطلب الذي يعني الالاف من مستخدمي الدولة وعمالها ، والذي أضرب في سبيله عمال الريجي في الغازية ، وعمال تمديدات الهاتف في وزارة البرق والبريد ، هذا المطلب لم يحرك أية فئة من الفئات المعنية . أمام التهديد بالصرف ، واللجوء الى تامين بعض المخابرات بواسطة احتياط جاهز ، رجع الموظفون عن اضرابهم مقابل وعود .

لقد اتضح أن أصحاب العمل يلجاون الى هجوم عام وموحد كلما تعرضت مصالحهم الطبقية المشتركة للخطر . كما اتضح أن نضال الطبقة العاملة اللبنانية يشكو من مقتل بارز هو فيض اليد العاملة عما يتطلبه سوق العمل . وقد كان هذا الفيض دوما نقطة ضعف أساسية في النضالات العمالية : فاصحاب العمل يستعملون هذا الفيض للضغط على الاجور ، كما يستعملونه لزيادة المزاحمة بين العمال ، والاجراء عموما ، مما يفتت وحدة نضالهم ، ويضعف صفوفهم .

ولا يستطيع الاجراء مجابهة سياسة أصحاب العمل الا بتنظيم صلب . ففي وجه المبادرات القطاعية والمحدودة التي يتخذها اصحاب العمل في صرف العمال والمستخدمين ، لا يملك الاجراء الا الجواب الشامل . فالمعركة الموضعية في وضع فيض اليد العاملة معركة خاسرة . ولا تنجح الطبقة العاملة في حماية مستوى استخدام اليد العاملة ، الا بوحدتها . أي بتراص مختلف فئاتها حول المطالب المتقدمة .

لكن كيف تبنى هذه الوحدة ؟ خلال الاضرابات الاخيرة التي عددناها ، قدمت القيادات النقابية الحالية نموذجا متكررا لعملها الذي يؤدي الى تراخي التماسك بين صفوف المعنيين بالاضراب .

* نقابة الضمان تهرب من مواجهة الجمعية العمومية ، وتعلق الاضراب بعد أن استبعدت أي تنظيم للمضربين ، وأي اتصال قد يؤدي الى توسيع جبهة الاضراب .

* اللجنة المنبثقة عن موزعي الهاتف ، تخلي مكان العمل وتتركه بين أيدي الذين أرسلتهم الدولة ليحلوا محل المضربين . أما الموزعون فتتركهم يلعبون الورق .

* موظفو المصارف كانوا يستعدون للاضراب عندما أعلنت النقابة الغاءه بدون تبرير أو تفسير .

ازاء هذه التخليات والتراجعات ، لا يمكن أن يوجد تصد فعال لسياسة الدولة ولسياسة أصحاب العمل . ان بناء الحركة النقابية أداة بيد الحركة العمالية والحركة الديمقراطية الوطنية ، يستدعي الحسم في تحديد موقع الحركة المطلبية . وهو تحديد سياسي ، كما رأينا . فاما أن يعمل على أن تمتلك الحركة المطلبية موقعا سياسيا ، وبالتالي أن يعمل على تغيير العلاقات السياسية ، واما أن تستمر القطيعة بين المصالح المهنية والحركة المطلبية من جهة ، وبين المؤسسات السياسية . ويستمر تحدي الرئيس فرنجية ، وابنه ، بلا جواب الا جواب السلطة الحالية .

الامتحانات في معهد العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

إنتاج عاطلين عن العمل وحماية أوضاع المستهلك

اذا كانت قضيتا بطالة الخريجين وتضخم عدد الطلاب مطروحتين في سائر كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها ، فان هذه القضايا تأخذ في معهد العلوم الاجتماعية أهمية لم تعرفها بعد في سائر كليات الجامعة .

أزمة خريجي العلوم الاجتماعية

فمشكلة بطالة الخريجين تحل ، جزئيا ، في باقي كليات الجامعة عن طريق توجه الطلاب الى التعليم أو التوظيف . أما في معهد العلوم الاجتماعية فان ذلك غير وارد . صحيح أن المعهد يتفضل على طلابه باجازة ، يطيب له أن يسميها ، تعليمية ، ولكن مادة العلوم الاجتماعية غير موجودة في برامج التعليم الابتدائي أو الثانوي ، فليس في هذه الاجازة من التعليمي سوى اسمها .

أما مجال التوظيف فان وضعه في نسبة الغرابة نفسها : هناك ادارات في الدولة (الشؤون ، الانماش ، الضمان) ، قد تستوعب حاملي اجازة العلوم الاجتماعية ، ولكن ذلك مجرد احتمال لان لا افضلية لطلاب المعهد على غيرهم في هذه الوظائف ، الى جانب أن هذه الادارات تأخذ طلابا من حاملي الفلسفة ثم تعطيهم دروسا في علم الاجتماع على يد ...أساتذة من المعهد نفسه !!

فطلاب المعهد لا عمل لهم اذا عند التخرج في ميدان تخصصهم ، فيتوزعون بين مدرس لمواد لا علاقة له بها (طبعا بشروط مادية سيئة) وباحث عن وظيفة لا علاقة لها ، من قريب أو بعيد ، بعلم الاجتماع .

ولكن المشكلة تظل محصورة لان عدد الخريجين لا يتجاوز الى الان المئة الا بقليل . فالمعهد خلال سنوات وجوده العشر كان يخرج سنويا عددا ضئيلا من الطلاب لا يمكن أن يؤدي الى بطالة واسعة .

أما الان فان الوضع قد تغير . فعدد طلاب المعهد يتضخم سنويا بشكل متزايد ، مما سيولد تفاقما في بطالة الخريجين . ولا تستطيع عملية استحداث سنوات جديدة (« الاستاذية » - ثم الان الدبلوم) سوى تاخير المشكلة سنة أو سنتين وليس على الاطلاق حلها .

فعدد الطلاب الذين تقدموا لامتحانات السنة الثالثة يبلغ ٢٤ طالبا . اي انه في حال نجاحهم في الامتحان فسيزيد عدد الخريجين هذا العام ٢٥٪ أو أكثر . وهكذا دواليك بالنسبة للسنوات القادمة .

كما أن ازدياد عدد الطلاب بهذا الشكل ، يوجد في المعهد بوادر حركة طلابية كان المعهد « المحترم » بمنأى عنها ، وعن ما تثيره من تدخل الطلاب في شؤون تعتبرها الادارة خاصة بها . وقد دخلت المعهد ، في السنتين الاخيرتين فئات طلابية لم تكن تعرفه من قبل . وأخذت هذه الفئات الجديدة ، وهي من الطلاب القادمين من الريف والذين أتموا دراستهم في المدارس الرسمية ، تطرح مشكلة اللغة التعليمية في المعهد . فلغة التدريس كانت حتى العامين الماضيين ، الفرنسية فقط ، فلا مجال لغير « أبناء العائلات » من دراسة علم الاجتماع ! ولكن منذ عامين وجدت شعبة عربية في السنة الاولى ، مما أدى الى طرح قضية اللغة في سائر السنوات ، والى ازدياد عدد الطلاب المتابعين دراستهم بالعربية في المعهد (١١٠ طلاب من اصل ٢٦٠ في السنة الاولى) . مما يهدد بتحويل طبيعة المعهد الحالية .

وفي المعهد مركز ابحاث ، ولكنه لم يوجد للقيام بدراسة متكاملة للواقع اللبناني على أساس مخطط ، بل لتوزيع دراسات ، يدفع عليها أجرا مرتفعا على باحثين يملكون بعض النفوذ . فيقوم هؤلاء بكتابة أبحاث لا قيمة علمية لها غالبا . الى جانب أنها تتناول مواضيع ثانوية في معظمها بالنسبة للقضايا الاجتماعية الاساسية في لبنان . فازدياد عدد الخريجين سوف يخلق ازدحاما على أبواب مركز الابحاث . ولفت أنظار العديد من الطلاب الى ما يجرى بداخله ، في وقت تتجنب فيه ادارة المعهد حتى التعاقد مع الخريجين الذين ارسلتهم على نفقتها للتخصص في الخارج ، حفاظا على سيطرتها على مركز الابحاث . كما أن تضخم بطالة الخريجين سوف يضع موضع التساؤل واستمرار معهد في الجامعة ، لا يخرج الا عاطلين عن العمل .

أستعمال الادارة للامتحانات

فما هو الحل الذي لجأت اليه ادارة المعهد لتجنب هذه الاخطار المهددة لامتيازاتها ؟ التصفية في الامتحانات .

ان عمليات التصفية التي حصلت هذا العام في امتحانات المعهد فاقت حتى ما يجري عادة في كلية العلوم ! وهي ، على كل حال تؤمن استمرار المعهد على طبيعته الحالية . فمن أصل ٣٥٠ طالبا تقدموا للامتحان في سنوات الاجازة الثلاث ، نجح ٨٣ طالبا ، أي ٢٦٪ من الطلاب المتقدمين للامتحان . ويهون الامر عندما نعلم أن ٥١ طالبا من الفائزين قد استلحقوا ! اي أنه بنظر اللجنة الفاحصة في المعهد لا يستحق النجاح سوى ١٠٪ من الطلاب المتقدمين للامتحان ! طالب واحد على عشرة هو بالمستوى الذي يروق لادارة المعهد . وهنا ينبغي أن نذكر أعضاء مجلس المعهد أن هذه المسابقات هي امتحان وليس مباراة .

ولكن كيف يمكن تفسير هذه النسبة الضخمة من الرسوب ؟

هناك تفسير لم تتاخر الادارة عن تقديمه وهو أن مستوى الطلاب ادنى من مستوى المعهد العلمي الرفيع . ولكن اذا صح هذا التفسير على طلاب السنة الاولى ، فمن البديهي أنه لا يصح فيما يخص السنوات الاخرى . اذ أنه حسب تفسير الادارة عينه يكون الطلاب قد مروا بامتحان السنة الاولى « الرفيع المستوى » . ونحن نرى أنه في السنة الثانية ، مثلا ، في شهادة علم النفس الاجتماعي هناك ١٦ فائزا من أصل ٧١ مرشحا للامتحان ، بينهم ١٢ فازوا بفضل الاستلحاق ، أي أن في السنة الثانية أربعة طلاب ، فقط لا غير ، في مستوى شهادة علم النفس الاجتماعي .

ما هو التفسير اذن ؟ التفسير هو أن الادارة تنظم امتحانات مجازر في شكلها ومضمونها .

الامتحانات والاساتذة

فالامتحان ، سباق طويل النفس ، يستمر ٨ ايام دون انقطاع ، مسابقة صباحا ومسابقة ظهرا ، فلا ينجو منه الا الشديد العود ، ويتناثر على جانبيه المصابون بالاغماء وبالانهيار العصبي . والامتحان لا يتناسق اطلاقا في نوع الاسئلة ، ومتطلبات التصحيح مع مستوى التعليم المتدني جدا في المعهد . فالاسئلة اما الغاز لا تحل ، واما شديدة العمومية . فمعظم الاساتذة يسترون تدريسهم المفتت وغير المنتظم طوال العام باعطاء أسئلة عامة في الامتحان يمكن أن يكتب فيها اي شيء .

ان قضية مستوى التعليم مطروحة في كل كليات الجامعة . الا أنها تاخذ في معهد العلوم الاجتماعية بعدا آخر ، نظرا لطبيعة المواد وعددها . فعلى طلاب السنة الثانية أن يتقدموا الى شهادتين مجمل موادهما ١٦ مادة فقط لا غير ! ولم يفطن الاساتذة الى أن الطالب لا يستطيع ، في أحسن الاحوال الا أن يكون فكرة عامة جدا وسطحية عن كل واحدة من المواد الستة عشر . كما أن محاولة تغيير البرامج لم تحسن الوضع . فهي سمحت « بتنفيع » اساتذة جدد وهو الشيء المطلوب من وجود هذا العدد الضخم من المواد .

وهناك قضية أخرى لا بد من طرحها وهي أن المعهد يقوم بعملية تقليد أعمى لما يجري في فرنسا في حقل تنظيم التعليم . فكانت الاجازة مقسمة في المعهد الى ثقافة عامة ثم أربع شهادات كما هي الحال في الجامعات الفرنسية . ثم تغير نظام التعليم في فرنسا وقسمت الاجازة الى سنوات ، فسارعت ادارة المعهد الى تعديل نظام التعليم وتحويله الى سنوات . ولكن نظام السنوات أدى الى سقوط واسع فاق بكثير سقوط نظام الشهادات (وهذا أمر طبيعي) . حتى ان فرنسا تخلت عنه وتبنت نظام « الوحدات » . ولكن معهدنا سيتمسك حتما بنظام السنوات ، لانه كفيل باسقاط اكبر عدد من الطلاب .

هذا بالنسبة للمواد . أما بالنسبة للاساتذة فالمجاز في الحقوق يعلم الفلسفة ودكتور الاقتصاد يعلم التاريخ .. ويكفي للتدليل على مستوى الاساتذة أن نقول أن أكثريتهم الساحقة لم تكلف نفسها عناء كتابة دراسة واحدة أو مقال بسيط ، خلال عشر سنين . وذلك رغم التفرغ !.

ان اعادة النظر في نظام الامتحانات ووظيفة المعهد يقع على عاتق القوى الطلابية . ولكن ذلك يتطلب تحركا على مستوى أوسع من التحرك الذي قام به فرع الاتحاد (الاعتراض الكلامي خلال تداول اللجنة الفاحصة) . كما أنه يتطلب اشراك أوسع الطلاب في نقاش ظاهرة التصفية والتصدي لها ، والتمسك أكثر من أي وقت مضى بالمطالب التي رفعت حول ايجاد العمل للخريجين ، وتوسيع الرقابة الطلابية على ادارة المعهد .

الاستثمارات الاجنبية عائق في وجه تطور اليد العاملة

يكثر الكلام في هذه الايام عن أوضاع الصناعة اللبنانية ومتطلباتها ليد عاملة فنية . فتنشر الصحف في أعدادها الاخيرة الى ايفاد بعثات للتخصص الصناعي في الخارج . كما تبرز من ناحيه أخرى الخلافات بين جمعيتي التجار والصناعيين واتهاماتها المتبادلة .

هل هناك تطور فعلي في أوضاع الصناعة اللبنانية ؟ وما هي بالتالي حدود هذا التطور ؟ وهل تتطلب فعلا هذه الصناعة يدا عاملة ذات تقنية مرتفعة ؟

للاجابة على هذه الاسئلة لا بد من الاخذ بعين الاعتبار : كيفية تهيئة اليد العاملة الفنية في لبنان ، ودور جمعية الصناعيين في ذلك .

التعليم المهني والصناعيين

لناخذ عينات من الصناعات اللبنانية ونرى علاقتها بالتعليم المهني والتقني .

● النسيج : كانت مدرسة الصنائع في الثلاثينيات والاربعينيات تضم فرعا كبيرا هو فرع الحياكة والنسيج ، يعد هذا الفرع العمال والعاملات على استعمال الانوال البدائية شبه المتطورة .

هذا الفرع قد اقفل منذ مطلع الخمسينات . حتى الان لم تتحرك جمعية الصناعيين ولم تطلب اعادة فتح الفرع ولا طلبت تطويره . والسبب بسيط . اولا عدم حاجتها الفعلية لذلك ثانيا : لان الصناعيين ليسوا « طموحين » لدرجة التحدث عن العمال المتقنين لتطوير الاتهم او لاستحداث الات جديدة . فهم ، أي الصناعيون ، مكتفون بشراء تلك الالات من الغرب ، ويكفيهم ذلك شر التفتيش والبحث واعداد الفنيين ! من هنا يحكم تطور صناعة النسيج بالتخلف قياسا على التطور السريع لصناعة النسيج ذاتها في بلد منشأ الالة . هذا اضافة للتبعية لصناعة المنشأ .

● صناعة المواد الغذائية والمشروبات : (بيبسي - سفن اب - شوكولا - بسكويت الخ) . ان غالبية هذه الشركات تعمل ببراءة تحت وصاية شركة أجنبية « أم » تمدها بالمعلومات الفنية الضرورية اللازمة لها . ما هي مثلا حاجة بيبسي كولا لعمال ذوي تقنية مرتفعة طالما ان معادلات التركيب الغذائي تاتيها جاهزة من بلاد المنشأ ؟ وطالما ان التعبئة والتوضيب وعمل الالات يتم بموجب خبرة الشركة الام ؟ فتطور هذه الشركات مرهون بتطور المؤسسات صاحبة الماركة المسجلة .

اما علاقة الصناعيين في هذا القطاع من الانتاج بالتعليم المهني فهي شبه مقطوعة ، لولا ان التعليم المهني يعد لها بعض المحللين المبتدئين في فرع الكيمياء الصناعية . واعداد الخريجين في هذا الفرع تعمل بالدرجة الاولى في شركات اجنبية كشركات الدواء (فروست مثلا) .

التعليم المهني- الصناعيون- والتجار

اذا كانت أوضاع الصناعة ذاتها لا تسمح ان يقوم التعليم المهني بدوره في تنمية صناعات قادرة على فرض مقاييس جديدة لتطورها : كالمكننة وتطوير الالات ، فهو قادر على خدمة الشركات الاجنبية ووكلائها من التجار والمتعهدين ، وهذه بعض الامثلة على صحة ذلك :

منذ سنوات والفرع الاكثر اهمية في الصنائع (عدة وعددا) هو فرع التلفزيون والتلفون . من اختصاصات هذا الفرع تركيب وصيانة الادوات الالكترونية والتلفون . والمستفيدون من اعداد الخريجين هم طبعا الشركات الاجنبية التي تصنع هذه الادوات ، ووكلاؤها في لبنان وشركاتها المتفرعة عنها كالاريكسون و ال. أم. ت. وغيرها . ياتي فرع الكهرباء بالمرتبة الثانية من حيث عدد الطلاب وهو كفرع التلفزيون يخدم وكلاء شركات الادوات الكهربائية من محلية واجنبية .

ان المستفيد الاكبر من التعليم المهني هم الشركات الاجنبية ووكلاؤها من تجار الادوات المستوردة التي تكثر جمعية الصناعيين في هذه الايام من التحدث عنها .

الصناعيون ومعهد العلوم التطبيقية

انشيء معهد العلوم التطبيقية السنة الماضية ليهيء فنيين ذوي تقنية مرتفعة كما يقول مديره :

« قصد هذا المعهد هو التفتيش عن الموهوبين من ابناء هذا الشعب وتعليمهم التكنولوجيا الحديثة بحيث يهيء منهم جيشا من الخبراء يوكل اليهم تصنيع هذا البلد » !! (من محضر اجتماع مدير المعهد بممثلي الطلاب) .

لن نناقش مقولات المدير هذا فقد ناقشتها « الحرية » سابقا ، لكن سنشير هنا الى ان جمعية الصناعيين قد تخلت عن هذا المعهد . رغم ان لجمعية الصناعيين الحق بالمشاركة في الاشراف عليه .

لماذا تخلت الجمعية عن المعهد ؟ الحاجتها لفنيين ذوي تقنية متوسطة وعالية ؟؟

بعد هذا يتحدثون عن تطور صناعي نوعي ، وعن ايفاد بعثات للتخصص التكنولوجي .

ان تخلف الصناعة لم يزل محكوما بالعلاقة بالشركات الاجنبية من جهة ، وبالتجار المحليين من جهة اخرى ، والصناعيون ليسوا سوى شركاء للاثنين معا .

قانون الاثراء غير المشروع

حديث خرافة

ليس الحديث عن قانون الاثراء غير المشروع - قانون « من أين لك هذا ؟ » - جديدا في لبنان . فالقانون نفسه صدر عام ١٩٥٣ أي في الوقت الذي كان فيه العهد الشمعوني الجديد يعمل جاهدا لانتزاع الولاء من ادارة كانت لا تزال تدين بالولاء للدستوريين . كذلك ، فالحديث عن الفساد والافساد والرشوة والتطهير وسواها ليس بالامر الجديد بقدر ما هو تكرار لاسطوانة قديمة عرفتها العهود الاستقلالية جميعا ، وكانت تنتهي الى عدم المس بالادارة التي تنصب الشكوى عليها .

ان الحديث عن التطهير يلامس في العادة مسالتين :

من جهة ، رغبة العهد الجديد في تامين ولاء الادارة له ولاطراف الحكم المتحالفة معه . ويكفي لتحقيق ذلك ، في العادة ، عزل عدد من المسؤولين الكبار في الادارة واستبدالهم باخرين من البطانة الجديدة .

ومن جهة أخرى ، مسالة الادارة من حيث حاجة البرجوازية اللبنانية الى اداة كفؤ لتسهيل معاملاتها وتامين مصالحها . هذا الجانب هو الاكثر خطورة واهمية اذ انه يطرح استحالة اعتماد مقاييس حديثة وتكنوقراطية في نظام ترتهن صلابة واستمرار بنيته السياسية ، بالدفع الذي تلقاه من علاقات عشائرية وطائفية تشكل الادارة مجالها الارحب .

بالطبع أن مسالة الادارة الكفؤ هي الحجة « الرسمية » لبعث قانون الاثراء غير المشروع لكن اذا كانت العهود الماضية جميعا قد اثبتت فشلها في مجال اصلاح الادارة فالعهد الجديد يبدو عاجزا بحكم ارتهانه بمجموعات واسعة من الاقطاع السياسي - عن تحقيق اية خطوة فعلية في هذا المجال . ان المحك الظرفي لقدرة العهد الجديد على اصلاح الادارة هو مسالة التشكيلات الجديدة التي تاخر صدورها بسبب خلاف اطراف الحكم الحاليين . على حصة كل منها من الغنيمة .

اذا كانت « اللعبة » قديمة والعهد الجديد اكثر العهود بعدا عن امتلاك شروطها ، فما هي الردود التي أثارها بعث المشروع من جديد ؟

ردة الفعل التي اجمع عليها أطراف النظام كانت التشكيك العلني بالمشروع واعتباره حجة موقتة لعزل كبار المسؤولين الاداريين الشهابيين . وقد صرح رشيد كرامي تعليقا على الموضوع : « .. أنا على ثقة بان كل ما يجري حول هذا الموضوع ما هو الا للاستهلاك المحلي ولتحويل الراي العام عن القضايا الاساسية من غلاء وفراغ وعقم في الانتاج » . الا أن وزير المال والدفاع الياس سابا لم يكن اكثر فصاحة اذ قال للصحفيين : « ولو كبروا عقلكم .. من هو الذي سينفذ هذا القانون ؟.. ولكن ما العمل اذا كان هذا ما يريده دولة الرئيس ؟! » (الحوادث ٩-٧-٧١) .

من جهة أخرى ، كانت الكتائب أكثر حذرا هذه المرة - والمؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين - فقد صرح بيار الجميل : « القانون سلاح ذو حدين ، فهو جيد جدا اذا نفذ وفق روح القانون .. وفي أجواء مترفعة . اما اذا كان سينتهي مثلما انتهى اليه « الاصلاح » المشهور في عهد شارل حلو ، فهذا سيكون مؤسفا للغاية فيذهب الصالح (الياس ربابي مثلا !) بعزاء الطالح . » .

المسالة الاخرى التي اجمع عليها كل الاطراف ، بما فيهم الحكومة نفسها ، كانت الاصرار على عدم المس بقانون سرية المصارف . فالجميل مثلا يؤيد « التحقيق بالثروات المشبوهة بمختلف الوسائل » .. دون خرق سرية المصارف . الامر الذي يعني تجريد التحقيق من اية امكانية فعلية فقانون سرية المصارف « ستار العيوب » .

واذا كان هزال القانون وفراغه ظاهرين منذ الاعلان عنه ، فقد اتت تصريحات رئيس الحكومة الاخيرة لتطلق عليه رصاصة الرحمة . فقد صرح سلام بعد اجتماعه بالقضاء أنه لا داعي لان يقدم الموظفون تصاريح جديدة عن ثرواتهم (!) واكد عدم مس سرية المصارف واخيرا « الحرص على كرامة المواطن اللبناني ايا كان . فليس المقصود من تطبيق قانون الاثراء غير المشروع النيل ، بغير مبرر من كرامة اي مواطن لبناني .. »

ومنعا لاي « التباس » طلعت الاذاعة اللبنانية بتعليق يقول : « قانون الاثراء غير المشروع الذي أخرج الى الضوء قبل ايام لم يشرع لكي ينال احدا بسوء ، أو يطال احدا باذى ، أو يمس احدا بضرر ، انه قانون » !

بعد مجازر الأردن التصفوية وتواطؤ الانظمة

ماذا يُعدّ لحركة المقاومة في لبنان ؟..

هذا السؤال يتردد بقلق وترقب على أفواه العديد من الوطنيين والتقدميين في لبنان ، كما يتردد على أفواه الفلسطينيين وفي أوساط المنظمات الفدائية المتواجدة على الارض اللبنانية ..

فبعد المجازر التصفوية الوحشية التي قام بها الحكم الاردني العميل ضد حركة المقاومة الفلسطينية على الساحة الاردنية ، والتي انتهت بالاعلان ، على لسان وصفي التل ، بانه لم يبق للفدائيين اية قاعدة في الاردن ، يبدو منطقيا جدا من وجهة نظر واضعي ومنفذي مخطط تصفية المقاومة الانتقال الى البدء في تنفيذ حلقة اخرى من المؤامرة في بلد عربي اخر .. وثمة دلائل كثيرة على أن لبنان هو هذا البلد الذي يريدون جعله « أردنا اخر » بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ..

ان المخطط الرامي الى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية الذي ترعاه الدول الامبريالية وعلى راسها الولايات المتحدة وتشارك في تنفيذه على درجات متفاوتة وباشكال مختلفة انظمة الحكم العربية اليمينية و « التقدمية » على السواء ، يرمي الى تحقيق التصفية الكاملة للفدائيين في كل مكان ولا سيما في أمكنة تواجدهم الرئيسية المتاخمة للارض الفلسطينية المغتصبة . وواضح تماما ان لبنان ياتي في المرتبة الثانية بعد الاردن على صعيد تواجد الفلسطينيين سواء من ناحية الكثافة البشرية حيث يقيم حوالي ١٥٠ الف فلسطيني ، أم من ناحية حجم رجال المقاومة المسلحين .

وبالطبع ان ما حدث في الاردن مؤخرا من تصفية شبه كاملة لحركة المقاومة المسلحة واذلال لمئات الالوف من الجماهير الفلسطينية المقيمة في المخيمات وسط صمت الانظمة العربية وتواطئها ، هو موضع اهتمام نظام الحكم اللبناني الذي لا تختلف نواياه ومواقفه الحقيقية تجاه حركة المقاومة عن حكام الاردن . ومن المفيد التذكير في هذا المجال بان الدولة اللبنانية سبقت حكام عمان في ممارسة أول تجربة عملية لضرب حركة المقاومة . ولم ينس احد بعد معارك نيسان وتشرين في عام ١٩٦٩ التي خاضتها السلطة اللبنانية ضد حركة المقاومة واضطرت فيما بعد الى التراجع تحت ضغط عوامل التدخل العربي ومساندة الحركة الوطنية والتقدمية اللبنانية ، وذلك وسط ظروف عربية وداخلية تختلف كثيرا عن الظروف السائدة اليوم .

وفي ضوء هذه العوامل والظروف مجتمعة تقف القوى الوطنية والتقدمية موقف الحذر تجاه النوايا المحتملة للسلطة اللبنانية . والمعروف ان ثمة بين الاوساط الحاكمة في لبنان من يرى انه اذا كان حكام الاردن قد انجزوا مخطط تصفية المقاومة واعلنوا علنا الغاء اتفاقي عمان والقاهرة — رغم كون هذا الاخير يحمل تواقيع الرؤساء والملوك العرب — ووسط صمت الانظمة العربية ، بل وتشجيعها الضمني ، فلماذا تبقى السلطة اللبنانية متمسكة باتفاق القاهرة الذي عقد بينها وبين منظمات المقاومة ؟

ومن جهة اخرى اصدر مكتب اعلام منظمة فتح في بيروت قبل اسبوع بيانا موجها الى الجماهير اللبنانية يدعوها فيه الى الحذر والاستعداد لمواجهة مؤامرات جديدة يجري اعدادها من اجل توجيه ضربة جديدة الى حركة المقاومة على الارض اللبنانية . وعدد البيان امثلة عن حوادث مفتعلة وبادرات استفزازية قامت بها السلطة واجهزتها تجاه المقاومة الامر الذي استدلت منه ان ثمة نوايا لدى الحكم القائم لاثارة الصدام المسلح مع المقاومة بهدف توجيه ضربات شديدة اليها كجزء من مخطط ينفذ على مراحل لتحقيق تصفيتها بصورة كاملة .

وكما سبق القول ان نوايا نظام الحكم اللبناني تجاه المقاومة الفلسطينية لا تختلف في شيء عن نوايا حكام الاردن التي عبروا عنها في المذابح الوحشية التي نظموها مؤخرا . ولكن مع ذلك يبدو مستبعدا ان تاخذ السلطة اللبنانية بالمثال الاردني بحذافيره وتعمل على تطبيقه وذلك لاسباب كثيرة . فالظروف التي تحكم مواقف وتصرفات السلطة اللبنانية تختلف عنها بالنسبة لحكام الاردن . فالعوامل التي تدفع السلطة الى تطبيق المثال الاردني تقابلها عوامل أخرى مناقضة .

ان السلطة اللبنانية بحكم تكوينها الطبقي وارتباط مصالحها بالانظمة الامبريالية ، ونتيجة ضغوط الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على قرى الحدود تجد نفسها مؤيدة لاتخاذ خطوات حاسمة ضد حركة المقاومة . ولكن هذا الموقف في حال الاقدام عليه يجر ذيولا ومضاعفات كثيرة من شأنها أن توقع النظام في مشاكل ومضاعفات خطيرة . فالصدام المسلح مع الفدائيين الذي لا يمكن التوصل الى نتيجة حاسمة فيه في وقت قصير ينزل بالنظام خسائر فادحة في مقدمتها ضرب الاستقرار وما يؤدي اليه ذلك من تهديد لموارد البلاد الاساسية المتأتية من قطاع الخدمات (كالسياحة والاصطياف وتوظيف الرساميل العربية والاجنبية) الذي تشكل موارده قرابة ٦٥ بالمئة من الدخل الوطني . وفضلا عن ذلك فأن مباشرة أية خطة تصفوية ضد المقاومة على الارض اللبنانية ستؤدي ، بسبب التوازن الداخلي القائم ، الى مضاعفات ومحاذير لم تكن واردة في حساب حكام الاردن .

فلكي يمكن تنفيذ أي مخطط تصفوي شامل ، وسريع ضد المقاومة ينبغي عزل حركة المقاومة عن قطاعات واسعة من السكان في لبنان ، ولا سيما عن الحركة الجماهيرية الوطنية التي وقفت منذ البداية (وبرهنت على ذلك عمليا كما حدث في نيسان ١٩٦٩) الى جانب المقاومة تمدها بالدعم السياسي وتواجه المؤامرات التي تتعرض لها .

صحيح ، أن السلطة اللبنانية لجأت في الماضي ، رغم جميع هذه العوامل ، الى اسلوب المواجهة المسلحة ضد حركة المقاومة . ولكن ذلك جرى بتأثير عوامل سياسية عديدة في مقدمتها رغبة القوى الشهابية ، و « المكتب الثاني » في استخدام ضرب الفدائيين كسلاح من اجل تمكين الرئيس الاسبق فؤاد شهاب من العودة الى الحكم . ويروى عن شهاب بانه كان يدعو الى اعتماد خطة ترمي الى حصر الفدائيين في مناطق الحدود وقطع الامدادات عنهم بحيث يطبق عليهم العدو ويبيدهم وهم بين شقي الكماشة . وقد استخدم الجيش الاردني هذه الخطة مؤخرا بصورة جزئية حيث سمح لهم في اقامة مراكز تجمع لهم في الاغوار والمناطق المتاخمة لخط وقف اطلاق النار مع اسرائيل ثم اطبق عليهم في حملة وحشية للاجهاز عليهم ودفعهم الى براثن العدو في الاراضي المحتلة .

بقلم : حسن فخر

ومهما تكن المخططات التي تنوي السلطة اتخاذها تجاه حركة المقاومة في المرحلة الراهنة ، يبدو من الضروري على المنظمات الفلسطينية والحركة الوطنية والتقدمية المساندة لها التسلح باعلى درجات اليقظة والحذر والاستعداد لاحباط أية خطة محتملة الوقوع . أن ما حدث في الاردن من توجيه ضربة حاسمة الى حركة المقاومة يستحيل استبعاد تاثيره على مجرى السياسة اللبنانية .

فالمخطط الامبريالي الصهيوني يرمي الى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية في كل مكان ولا سيما في البلدان المتاخمة للعدو . ومن الواضح أن تنفيذ هذا المخطط مرتبط ارتباطا عضويا بتنفيذ مؤامرة تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية في صالح الكيان الاسرائيلي واطماعه التوسعية . ولم يبق سرا أن الانظمة العربية سارت شوطا بعيدا في هذا المخطط ، وهي لا تزال تقدم المزيد من التنازلات المشينة في هذا المجال .

ان توجه حركة المقاومة الى الجماهير اللبنانية بتحذيرها من المخططات التي تعدها السلطة ودعوتها الى الوقوف معها لمجابهة التآمر بادرة صحيحة . فالجماهير في لبنان وكل بلد عربي هي الملاذ الوحيد لحركة المقاومة الذي كان ينبغي التوجه اليه بحزم وقناعة منذ البداية . ولكن حركة المقاومة بحكم تكوينها الذاتي اتجهت في الماضي الى الانظمة العربية المسؤولة عن الهزيمة التي استخدمتها في البداية من اجل تغطية فشلها وهزائمها أمام الجماهير العربية ، ثم لم تلبث بعد أن لملمت أنفاسها ، أن انقلبت عليها وساعدت عمليا على الاجهاز عليها وازاحتها من الساحة بوصفها عاملا معرقلا لمسيرتها الانهزامية الاستسلامية في وجه اسرائيل والامبريالية .

وقبل اكثر من سنتين كانت كبرى منظمات المقاومة « فتح » تتحاشى العمل مع القوى الوطنية والتقدمية والحركة الجماهيرية بوجه عام ، وتحصر تحركها السياسي تقريبا في أوساط القوى السياسية التقليدية التي تمثل النظام القائم وامتداداته . وكان التضامن الشكلي مع العمل الفدائي بالنسبة لهذه القوى التقليدية نوعا من الوجاهة و « الترف السياسي » ووسيلة لكسب دعم معنوي وسياسي ، كانت المقاومة في ذلك الحين قادرة على توفيره ضد خصومها على المسرح المحلي . بل ان العديد من العناصر الانتهازية والمشبوهة استغلت علاقاتها مع حركة المقاومة من اجل تامين منافع سياسية ومادية كثيرة . والى ذلك كله فقد ساهم احتضان حركة المقاومة ، لبعض القوى السياسية المحلية الانتهازية في عزل هذه الحركة عن أنصارها وحلفائها الطبيعيين المتمثلين في الجماهير الشعبية المناضلة وقواها الوطنية والتقدمية .

ان حركة المقاومة ، بعد سلسلة الهزائم التي حلت بها والتراجعات التي أقدمت عليها ، والتي ساهمت فيها جملة من الاخطاء المتمادية ، مدعوة الى تصحيح مسارها بصورة جذرية والانطلاق من اسس جديدة . فبذلك فقط تستطيع مواجهة التآمر من مواقع صلبة ومتابعة النضال الطويل الشاق بوسائل ثورية فعلا بعيدا عن الضجيج الفارغ والتهريج السياسي واستغلال الانظمة العربية الفاشلة .

زيارة نيكسون الى الصين والإعداد للاعتراف الأميركي

الصين في العلاقات الدوليّة

قوبل نبأ توجيه الصين دعوة الى نيكسون «بناء على رغبته»، باجماع على أهمية هذا المنعطف في العلاقات الدولية .

فالعلاقات الاميركية — الصينية ، مهما كانت هذه العلاقات ، تطال عددا من المسائل الاساسية في الحرب والسلم العالميين . فهي تطال الصراع في فيتنام وفي الهند الصينية ، واستمرار الانظمة الرجعية في جنوب شرق اسيا ، وتوازن القوى في المحيط الهادىء الغربي (اليابان) . ولو ان الصين ليست زعيمة كتلة من الدول الثورية ، او قائدة تنظيم اممي رسمي ، فلا شك انها رائدة خط ثوري اممي يلهم عددا كبيرا من المنظمات الثورية في العالم . هذه الجوانب مجتمعة : الوزن البشري ، الوزن السياسي ، الوزن الاقليمي ، تجعل من دخول الثورة الصينية الى المجتمع الدولي حدثا هاما ، في منظار هذا المجتمع وعلاقاته، بالدرجة الاولى .

توالي خطوات الاعتراف

على الصعيد الديلوماسي ، ولا سيما في صدد دخول الصين الى هيئة الامم المتحدة واحتلالها مقعدها الطبيعي في مجلس الامن ، بدا أن الموضوع لم يعد الا مسالة اشهر . ففي صفوف بلدان العالم الثالث ، توالت خطوات الاعتراف الديبلوماسي بالجمهورية الشعبية : من السودان الى الكويت ، ومن الكامرون الى الحبشة ، الى الشيلي وكانت بعض هذه الدول التي قطعت علاقاتها او جمدتها مع الصين ، كالسنغال وتونس ، اخذت تستعد لاستئنافها . ومن البين أن الصفة « التقدمية » ليست الصفة الغالبة على كل هذه الدول وحكوماتها (ما عدا الشيلي) .

لم تكن هذه الجبهة هي الجبهة الديبلوماسية الوحيدة التي سجلت عليها الصين انتصارات الاعتراف . فبعد الاعتراف الفرنسي ، عام ١٩٦٤ ، بدا أن المعسكر الغربي متماسك في وجه الصين . لكن هذا التماسك لم يعتم أن تراخى : فاعترفت كندا ، السنة الماضية، وبدأت اتصالات حثيثة مع ايطاليا لتبادل السفراء . هذا بينما اعربت بريطانيا عن رغبتها ، خلال الاشهر الاخيرة عن رفع تبادل التمثيل مع الصين من مستوى قائم بالاعمال الى مستوى سفير . والدول التي عددنا من اقرب الدول الى الولايات المتحدة : فكندا تكاد تكون « وكالة » لرؤوس الاموال الاميركية ومزرعة لها ، وايطاليا عضو فاعل في حلف شمال الاطلسي ومركز قيادة الاسطول السادس في المتوسط، وانكلترا حليف وفي لم يعلن يوما استنكاره لقصف فيتنام الشمالية مثلا .

ان ما يحكم خطوات الاعتراف هذه هو مصالح سياسية واقتصادية صريحة . فالدول الافريقية تفضل التعامل المباشر مع حكم ذي وزن متزايد في القارة ، اكان هذا الوزن اقتصاديا (مد اطول خط حديدي في القارة ، من تانزانيا الى الكامرون) او سياسيا (الاثر الايديولوجي للثورة الصينية والفكر الماوي) . أما الدول الرأسمالية الغربية فترى في الصين سوقا ضخمة تستطيع ، اذا ما انفتحت ولو جزئيا ، ان تساهم في حل ازمة التصريف الراسمالية . وقد أدى تزايد حجم التبادل مع الصين الى اشتراك عدد كبير من الدول الرأسمالية ، حتى تلك التي لا تقيم علاقات مع الصين ، في معرض شنغهاي الدولي. ورغم الصراع السياسي الحاد بين اليابان والصين ، فان اليابان يحتل المرتبة الاولى في التبادل التجاري مع الصين .

يضاف الى ذلك أن الاعتراف بالصين الشعبية يندرج في الاتجاه الذي نتج عن التحرر السياسي لعدد من المستعمرات السابقة . وعن تعدد الاطراف الاستعمارية بعد دخول الولايات المتحدة الاميركية الى المسرح السياسي العالمي وحدوث تناقضات جزئية بين هذه الاطراف .

كل هذا كان سيؤدي حتما ، وفي مستقبل جد قريب الى احتلال الصين الشعبية مكانها في المجموعة الدولية . كان هذا سيتم شاءت الولايات المتحدة أم لم تشأ . فاذا قامت اليوم ، الديبلوماسية الاميركية باستباق الدخول الصيني ، بحركة باهرة ، فان حركتها رضوخ للسياق المحتم الذي اشرنا اليه ، ومحاولة للاستفادة منه .

الصين عامل حاسم في الشرق الاوسط

لكن العنصر الاكثر وزنا هو العنصر الاقليمي . فقد تناولت محادثات شو ان لاي مع كيسنغر نقطتين أساسيتين هما فورموزا وفيتنام . كما أن المرحلة التمهيدية التي ستمتد الى حين تحديد مواعد زيارة الرئيس الاميركي ، والتي شدد كيسنغر نفسه على حيويتها ، سوف تنصب على هاتين النقطتين . فقد اشترطت الصين جلاء القوات الاميركية عن الجزر الصينية التي يسيطر عليها العميل الاميركي العجوز ، تشن كاي تشك ، كما اشترطت سحب القوات الاميركية والحليفة من فيتنام الجنوبية ، وتفكيك الوجود العسكري بكل عناصره : القواعد والمطارات والاليات والتحصينات .

اذا تذكرنا أن زيارة لاعبي كرة الطاولة الاميركيين للصين تبعت مباشرة الهزيمة الاميركية في اللاوس ، اتضحت الصلة بين ميزان القوى والمفاوضة : فعندما كان العدو يتراجع مهزوما في اعنف مواجهة خاضها منذ سنوات ، جاءت البادرة الصينية باتجاه التفاوض وانهاء الصراع سلميا . تأتي المفاوضات الحالية ، بعد اقتراحات وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة في مفاوضات باريس . وهي اقتراحات تفتح نافذة للطرف الاميركي يستطيع أن يعبر ، بواسطتها ، من تخبطه العسكري الى الانسحاب ، رغم نجاح القوات الاميركية في الحيلولة دون تكرار هجوم واسع وساحق كالهجوم الفيتنامي في شباط ١٩٦٨ على المدن الجنوبية ، فان سياسة ايكال القتال الى قوات سايغون العميلة لم تنجح . كما لم ينجح المشروع المكمل لها : عزل مجموعات « امنة » من القرى عن الثوار. فقد اثبتت مواجهة اللاوس أن خيرة المقاتلين السايغونيين لا يستطيعون مواجهة التكتيك الثوري والمقاتلين الثوار . أما القرى «الامنة» فلم يلبث الثوار أن بدأوا عملية استعادتها .

كان لا بد للاميركيين من التراجع بعد أن تسربت الى صفوف جنودهم عناصر التفكك : رفض القتال ، التصدي للضباط ، المخدرات ... وبعد أن استرجعت حملات الاحتجاج على الحرب ، داخل الولايات المتحدة نفسها ، حدتها الاولى واتساعها . وجاءت اقتراحات الثورة الفيتنامية بشأن الاسرى الاميركيين والحكومة الانتقالية وموعد انسحاب القوات الاميركية ، تقطع الطريق على الديماغوجية الاميركية .

دور اليابان المعادي للحركات الوطنيه

لا شك ان الثورة الصينية عنصر مقرر وحاسم في الهند الصينية ، وفي جنوب شرق اسيا . واذا كانت وزيرة خارجية الحكومة الثورية المؤقتة الفيتنامية قد صرحت أن الاتفاق بين الصين والولايات المتحدة لن يتم على حساب الثورة الفيتنامية « لان الصين تدعم الثورة الفيتنامية » ، فان المواقف الصينية الاخيرة تدعم هذا التأكيد . فالصين التي رعت توحيد المعركة الهند — صينية (فيتنام، لاوس، كمبوديا) في نيسان ١٩٧٠ . وقد عقدت اتفاقا منذ أسابيع مع هانوي يوسع دعمها للشعب الفيتنامي . كما أنها تشق طريقا طويلة تخترق المناطق المحررة في اللاوس . والصين هي التي تحتضن سيهانوك والحكومة الثورية الكمبودية. وفي الاسابيع الاخيرة ، اخذت الصين تساهم، بضابط كبير ، في المفاوضات بين كوربا الشمالية والولايات المتحدة .

ان تشابك علاقة الصين بحركات التحرر في المنطقة يجعل من اي جهد لحل قضايا المنطقة ، بانسحاب الاميركيين ، جهدا عقيما ما لم تشارك الصين فيه . وتشكل اتفاقية جنيف ، عام ١٩٥٤ ، سابقة واضحة . فاذا أدت الهزيمة الاميركية الى الانسحاب فلا بد من الاعتراف الاميركي بدور الصين في هذه الهزيمة ، وفي المرحلة التي تتبعها .

وتثير المرحلة التي تتبع الانسحاب الاميركي مسائل اساسية لا ينتظر حلها بسرعة ، لكنها سوف تشكل محور المناقشات المقبلة. « فمبدأ نيكسون » يقوم على ترك أمر الدفاع المحلي (عن الانظمة الموالية للولايات المتحدة ، وصنيعتها) للقوات المحلية ، وعلى التنسيق بين هذه الانظمة . لكن المبدأ نفسه يفترض، ضمنا ، وجود قوات اميركية مرابطة على مقربة من مناطق النزاع . فالانسحاب المحتمل من فورموزا لن يعني الا الرجوع الى اليابان، حيث مددت اتفاقية « اوكيناوا » التي تعطي الولايات المتحدة قاعدة ذرية في قلب المحيط الهادىء الغربي . والانسحاب من فيتنام ، لن يعني التخلي عن قاعدة « غوام » التي تقصف منها الطائرات الاميركية اللاوس وكمبوديا .

اذا كانت الولايات المتحدة تفاوض تحت ضغط تراجعها ، ومع الاحتفاظ بقواعد تأمل أن تكون متينة ، فلماذا تفاوض الصين ؟

ان حسابات الصين مخالفة للحسابات الاميركية . وهذا بديهي . لن تحمي «غوام» الهند الصينية « الاميركية » . ولن تحمي تايلاند ، حيث القاعدة العسكرية . واضطرابات الفيليبين ومانيلا انذار باتساع الحركة الثورية . ثم ان دفع اليابان لان تلعب دورا بارزا، اقتصاديا ، ولاحقا عسكريا ، سوف يؤدي الى ردود فعل معاكسة لتوقعات « مبدأ نيكسون » : فتعاظم قوة اليابان في المنطقة واضطرارها للتدخل المعلن لا بد أن يولدا ردة فعل وطنية خبرتها الثورية الصينية عام ١٩٣٥، وكانت منعطفا حاسما باتجاه ارساء قواعدها . ان التعجيل في الانسحاب الاميركي المحدود الذي سوف ينتج عن المحادثات الصينية — الاميركية عنصر من عناصر توسيع حركة شعوب الشرق الاقصى ضد الاستعمار الاميركي ، وحليفه الياباني .

تناقضات المعسكر الامبريالي

وتشكل المفاوضات ،اخيرا، خطوة في جملة الخطوات التي اتخذتها الصين في الاونة الاخيرة حيال المعسكر الامبريالي . فقد اتسمت هذه الخطوات بجهد للاستفادة من تناقضات هذا المعسكر وخلافاته .

وفي الاسبوع الذي سبق اعلان الزيارة ، اعلنت الصين تأييدها لدخول انكلترا للسوق الاوروبية المشتركة ، واثنت على الموقف الفرنسي الداعي الى انهاء تعويم المارك الالماني (وقد تم التعويم حتى لا يضعف الدولار) .

فالتحليل الصيني يراهن بوضوح على فعالية هذه التناقضات ، بينما لا يولي الحركة العمالية التي استعادت حيويتها ربيع ١٩٦٨ الا اهتماما ضئيلا . في باكستان وسيلان، برز موقف مماثل: فقد فضلت السياسة الصينية الاحتفاظ بموقع ديبلوماسي ثابت في الصلة مع انظمة قامت بقمع انتفاضات قومية واجتماعية ، على المراهنة على حركات تحررية غير ثابتة الاسس او واضحة الوجهة والامكانات . أي ان المقارنة بين فعالية التناقضات الداخلية ، للمعسكر الامبريالي وبين فعالية الصراعات الطبقية والوطنية داخل كل طرف من اطراف المعسكر ، تصلب مرحليا العامل الاول .

اذا صح ذلك (اي اذا صح أن هذه هي حسابات السياسة الصينية) فلا شك أن العلاقات المباشرة مع الولايات المتحدة الاميركية تتيح لعب دور اوسع في مجال التناقضات الاولى .

تقرير عبد الخالق محجوب (السكرتير العام للجنة المركزية) الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب الشيوعي السوداني

● موضوعات الخلاف مع التيار اليميني ● ● الموقف من "الانقلاب العسكري التقدمي" ●

تنشر « الحرية » ابتداء من هذا العدد نص التقرير الذي قدمه السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني الزميل عبد الخالق محجوب الى المؤتمر التداولي لكادر الحزب المنعقد في شباط (فبراير) عام ١٩٧٠ .

تعود هذه الوثيقة الى الفترة الاولى من احتدام الخلاف داخل الحزب بين خط الاستقلال الايديولوجي والسياسي (الجناح الاكثري الماركسي — اللينيني) وخط التصفية والذوبان في اطار السلطة (الاقلية الانتهازية اليمينية) حول المسائل الاساسية اللتين طرحتها على أثر الانقلاب العسكري في ٢٥ ايار (مايو) عام ١٩٦٩ — طبيعة النظام القائم — موقف الحزب من هذا النظام .

وكان هذا الخلاف قد تبلور في الاساس قبل عام ١٩٦٩ حول استنتاج المؤتمر الرابع للحزب فيما يخص البرجوازية الوطنية والداعي الى النضال ضد سياسة وافكار البرجوازية الاصلاحية ، فيما عاد الى البروز بعد ذلك حول أسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة والقضايا المتفرعة : مفهوم الجبهة الديمقراطية — دور القوات المسلحة وموضعها بين قوى الجبهة الديمقراطية — الموقف من الانقلاب العسكري .

ومن الواضح ان كل هذه القضايا تحتل اليوم — بعد الاحداث السودانية الاخيرة — اهمية راهنة .

وتجدر الاشارة الى ان هذا التقرير كان قد استهدف في الاساس مواجهة « التيار اليميني » الذي كان يحتل مواقع متينة داخل الحزب . لذا لم تكن بعض موضوعاته بمنأى عن التردد وعدم الحسم . والحال ان معظم هذه الموضوعات قد خضعت في وثائق لاحقة للحزب — لخط نمو متواصل .

كما كتب هذا التقرير قبل بدء الحكم السوداني السابق حملة التصفية ضد الحزب الشيوعي .

لذا رأت « الحرية » أن تعقب في مقال لاحق على نوعين من المسائل الواردة في هذه الوثيقة :

١ — المسائل النظرية — السياسية التي تحفظ مبدئيا حولها والتي اخضعت الى تعديلات في وثائق لاحقة للحزب . واهم هذه المسائل :

— مفهوم التطور « غير الرأسمالي » .
— العلاقة بين مهام المرحلة الديمقراطية ومهام المرحلة الاشتراكية .
— قوى المرحلة الديمقراطية وقياداتها .
— دور « المعسكر الاشتراكي » في نجاح التطور الديمقراطي .

٢ — المسائل التي تجاوزتها الظروف اللاحقة لكتابة التقرير :

— هدف تحويل الانقلاب العسكري الى ثورة شعبية .
— مضمون الاعتراض على قيام الاتحاد الثلاثي .
— شروط الابقاء على السلطة الراهنة .
— صيغة الاشتراك في الحكم ..

« الحرية »

تنفيذا لقرار اللجنة المركزية في دورتها المنعقدة في شهر أغسطس الماضي ينعقد هذا الاجتماع التداولي لكادر الحزب الشيوعي وفقا للاجراءات التي نصت عليها لائحة الحزب والتي نفذتها اللجنة التحضيرية . يستهدف هذا الاجتماع توحيد كادر الحزب الشيوعي ومن ثم العمل على توحيد كل الحزب الشيوعي وجماهير الطبقة العاملة حول قضية جوهرية هي : النظام الراهن وتاكتيكات الحزب الشيوعي .

لهذه القضية كما يبدو ركنان : اولهما تحديد طبيعة النظام الراهن من وجهة نظر الماركسية اللينينية التي نسترشد بها في عملنا الثوري ، وثانيهما موقف الحزب الشيوعي من هذا النظام وتحديد واجبات الحزب في الفترة الراهنة من تطور الحركة الثورية في بلادنا . انني أرى ان الوحدة في الحزب الشيوعي لا تتم بمناقشة القضايا المختلف عليها بصراحة وموضوعية وحسب بل بمناقشة تلك الافكار قبل ان تطرح للسطح وتصبح واقعا ملموسا . ونحن في اجتماعنا هذا احوج ما نكون للوضوح لتحديد نقاط الخلاف ، ثم لتكريس جهودنا لمناقشة تلك القضايا بعمق والوصول فيها الى وحدة على اساس المبادئ ، على اساس الماركسية اللينينية . يحدث هذا لان هناك اختلافات حقيقية حول طبيعة النظام الراهن وحول تاكتيكاتنا تجلت في بعض اجتماعات اللجنة المركزية ، وفي اجتماعات المكتب السياسي في هذه الفترة وفي ما كتب بعض الرفاق في صحافة الحزب القانونية وغير القانونية .

ما هي أهم مظاهر هذه الاختلافات الفكرية؟

● اولا : المقالة التي نشرت للزميل معاوية بمجلة الشيوعي العدد ٢٣٤ ، ينتقد فيها الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية ويعتبر اتجاهه سلبيا في وصفه للسلطة الجديدة بانها برجوازية صغيرة مما يؤدي حسب رأيه الى التقليل من قدراتها الثورية والى اضعاف دعم الشيوعيين لها والى اخطاء في تفهمهم لقضية التحالف معها ، في ايراد ، لتحليل سابق لم توافق اللجنة المركزية على تفاصيله بل وافقت على الاتجاه العام للتقرير الذي طرحه في دورة مارس ١٩٦٩ حول الموقف من الانقلاب العسكري .

● ثانيا : رأي الزميل عمر مصطفى في اجتماع المكتب السياسي صباح الخامس والعشرين من مايو ثم تكامل هذا الرأي في اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٢٧—١٠—٦٩ حول الخطاب الدوري الاول للجنة المركزية والذي اعتبره الزميل وثيقة ملعونة . ثم رأي الزميل عمر مصطفى فيما بعد حول اجتماع المكتب السياسي بتاريخ ٩ مايو ١٩٦٩ والخاص بمناقشة التحضير للانقلاب العسكري اذ يرى أن ذلك الاجتماع أخطأ في موقفه واكد سير الاحداث ذلك الخطأ حسب رأيه .

● ثالثا : مجموعة مواقف عملية أخرى في نشاط الهيئات القيادية بعد صدور الخطاب الدوري الرابع ، وهي على سبيل المثال :

أ — الاختلاف في اللجنة المركزية حول تقييم استدعاء وزير الداخلية لعدد من كادر الحزب واعضاء اللجنة المركزية بتاريخ ١٨—٩—١٩٦٩ .

ب — الاختلاف حول تقييم التعديل الوزاري وموقف الحزب الشيوعي منه مما دعا الى مناقشة هذا الموضوع في خمس جلسات للمكتب السياسي وتعطل بهذا اتخاذ موقف موحد في حينه .

ج — عدم وصول رأي الحزب الشيوعي حول تخفيض الاجور والميزانية للجماهير وعدم وضوح موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية .

د — الخط الدعائي الذي تسلكه صحيفة الحزب القانونية الخ .

ان هذه المظاهر المختلفة وغيرها مما أصبح أمرا معلوما لا لاعضاء الحزب وحسب بل لدوائر اجتماعية أخرى ، تؤكد وجود خلافات ايديولوجية في الحزب الشيوعي حول القضيتين اللتين اشرت اليهما ، ولان هذه الخلافات تمس تكتيك الحزب فمن المهم مناقشتها والوصول الى حد معقول من الوحدة يسمح بمواصلة الحزب الشيوعي لنشاطه بفعالية ، ولنضاله ضد قوى الرجعية في بلادنا .

ولكي نتفهم طبيعة هذه الخلافات أرى أنه من المهم الرجوع الى بعض الاختلافات التي سادت بين قطاعات من كوادر الحزب الشيوعي بعد المؤتمر الرابع وحول استنتاجاته ، وذلك لان تلك الاختلافات أخذت شكلا جديدا بعد الخامس والعشرين من مايو وتؤثر الان على الاختلافات الايديولوجية في حزبنا . ومن المهم الوصول الى جذور الخلافات والتيارات حتى نستطيع أن نتوحد ، وليس غريبا على الحزب الشيوعي ان يواجه خلافات آيديولوجية في الظروف الراهنة وهي ظروف جديدة بالنسبة لتطور الثورة السودانية .

ما قبل ٢٥ مايو

ان بعض الخلافات الفكرية الراهنة أو تيارا منها ترجع جذوره التاريخية الى ما قبل ٢٥ مايو ، وقد حاولنا مرارا أن تبرز تلك التيارات الفكرية الى السطح ، وأن يدور صراع مبدئي في تلك الظروف ، فقد طرحنا القضايا المختلف عليها قصد المناقشة الهامة في الحزب في دورة اللجنة المركزية في يناير ١٩٦٨ ، ثم في يونيو من ذلك العام ، وأخيرا في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ ، ومن كل تلك الاجتماعات صدرت وثائق حزبية للمناقشة العامة في قضايا التكتيك وموقف الحزب الشيوعي السوداني من تطور الثورة الوطنية الديمقراطية وصلت الى أعضاء الحزب .

وعلى اختلاف القضايا التي طرحت للمناقشة العامة ، فأن الصراع تبلور حول استنتاج المؤتمر الرابع فيما يختص بالبرجوازية الوطنية السودانية — مواقعها وأقسامها المختلفة والصيغة السليمة التي يتخذها الحزب الشيوعي في الموقف ازاءها . لقد طرحت في هذه الوثائق نظريا وعمليا مهمة النضال ضد سياسة وأفكار البرجوازية الاصلاحية استنادا على استنتاجات المؤتمر الرابع . وقد برزت في المناقشات التي دارت في اجتماع اللجنة المركزية في شهر يونيو ١٩٦٨ اراء مناوئة لذلك الاتجاه بحجة أنه سيؤدي الى مراجعة مواقفنا التاريخية ، كما أن بعض المواقف العملية لاقسام من كادرنا كانت ترفض ذلك الاتجاه فعدم الاقتناع في الهيئة البرلمانية وقتها بموقف الامتناع عن تأييد حكومة محمد أحمد محجوب كان تعبيرا عن تلك الاراء ، كما تبع هذا تقديم رئيس الاتحاد الديمقراطي السابق لتنظيمات ديمقراطية وتقدمية نحتل فيها مراكز قيادية في مناسبات عديدة .

ان هذا التيار لم يستجب للمناقشة الواضحة والصريحة الا في القليل النادر ، وعندما أفصح جزئيا عن رأيه اتخذ شكل الهجوم والاتهامات معتبرا أن المناقشات التي طرحت والاجتهادات المختلفة لتطوير استنتاجات المؤتمر الرابع لم تكن الا ستارا لدعم سياسة الصادق المهدي ولمساعدته للوصول الى الحكم . عبر عن هذا الزميل محمد أحمد سليمان في دورة اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ والمنشورة لكل أعضاء الحزب . لقد كان طابع هذا التيار في الغالب المعارضة الصامتة كما أشرت في التقرير الذي قدمته الى اللجنة المركزية في دورة مارس وذلك « لان البرجوازية نفسها مواقعها ضعيفة بين حركة الجماهير الثورية ، وهي تفقد أقساما من تلك الجماهير وتصادمها ولهذا فان الاثر الفكري لها في داخل حزبنا لا يتخذ شكل شعارات عالية واضحة ومفصحة ولا يقف على منابر واضحة كما كان عليه الامر من قبل . » (في سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر .)

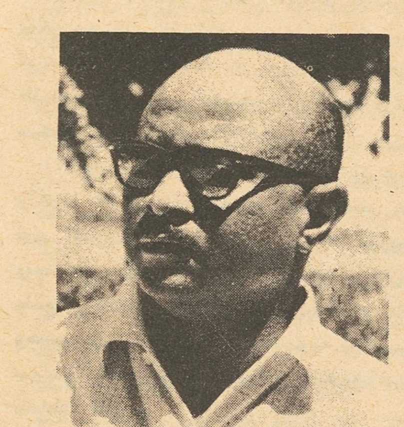
ان صعوبات العمل في ظروف الثورة المضادة خلقت اهتزازات مختلفة بين بعض كادر الحزب يطرح تارة يمينية وتارة أخرى يساراً ، وفي كلا الحالين كان هناك تراجع عن تاكتيكات الحزب الشيوعي في تلك الفترة ، والمتفق عليها في المؤتمر الرابع للحزب وأعني التاكتيكات القائمة على الدفاع وتجميع قوى الثورة استعدادا للهجوم عندما تتهيأ الاسباب الموضوعية والذاتية لذلك .

التيار اليميني

وكمثال لهذا الاختلاف الذي وصل الى درجة المناقشة في الصحف البرجوازية ، المقالة التي نشرها الزميل احمد سليمان في جريدة الايام بتاريخ ٨—١٢—١٩٦٨ وورد ذكرها في اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ . نرجع لهذه المقالة لانها مرتبطة بالاختلافات الايديولوجية الراهنة . لقد جاء في تلك المقالة حلا لازمة الحكم وقتها ما يلي : « رأيي أن المخرج يكمن في الرضاء والالتزام بميثاق شعبي يصحح هنات ميثاق اكتوبر ويسد ثغراته ليكون أكثر شمولا وادق تفصيلا ، يحدد ويعالج المشاكل الرئيسية التي تخنق البلاد وتحبس انطلاقها نحو افاق التطور الديمقراطي ، تنبع من صميمه حكومة وحدة وطنية تعبر عن المصالح الحقيقية الرئيسية للمجتمع تشبه حكومة اكتوبر من حيث تمثيلها للاحزاب والطبقات الحديثة ذات المصلحة في التقدم . حكومة تنعم بالاستقرار والحماية التي فقدتها وزارة اكتوبر حتى يتسنى لها انجاز المهام التي ينيطها بها الميثاق الشعبي ولا سبيل في نظري لهذا الاستقرار غير حماية القوات المسلحة التي يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعال في حياة البلاد السياسية ، وينبغي علينا الا ننظر اليها بمنظار اسود وبضيق افق محملين لها كل سوءات حكومة نوفمبر . »

لقد دافع الزميل عن هذا الخط في اجتماع اللجنة المركزية في مارس ١٩٦٩ ، واعتبر ان ما جاء فيه يبيض وجه الحزب امام القوات المسلحة . لقد أضر هذا المقال بموقف الحزب الشيوعي الموحد ازاء القوات المسلحة وبتاكتيكات الحزب الشيوعي المقررة في المؤتمر الرابع :

١ — لا يرى أن « الشيء الجوهري هو أن تحشد الجماهير وتعد فكريا وتنظيميا حتى تصل الى مستوى استكمال الثورة الوطنية



عبد الخالق محجوب

الديمقراطية . » بل ان الحل لازمة الحكم والطبقات الحاكمة هو قيام حكومة « للوحدة الوطنية » تجمع بين القوى الرجعية وقوى التقدم .

٢ — يعارض تحليل المؤتمر للقوات المسلحة ذلك التحليل الذي لا يرى فيها جمعا طبقيا واحدا يدخل ضمن القوى الوطنية الديمقراطية . فالمقالة تقترح دخول القوات المسلحة كجسم واحد بأقسامها الوطنية والرجعية لحل ازمة الحكم .

٣ — يطرح دخول القوات المسلحة ككل في العمل السياسي لحماية حكومة الوحدة الوطنية ، ولكن حمايتها ممن ؟.. الا يدل هذا على أن القوات المسلحة مدعوة لدعم حكم رجعي به عناصر « تقدمية » شكلا ؟. وايجاد صيغة للتصالح بين تلك القوى الرجعية حتى بين ابسط ميادين الديمقراطية واعني الانتخابات ؟

ولخطورة هذه المقالة في ظروف يتزايد فيها الصراع بين القوى الرجعية ولما يكتمل بعد نهوض حركة الجماهير الثورية ، فقد نشرت اخبار الاسبوع بتاريخ ١٦ — يناير ١٩٦٩ في الرد على تلك الافكار ما يلي :

« وفي مجالس الناس كثر الحديث عن القوات المسلحة بوصفها الامل الوحيد للانقاذ ، والحديث بهذا الاجمال خطر ويتجاهل تجربة الشعب في بلادنا . لقد خبر السودانيون طيلة ست سنوات حكما عسكريا بعينه ، هو حكم كبار الجنرالات من المستوى المركزي الى مستوى الادارة الاقليمية وما خرج عملهم ونشاطهم في حيز القضايا الجوهرية التي تواجه بلادنا بعد الاستقلال عن بعض الاجراءات وما استطاعوا — وما كان في امكانهم ولا في مصلحتهم — احداث تغيير جوهري في طرق تطور بلادنا .. وحاجة بلادنا التاريخية ليست اليوم في مستوى بعض الاجراءات مثل (الضبط والربط) والتنفيذ السريع كما أنها ترفض قطعا المسخ الذي سموه حزما وسياسة فكان وبالا على حركة الثورة في بلادنا : احتقر كل فكر تقدمي واهانه وعزل بلادنا من كل تقدم فأصبحت مريض افريقيا والعالم العربي بحق ... ان الحديث عن اجهزة الدولة بوصفها قوة اجتماعية منفصلة عن بقية المجتمع ومن ثم اعتبارها شيئا مميزا عن الفئات والطبقات الاجتماعية التي جرت في السلطة وفشلت غير سليم ومجاف للحقيقة .... والقوات المسلحة لا تخرج من اطار التحليل الطبقي وتشكل في مستواها الاعلى وبالتجربة جزءا من النادي الذي سقط طريقه الاقتصادي واصبح لا مفر من نظام سياسي جديد يعقب القوى الاجتماعية التي حكمت من قبل وتحكم فعليا على تعدد الحكومات الحزبية منها والعسكرية . »

لقد اتخذ هذا التيار فيما يختص بموقف الحزب الشيوعي المستقل وبنضاله ضد افكار عناصر الاصلاح اليميني وفيما يختص بآفاق التطور الثوري ، موقفا يمينيا لا يخرج عن اطار النظام القائم وقتها ، ويتعارض مع استنتاجات المؤتمر الخاصة بتكتيك الحزب في ظل الثورة المضادة ، وبآفاق العمل الثوري في بلادنا . .

لقد واصل هذا التيار موقفه بعد انقلاب ٢٥ مايو بصورة قد تبدو جديدة ولكنها في حقيقة الامر نفس الصورة القديمة . قد يبدو غريبا أن الرفاق الداعين للتحالف تحت نفوذ الاجنحة الاصلاحية في الحزب الاتحادي الديمقراطي يؤيدون الانقلاب العسكري الذي اطاح بذلك الجناح ضمن ما اطاح ، ولكن الخيط الذي يربط بين الموقفين هو الدعوة لكي يتخذ الحزب الشيوعي موقفا ذيليا في كلا الحلفين : هناك يتحالف بصورة ذيلية مع البرجوازية الاصلاحية ، وهنا يتحول ، عن سكوت ، ذيلا للبرجوازية الصغيرة . ان عناصر من الحاملين لهذا الاتجاه اليميني واخص بالذكر الزميل محمد احمد سليمان انتقلوا عمليا وفكريا من الحزب الشيوعي الى السلطة الجديدة ، ولم يكن تحللهم من نظام الحزب وقواعده امرا شكليا او مجرد خرق لاجراءات اللائحة ، ولكنه كان تعبيرا عمليا عن الفهم اليميني للتحالف القائم على الحل الفعلي للحزب الشيوعي وتحول كادره الى موظفين .

نستطيع القول بأن ذلك التيار اليميني كان نتاجا لصعوبات العمل في فترة الثورة المضادة وما تحمل الحزب الشيوعي من صعود وهبوط وما واجه من حملات فكرية شرسة . فالانتصار النسبي للثورة المضادة ينتج عنه تقلص في عمل الحزب الشيوعي وهذا يؤدي الى الياس عند بعض اعضائه . ولهذا يظهر اتجاه يقلل من جدوى العمل الثوري والتكتيك الصبور لتجميع قوى الثورة ويدعو الى ايجاد وضع مريح نسبي للحزب الشيوعي . وقد اخذ هذا اتجاه التحالف مع البرجوازية وفق مصالحها وشروطها . كان نتاجا لما طرحته الفترة الجديدة من واجب عملي يقتضي تصدي الشيوعيين لمراكز العمل القيادي بين الجماهير ، ولم يكن هذا امرا مستحيل التحقيق رغم الصعوبات الشديدة التي تكتنفه . فالحزب الشيوعي بدأ بعد اكتوبر يتحول الى حزب جماهيري كما أصبحت جذوره تتعمق وتترسخ بين الجماهير ، وما كان دعوة تاريخية اصبح من الممكن ان يتحقق عبر النضال الصبور لتجميع قوى الجماهير الثورية .

ومثل هذا الواجب يعني ضمن ما يعني تناقضا مع البرجوازية الوطنية بأجنحتها المختلفة . ولهذا فان الاتجاه اليميني الرافض لتطور العمل الثوري الشعبي كان مترددا بل معارضا في كثير من الاحيان لقضية دفع الحزب الشيوعي وصراعه ضد قيادة البرجوازية الوطنية لحركة الجماهير ليسير نحو الصدارة .

وكما عجز هذا التيار عن فهم اسس التحالف مع البرجوازية الوطنية وفقا لاستنتاجات المؤتمر الرابع فهو ايضا يعاني الان من نفس المشكلة : اسس التحالف مع البرجوازية الصغيرة . ولان هذا التيار كان يائسا من العمل الثوري الشعبي وخط تجميع وتراكم القوى الثورية بالنضال في الجبهات الفكرية والسياسية والاقتصادية ويبحث عن المخارج الاخرى فقد كان من الطبيعي أن يكون له رأي فيما يخص القوات المسلحة والعمل الانقلابي يختلف عما اجمعنا عليه في المؤتمر الرابع للحزب .

تحليل الحزب للقوات المسلحة

من المهم أن نبرز هذا الاختلاف بوضوح وبصراحة لانه وثيق الصلة بالاختلافات الايديولوجية الراهنة في حزبنا .

اولا : ليست لدى الحزب الشيوعي السوداني مشكلة فيما يختص بالفروق بين وضع القوات المسلحة في كثير من مناطق التحرر الوطني ووضعها في البلدان الرأسمالية المتقدمة . عبرت عن هذا لسنوات خلت جريدتا الجهاد والصراحة تعليقا على انقلاب يوليو ١٩٥٢ بمصر . في افتتاحية الجهاد بتاريخ ٢٩ يوليو ١٩٥٢ ورد ما يلي تعبيرا عن موقف الحزب الشيوعي السوداني .

« ان حركة الجيش المصري لهي جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية في مصر . » — وفي الكلمة الرئيسية لنفس العدد : « حركة الجيش المصري حركة ديمقراطية في صالح وادي النيل . » .

اعتقد أن هذا هو المهم : طرح التفكير العام الذي يتناول فقط وضع القوات المسلحة في البلدان الرأسمالية المتقدمة والنظر بطريقة واقعية وجديدة لمنطقة التحرر الوطني ووضع القوات المسلحة فيها .

ثانيا : ان يحدد الحزب الشيوعي موقفه من القوات المسلحة في بلده . اذ ليس صحيحا الاكتفاء باطلاق نظرية عامة عن تقدمية القوات المسلحة لكل البلدان المتخلفة . هذا سيكون تعميما ضارا . تحدد موقف الحزب الشيوعي من هذه القضية بطريقة ايجابية :

أ — عمل لتكوين تنظيم شيوعي بين القوات المسلحة رغم الصعوبات — اقناع رابطة الطلاب الثوريين وقتها — العقبات التي توضع في وجه قبول الطلاب في القوات المسلحة في وقت كانت تسود فيه الاتجاهات الثورية حركة الطلبة . ان بناء هذا التنظيم هو الذي يؤكد موقف الحزب الشيوعي السليم من

القوات المسلحة لا مجرد المناقشات النظرية وحدها .

ثالثا : للحزب الشيوعي تحليل للاوضاع الطبقية والسياسية في القوات المسلحة السودانية منشور في وثائقه ، معالمه التالية :

أ – ليس الجيش طبقة او فئة اجتماعية واحدة كما انه ليس جهازا معزولا عن عمليات الصراع الطبقي . فهناك كبار الجنرالات الرجعيين الذين برهن حكمهم الدكتاتوري في اعوام ١٩٥٨ – ١٩٦٤ على انه جزء من البرجوازية المرتبطة مع الاستعمار .

ب – غالبية جنود القوات المسلحة السودانية وضباطها جزء من الشعب لا من معسكر اعدائه .

هذا التحليل لا نبتدعه اليوم بغرض التأقلم السياسي ، فبالاضافة الى أن قيام تنظيم ديمقراطي في القوات المسلحة في الماضي يؤكد وجود امكانيات العمل الوطني المناوىء للاستعمار في داخل هذا الجهاز ، فان هناك العديد من الوثائق الحزبية توضح هذه الحقيقة . هناك بيان المكتب السياسي بتاريخ ١٨ – نوفمبر ١٩٥٨ والصادر تحت عنوان « ١٧ نوفمبر انقلاب رجعي » والذي يفرق بين القادة الرجعيين للقوات المسلحة وبين : « الاغلبية الساحقة من ضباط الجيش وهم من البرجوازية الصغيرة في بلادنا ولهم اتجاهات وطنية ومتأثرون بالفعل بالحركة الجماهيرية الوطنية الديمقراطية . » – (البيان) – كما أن هناك مطبوعات اخرى مختلفة .

هذا واضح ولكن اثارة دور القوات المسلحة بطريقة يفهم منها وكأن الحزب الشيوعي يضعها ككل في صف القوى المعادية للثورة السودانية أمر يخفي وراءه ، اختلافنا حول قضيتين اخريين : اولاهما وضع القوات المسلحة بين قوى الجبهة الديمقراطية ، وثانيتهما الموقف من الانقلاب .

يقيم الحزب الشيوعي تقديره للقوى الاجتماعية ذات المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية في بلادنا على أساس تحليل اقتصادي وطبقي . فهو يقول : « ان قوى هذه الجبهة هي الجماهير العاملة ، والمزارعون ، والمثقفون الثوريون ، والرأسمالية الوطنية ، وتكمن قيادة هذه القوى بين جماهير الطبقة العاملة . »

(قرارات المؤتمر الرابع حول الجبهة الوطنية الديمقراطية)

وبهذا فان القوات المسلحة تدخل بين هذه القوى حسب فئاتها الاجتماعية وتوزيعاتها الطبقية . فهناك البرجوازية الصغيرة (اغلبية الضباط) وهناك أبناء المزارعين وعناصر من العمال يعملون كجنود . فالقوات المسلحة اذن لا تضيف طبقة جديدة أو فئة اجتماعية جديدة للقوى الطبقية والاجتماعية صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الديمقراطية في بلادنا .

ان الحزب الشيوعي في نضاله لضمان انجاز الثورة الديمقراطية يتوجه بسياسة طبقية نحو جماهير الطبقة العاملة والمزارعين ويبني الحلف الدائم بينهم ويشكل هذا اساس نشاط الحزب الشيوعي ، كما يتوجه في موقفه وفي عمله على اسس طبقية بين كافة الجماهير صاحبة المصلحة في انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية .

الموقف من الانقلاب التقدمي

هناك تصور يرى ان تحتل الفئات الوطنية والديمقراطية في القوات المسلحة المركز المقدم في نشاط الحزب الشيوعي بفضل وجود السلاح بين ايديها ولانها بهذا اقدر من غيرها على حسم قضية السلطة بسرعة وبايجاز ، وهذا في رايي تصور خاطيء وغير ماركسي .

● فالثورة الديمقراطية هي ثورة الاصلاح الزراعي ولا يمكن ان تصل الى نتيجتها المنطقية الا باستنهاض جماهير الكادحين من المزارعين على نطاق واسع وادخالهم ميادين الصراع السياسي والاقتصادي والفكري !

● والثورة الاشتراكية هي ثورة غالبية الجماهير الكادحة تتم بوعيهم وبرضاهم وبمشاركتهم الفعالة في اعلى مستويات النشاط الثوري .

● والقوات المسلحة في بلادنا تنظر الى اقسامها من زاوية انتماءاتها الفئوية والطبقية ويحدد دورها كجزء من الفئات الفئوية او الطبقية المتصارعة في هذه الفترة او تلك من فترات التطور الثوري .

وعندما يصل هذا التصور الخاطيء الى مراميه النظرية يتحول الى نظريه انقلابية كاملة تدعو الحزب الشيوعي الى التخلي عن النشاط بين الجماهير وعن مهمته الصعبة في توعيتها وتنظيمها وتدريبها خلال المعارك العملية والفكرية ، والجوء الى تنظيم « انقلاب تقدمي » .

العلاقة بين « العمل المسلح » والنضال الجماهيري

نضع القضية بشكل اصرح واوسع ، نضعها في تحديد العلاقة بين العمل المسلح والنضال الجماهيري .

● نحن كشيوعيين لا نقبل ايديولوجيا نظرية القلة التي تقبض على السلطة ثم بعد هذا ترجع للجماهير . في اعتقادي ان هذا موقف ايديولوجي ثابت للشيوعية وجزء من فهم الشيوعيين للثورة ، وقد تطورت الشيوعية كعلم في الصراع ضد هذه النظرية ضمن صراعها الطويل ضد الايديولوجيات الغربية على حركة الطبقة العاملة .

«ولم يكن خط البلانكيين خير من البرودونيين . كانوا – وهم الذين تدربوا في مدرسة التآمر – ينطلقون من وجهة نظر تقول بأن مجموعة صغيرة على درجة عالية من التنظيم والحزم تستطيع في لحظة مواتية أن تقبض على قيادة الدولة ثم تحافظ على سلطتها اعتمادا على مستوى نشاطها العادي والحازم الى أن يتم لها استنهاض الجماهير الشعبية في العملية الثورية ورصهم خلف تلك المجموعة الصغيرة من القادة . »

(فريدريك انجلز : الحرب الاهلية في فرنسا)

لقد لخص ف.أ. لينين الموقف الايديولوجي للشيوعيين فيما يختص بعلاقة العمل المسلح بالنضال الجماهيري في مقالته الشهيرة « الماركسية والانتفاضة » – ويمكننا أن نقول أن اركان هذه القضية ما يلي :

– لنجاح الانتفاضة المسلحة ماديا وسياسيا يجب الا يعتمد على التآمر ولا على حزب بل على الطبقة القائدة .

– أن يعتمد على مد ثوري بين الجماهير .

– ان يعتمد على منعطف في تاريخ الثورة النامية يكون فيه نشاط الصفوف المتقدمة من الشعب في اعلى مستوياته ، والتردد في صفوف الاعداء وفي صفوف اصدقاء الثورة الضعاف والمترددين في اعلى مستوياته .

هذا الفهم جزء من الشيوعية في ركنين : فهو اولا – ايديولوجيا – موقف من مفهوم الثورة والتغير الثوري ودور الجماهير ونظرية الثورة وهو ثانيا يطرح التكتيك الشيوعي كعلم وخاصة في ميدان الازمة الثورية – شروطها وعواملها .

ولهذا فالقبض على السلطة بواسطة اقلية مدنية كانت ام عسكرية من غير اعتبار لدور الجماهير واستيفاء عوامل نضوج الازمة الثورية ، من غير اعتبار لدور الطبقة العاملة في حالة وجودها – ايديولوجية غير شيوعية ، وهي في وضع بلادنا المتخلف ايديولوجية للبرجوازية الصغيرة .

وهذا المفهوم في اعتقادي يتطابق مع ما اشار اليه التقرير الذي عرض على اللجنة المركزية في دورة مارس ١٩٦٩ تحت عنوان في « سبيل تحسين العمل القيادي بعد عام من المؤتمر » ، وجاء فيه : « التكتيك الانقلابي بديلا عن العمل الجماهيري يمثل في نهاية الامر وسط قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية مصالح طبقة البرجوزية والبرجوازية الصغيرة » . – وكنت اعني التالي :

● ان نرفض التكتيك الذي يهمل العمل الجماهيري ويتراجع امام مشاقه ويتغاضى عن المفهوم الشيوعي للثورة بوصفها اعلى قمم النشاط الجماهيري ولا يعترف بمبدأ الازمة الثورية – شروطها وعوامل النجاح فيها .

● التكتيك الانقلابي ايديولوجية غير شيوعية .

● يمكن أن يلجأ اليه الضباط البرجوازيون الرامون الى التخلص من أزمة الحكم بدفع البلاد بطريقة حادة في طريق التطور الرأسمالي ، كما يمكن أن يلجأ اليه الضباط الديمقراطيون الذين ينطلقون من ايديولوجية البرجوازية الصغيرة .

في رأيي أن هذا الموقف الايديولوجي المتكامل للشيوعيين لا يتأثر بالشكل المسلح الذي يقبض به على السلطة ، سيان في هذا كونه انتفاضة مسلحة من فرق نظمها الحزب الشيوعي من بين الجماهير او كانت فرقا مسلحة تابعة للجيش النظامي .

والمتتبع لموقف البلاشفة في الفترة بين يوليو واكتوبر ١٩١٧ يلحظ اصرار ف.أ. لينين على توفر الشروط اللازمة لنضوج الازمة الثورية وبعد هذا تنظيم الانتفاضة المسلحة . كان لا يضع في اعتباره انجاح العمل العسكري ماديا وحسب بل انجاح العملية العسكرية نجاحا سياسيا حينما تصل الجماهير المتقدمة قمة نشاطها الثوري .

والحزب الشيوعي السوداني كان مدركا لايديولوجية البرجوازية الصغيرة فيما يختص بهذه القضية ووصل من خلال نشاطه العملي والنظري الى استنتاجات سليمة وموقف شيوعي في مؤتمره الرابع .

« ومن نفس المواقع (البرجوازية الصغيرة – الكاتب) تنمو الاتجاهات الانتهازية اليسارية التي تبشر بانه لا مكان للنضال الجماهيري ولا امل من ورائه وكل ما بقي للحركة الثورية هو أن تتكفىء على نفسها وتقوم بعمل مسلح لان هذا العمل هو الذي يحضر الجيش السياسي الجماهيري . مثل هذا الخط يمكن أن يستهوي وهو يستهوي العناصر السياسية اليائسة والتي لم تتمرس بعد بالنضال الثوري ... وهذا الاتجاه خطير في ظروف الثورة المضادة وعلى حزبنا التصدي للنضال ضده بحزم وبفكر عميق وبفتح الطرق لاستمرار النضال الجماهيري الذي وحده ولا سواه يعبىء قوى الشعب ويهيىء الظروف اللازمة لانضاج الازمة الثورية . ان الجماهير من خلال نضالها اليومي وحده ولا سواه تقتنع بان الحياة تحت ظل تحكم الرجعيين لا تطاق وترتفع مستويات طاقاتها للتضحية ويتقوى عودها ويصلب وتصل الى مستوى تنفيذ مهام الثورة الديمقراطية . »

(الماركسية وقضايا الثورة السودانية – ص ٢٠٩)

هذا مفهوم شيوعي للعمل الثوري الذي يعتبر نشاط الجماهير ووصول هذا النشاط الى اعلى مستوياته ، هو القادر على التغيير وانجاز مهام الثورة ، هو الثورة .

يطرح ايضا المؤتمر الرابع للحزب قضية نضوج الازمة الثورية شرطا لتغيير السلطة :

« ولا بديل على الاطلاق ايضا من أن يتجه هذا النضال صوب انضاج الازمة الثورية في البلاد بحيث تصبح الجماهير واثقة من ذاتها ومتراصة خلف قيادتها الجديدة في مرحلة النضال الوطني الديمقراطي ، وفي مستوى هذه الثورة في بلادنا فان هذه المهمة تقع على عاتق الطبقة العاملة المتحدة مع الطبقات الثورية الاخرى . »

(نفس المصدر – ص ٢٠٩ – ٢١٠)

ويلخص المؤتمر الرابع تجربة الحزب الشيوعي السوداني فيما يختص بالمدى الاجتماعي اي الدائرة التي تنضج بينها الازمة الثورية في ظروف بلادنا المتخلفة فيحددها بالجماهير المتقدمة في القطاع الحديث :

« وعبر الاخطاء التي دفع اليها حزبنا تحت تأثير الاتجاهات اليسارية الساذجة أدرك أن ساعة التغيير لا تحددها رغبات الجماهير او حزبها ولا ضعف السلطة الحاكمة ، بل تحددها كما اشار ف.ا. لينين ، حقيقة عجز السلطة عن الحكم وضيق جماهير الشعب . وكون ثورة اكتوبر – باداتها – الاضراب السياسي – برهنت على أن التطور الثوري والدفع يمكن أن يحدث اذا عجزت السلطة عن الحكم واذا ما قررت الجماهير الاساسية في القطاع الحديث ان الحياة تحت تلك السلطة اصبحت لا تطاق . »

(نفس المصدر – ص ٩٨)

وتيار اخر بين بعض كادر الحزب هو نتاج طبيعي للفترة التي نمر بها في العمل الثوري واعني بخصوص وجود سلطة جديدة بعد الخامس والعشرين من مايو من فئات البرجوازية الصغيرة تشترك مع الحزب الشيوعي في برنامجه لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في اكثر من نقطة . هذا امر جيد في تطوير الحركة الثورية في بلادنا لم نواجهه من قبل ، يفرض قوانين جديدة لتطور الثورة السودانية كما انه يطرح أمام الحزب الشيوعي قضايا ايديولوجية من نوع جديد . انه يؤثر على الصراع الايديولوجي في الحزب الشيوعي السوداني ويقدم قضايا جديدة لم نعهدها من قبل ايضا .

وكلنا يعلم ان الحزب الشيوعي يتطور كفصيلة طليعية خلال الصراع الفكري وان هذا الصراع لا يتم بمعزل عن الصراع الطبقي بين الجماهير .

ليس هذا بمستغرب على تاريخ حزبنا كما انه ليس بالغريب على كل مناضل بمبادىء اوليات الماركسية . فقد حدد فردريك انجلز ثلاث جبهات يناضل فيها الشيوعيون : الجبهة السياسية ، والجبهة الاقتصادية ، والجبهة الفكرية . والتخلي عن مهام النضال في اية جبهة من هذه الجبهات يؤدي الى وقف تكوين الشيوعي للمناضلين الملتزمين بالماركسية اللينينية يؤدي الى انحرافات تضر بقضية الاشتراكية .

والحزب الشيوعي السوداني اتضحت معالمه واصبح يتحول بالتدريج الى حزب شيوعي خلال مراحل مختلفة من الصراع الايديولوجي الذي يعكس صراعات طبقية بين المجتمع . ويمكننا أن نقول على وجه التحديد ان الحزب الشيوعي في تاريخه الفكري كان يتلو بالتدرج الى الايديولوجية الشيوعية خلال الصراع ضد افكار الفئات والطبقات التي تشترك معه في نقطة أو أكثر من نقطة في المراحل المختلفة للثورة السودانية .

● تحكم في التطور الايديولوجي للحزب الشيوعي في فترة النضال ضد الحكم الاستعماري المباشر الصراع ضد مفاهيم وايديولوجيات البرجوازية الوطنية المناهضة للاستعمار ، والتي كان برنامجها للحركة الوطنية يلتقي في بعض نقاطه مع الحزب الشيوعي . فالصراع الداخلي في الحزب الشيوعي عام ١٩٤٧ حول استقلال الحزب في العمل الثوري او تحوله الى جناح يساري في حزب برجوازية ، كان صراعا ايديولوجيا ضد مفاهيم البرجوازية حول « قومية » النضال الوطني تحت قيادتها . الصراع الحاد الذي نشب في الحزب الشيوعي في اعقاب عام ١٩٥٠ وانتهى بالانقسام فيه عام ١٩٥١ ، كان ايضا يتناول العديد من القضايا التي ترتبط بتحديد الفروق بين الشيوعيين والبرجوازية المناهضة للاستعمار في الفكر والمنهج . والتراجع والانتكاسات بين اقسام من كادر الحزب الشيوعي ضد وصول فئات من تلك البرجوازية للحكم ، ثم انجاز الاستقلال السياسي كانت ايضا تعبيرا عن صراع ايديولوجي بين الشيوعية والبرجوازية حول مسيرة الثورة السودانية ، ان كانت لها اهداف بعد الاستقلال ام ان الاستقلال السياسي هو الهدف النهائي لتلك الثورة ... وهكذا ...

– الى العدد القادم –

بيان حزب العمل العربي في عُمان

بمناسبة الذكرى الأولى لاستبدال سعيد بن تيمور بابنه قابوس

٢٣ يوليو (تموز) ١٩٧٠ هو تاريخ الانقلاب الاستعماري البريطاني في سلطنة عمان الذي اطاح بالعميل سعيد بن تيمور مستبدلا اياه بابنه قابوس واخيه طارق . ويصادف هذا الاسبوع مرور عام واحد على هذا الحدث الذي يمهد لوضع سلطنة عمان على طريق الاستعمار الجديد ويعزز قوى الردة المضادة للثورة فيها . وكانت « الحرية » قد نشرت تحليلا مستفيضا لاحداث العام المنصرم في السلطنة بعنوان : « قابوس – مقدمات المسرحية وخاتمها » ، بقلم شاكر محمود ، احد مناضلي الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج وها نحن ننشر البيان السياسي الذي أصدره حزب العمل العربي في عمان بهذه المناسبة :

يا جماهير شعبنا في عمان ، ايها التقدميون على امتداد الساحة العربية والعالمية

يمر علينا في هذه الايام من تاريخ نضال شعبنا العربي في عمان ذكرى المؤامرة الدنيئة التي خططها الاستعماريون الانجليز ، تلك المؤامرة التي ادت الى استبدال الدمية القديمة بالدمية الجديدة « قابوس عن ابنه » ، لقد ادركت الدوائر الاستعمارية الانجلو امريكية أن الوجوه القديمة اصبحت بالية وغير قادرة على الاستمرار لخدمة مخططاتهم ، واصبح وجودها يتعارض مع خططهم الجديدة الرامية الى المزيد من الاضطهاد السياسي والاستغلال الاقتصادي لثرواتنا النفطية لا في عمان فحسب ، بل على امتداد الجزيرة العربية ، واتضح للمستعمرين الانجليز بشكل قاطع من خلال صمود الثورة في المنطقة الجنوبية من عمان بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ان المنطقة مقبلة على انفجار ثوري سوف يزلزل اقدام الاستعمار الانجلو اميركي في عمان وبقية مناطق نفوذهم الاحتكارية ، وهذا ما حدث فعلا بانتفاضة الثاني عشر من يونيو ١٩٧٠ في عمان الداخل مما دفع المستعمرين بالتعجيل في اخراج مسرحيتهم الاستعمارية « الاستبدال » .

لقد استهدفت هذه المؤامرة بالدرجة الاولى امتصاص النقمة الشعبية وتمييع الصراعات الوطنية والطبقية معا ضد الاستعمار والاقطاع والكمبرادور التي تبلورت بفضل نضالات القوى التقدمية والوطنية في رفع يقظة الجماهير تجاه مخططات الامبريالية ومحاولة الاحتواء الرجعي من قبل الدولتين الرجعيتين (ايران والسعودية) هذا من جهة ، ومن جهة اخرى الوقوف أمام تقدم الثورة في جنوب عمان والقضاء على أي تحرك ثوري على امتداد الساحة العمانية .

يا جماهير شعبنا العمانية

ان هذا الاستبدال ساعد المستعمرين في تركيز سياستهم القائمة على استراتيجية بعيدة المدى تنطلق من اهمية المصالح التي يرتبط بها الاستعمار في المنطقة ، ويجسدها نهب واستثمار الثروة البترولية التي تشكل مصدرا حيويا لمصالح الدول الامبريالية وفي مقدمتها الانجلو اميركية ، وفتح المنطقة سوقا استهلاكية لمنتجات شركاتهم الاحتكارية .

ان عملية الاستبدال التي تمت بموجب المخطط الامبريالي باشرت بقيادة صنائعهم الجديدة تضليل الجماهير عن قضاياها الاساسية وفقا للمخطط المرسوم لهذه الصنائع ، وبدات بنشاط اعلامي محموم يهدف بالدرجة الاولى زعزعة ثقة الجماهير بالثورة التقدمية في جنوب عمان ، وهيات القيام باصلاحات قشرية في مظهرها تبدو خدمة للجماهير ، وفي باطنها سموما لقتل حقد الجماهير على العائلة البوسعيدية العريقة في الخيانة واسيادهم الانجليز ، وتمييعا للتناقضات بين المستعمرين وخدمهم الاقطاعيين والكمبرادوريين من جهة والشعب من جهة اخرى .

ان حكومة العمالة في مسقط تطبيقا للمخطط المرسوم لها ومكافاة منها لاسيادها الامبرياليين قامت بفتح أبواب عمان على مصراعيها لمزيد من الامتيازات للشركات الاحتكارية ، فاعطت « ويندل فيليب » امتيازا جديدا لاستغلال الثروة البترولية في عمان ، ويشمل هذا الامتياز مساحة طولها ٧٢٠ كم وعرضها من ١٢٠ – ٥٠٠ كلم بما في ذلك الجرف القاري لمياه عمان ، ويعتبر هذا الامتياز اكبر امتياز في الشرق الاوسط للشركات الاحتكارية ، كما اقدمت حكومة العمالة نتيجة لارتباط رئيس وزرائها بشركة احتكارية المانية انجليزية باعطاء امتياز لهذه الشركة بتنفيذ طريق مطرح – صحار الذي يبلغ طوله ١٢٠ كم تقريبا على خط واحد بمبلغ ٩ ملايين جنيه استرليني ، وتجدر الاشارة ان هذا الطريق يقام على أرض منبسطة ، وان كافة مستلزمات التعبيد قريبة من الخط .

ان هذا الامتياز يعطي الدليل القاطع عن كيفية الاتفاق المسبق بين رئيس الوزراء وحكومته مع الشركات الاحتكارية في نهب وسلب اموال الشعب العماني ، قس على ذلك كافة المشاريع التي تقوم بها الشركات الاحتكارية بنفس المقياس كميناء قابوس مثلا .

أيها المناضلون التقدميون :

لقد باشرت حكومة العمال في مسقط بنشاط واسع يتحدد في خطين ١ – تقوية جيشهم المرتزق وتخصيص معظم ما تتصدق به الشركات الاحتكارية كثمن بخس لثروتنا البترولية لتقوية هذه القوة القمعية في محاولة يائسة لمحاصرة الثورة التقدمية في جنوب عمان بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل ، وضرب أي تحرك ثوري للقوى التقدمية على امتداد الساحة العمانية .

٢ – القيام بحملة دبلوماسية تهدف الى ادخال ما يسمى بسلطنة عمان في الجامعة العربية والامم المتحدة كي يتسنى لها اضفاء الشرعية على الكيان الطفيلي المزيف ، وتكريس تجزئة القطر العماني ، وممارسة المزيد من القتل والتشريد للمناضلين التقدميين . ويهمنا كي نوضح حقيقة حكومة العملاء الجدد وما قامت به فيما يسمى بسلطنة عمان كوليد مريض لمشروع الاستبدال أن نطرح السؤال التالي : ماذا حققه الاستبدال واداته الحكومة القابوسية العميلة ؟

حصيلة عام من حكم العمالة

ان حصيلة ما حققته حكومة العمالة بالايجاز التالي :

١ – القيام بقصف همجي بالطائرات الانجليزية لقتل الشيوخ والاطفال والمواشي في أرياف المنطقة الجنوبية من عمان .

٢ – تبذير أموال الشعب على الاسرة البوسعيدية الحاكمة والمرتزقة ورؤساء القبائل الكبيرة .

٣ – اعتقال وتشريد ومطاردة المناضلين التقدميين والوطنيين ، وممارسة أبشع أنواع التعذيب في سجونهم الرهيبة التي لا زالت تعج بالكثير من المناضلين الشرفاء .

٤ – استبدال الولاة من منطقة الى اخرى في محاولة يائسة لامتصاص النقمة الشعبية واضفاء طابع التجديد المزيف على العملية .

٥ – منع الصحف والمجلات التي تقدم الحقيقة للجماهير وتفضح مخططاتهم الاجرامية .

٦ – تضليل الجماهير عن مخططهم الرامي الى مزيد من الاستغلال والاضطهاد لها ، من خلال الاذاعة والصحف المأجورة ، والتصريحات المكاذبة بين الحين والاخر .

٧ – نشر القوات المرتزقة في عدد من المناطق العمانية بقيادة ضباط المخابرات الانجليز لارهاب جماهير الشعب .

٨ – فتح المنطقة لمزيد من الاحتكارات الامبريالية ، وجلب المزيد من العمال الاجانب ، والجواسيس .

٩ – تهديد العمال في الشركات الاحتكارية بالاعتقال والطرد من العمل اذا ما اقدموا على الاضرابات والمطالبة بحقوقهم العادلة .

الاتحاد أداة للاستعمار الجديد

يا جماهير شعبنا البطلة :

لقد استطاع المستعمرون الانجليز تنفيذ مؤامرتهم الدنيئة ضد شعبنا العماني وذلك باستبدال قابوس عن ابيه ، ويجدد الامبرياليين في هذه الايام تنفيذ مؤامرتهم الثانية في عمان – « الاتحاد » – الذي هو في الحقيقة اتحاد الاحتكارات الامبريالية النفطية ، تقوم بدور الواجهة فيه طبقتي الاقطاع والكمبرادور لاعطائه طابعا محليا لايهام الجماهير وتضليلها عن مضمونه الحقيقي . ان هذا الاتحاد مؤامرة استعمارية واضحة المعالم للجماهير حيث أنه يهدف الى تجزئة القطر العماني وذلك بفصل المنطقة الشمالية من عمان – « ساحل عمان – عن عمان الام » ، والحاقها ضمن هذا المشروع الاستعماري بالرغم من الخداع الذي تقوم به طبقة الاقطاع واسيادهم الانجليز باعطائه مظهرا وحدويا يعزز من مواقعهم في الاستثمار والاستغلال والاضطهاد ، وفي نفس الوقت يقدم لهم مبررا لضرب حركة التحرر الوطني في المنطقة تحت شعار هذا السلاح الزائف ، ويسهل لهم مركزة نشاطاتهم القمعية ضد قوى الثورة والتقدم ، ويقوم الاستعمار بمؤامرته هذه بهدف ابراز هذا الكيان الكرتوني بشكل دولة مقبولة في المجال الدولي ، وفي نفس الوقت يراد منه ان يشكل قلعة من قلاع الثورة المضادة بالتعاون مع ركيزتي الامبريالية الامريكية (ايران والسعودية) ، وتمر عملية تنفيذ هذه المؤامرة ضمن مناورات والاعيب يقوم بها الاستعمار وعملاؤه بهدف ايهام الجماهير العمانية والعربية بان هناك مصاعب تواجه قيام هذا الاتحاد .

يا جماهير شعبنا الباسلة :

انه نتيجة للمد الرجعي الذي تعيشه المنطقة العربية فلقد جاءت مواقف حكومات البرجوازية الصغيرة معبرة عن واقعها الطبقي وارتمائها بشكل سافر نحو اليمين مما جعلها تقف موقفا مطابقا لمواقف الحكومات الرجعية من القضايا الاساسية لشعبنا العماني ، وذلك تبنيها الموافقة على ادخال ما يسمى بسلطنة عمان في الجامعة العربية والامم المتحدة ، وتاييد مشروع الاتحاد ، وتناسي مسيرة نضال شعبنا وثورته المسلحة في جنوب عمان ، ومحاصرتها ماديا ومعنويا .

ان القوى التقدمية في عمان تدين هذه المواقف المعاكسة لطموحات شعبنا في التحرر والانعتاق من العبودية حيث أن هذه المواقف تشكل دعما لمخططات الاستعمار واعاقة لتقدم نضال جماهيرنا وقواها الوطنية .

ان حزب العمل العربي في عمان يشيد بموقف جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في مواقفها المشرفة ضد مخططات الاستعمار في عمان ، ودعمها اللامحدود للقوى الثورية في عمان بصورة خاصة والوطن العربي بصورة عامة ، ويحيي انتصاراتها على القوى الامبريالية والرجعية ، ويؤيد مسار نضالها الثوري لصالح الطبقة العاملة وجموع الكادحين .

نحو الجبهة الموحدة للقوى الوطنية والتقدمية

يا جماهير شعبنا العربي :

ان حزب العمل العربي في عمان اكد منذ تاسيسه ان اسقاط القوى الاستعمارية والاقطاعية في عمان لا يمكن أن يتم الا بالعنف الثوري المنظم – « النضال المسلح » – من خلال تعبئة الجماهير وتسييسها وربط ذلك بالممارسة الثورية لدعم نضالات القوى التقدمية وان الحزب يؤكد مجددا انه لن يحيد عن هذا الخط من اجل انتزاع حقوق الجماهير المضطهدة والمستغلة وتصفية الوجود الاستعماري والرجعي وقبره الى الابد ، ويرى أن الح المهام في هذه المرحلة بالذات هو قيام الجبهة الموحدة لضم القوى التقدمية والوطنية كي تسهم بواجبها النضالي ضمن برنامج واضح ومحدد تلتزم به كافة الاطراف ، وان الظروف الراهنة تحتم اللقاء السريع لانجاز هذه المهمة ، وان الحزب يضع هذه المهمة في صدارة مهماته الرئيسية ويدعو كافة القوى التقدمية والوطنية للاسراع في تشكيل هذه الجبهة لتكون مهمتها الرئيسية اسقاط القوى الاستعمارية في عمان وتوسيع رقعة النضال على امتداد الجزيرة العربية للتصدي للامبريالية والاقطاع والكمبرادور .

ان حزب العمل العربي يعاهد الشهداء الذين سقطوا على ساحة النضال في عمان ويعاهد المناضلين الذين لا يزالون تحت سياط التعذيب في زنزانات العدو ومعتقلاته الرهيبة انه سوف يسير على خط يخدم طموحات الطبقة العاملة وجموع الكادحين رافعا شعار النضال المسلح كاعلى شكل من اشكال النضالات الثورية .

وان الحزب يدعو كافة القوى التقدمية العربية والعالمية لمساندة الشعب العماني وثورته الملتهبة في المنطقة الجنوبية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل .

ان حزب العمل العربي يدين ويستنكر موقف حكومات البورجوازية الصغيرة تجاه محاولة حكم العمالة في الاردن لتصفية المقاومة الفلسطينية ، وانه من خلال هذه المواقف الاستسلامية يعتبر هذه الحكومات تشترك فعليا في عملية التصفية ، ويدعو كل القوى التقدمية عربيا وعالميا للوقوف صفا واحدا لمقاومة هذه المؤامرة الامبريالية .

عاش نضال شعبنا العماني بقيادة فصائله التقدمية .

عاشت الثورة الفلسطينية وصمودها البطولي .

عاش نضال شعوب العالم الثورية في اسيا ، افريقيا ، امريكا اللاتينية .

ولتسقط مؤامرة ٢٣ يوليو في عمان وكافة المؤامرات الاستعمارية .

حزب العمل العربي في عمان

عمان في النصف الاول من شهر يوليو ١٩٧١



كانوا جميعاً يتوقعون المجزرة وانتظروا نهايتها !

وجد الحكام العرب وسيلة اخرى تعينهم على التسويف في اتخاذ موقف ما مما جرى في الاردن . فبينما يريد العراق عقد اجتماع، على مستوى الوزراء ، لمجلس الجامعة العربية ، يتولى معاقبة النظام الهاشمي العميل ، تطلب ليبيا ان يكون الاجتماع مؤتمر قمة .. و « الخلاف » يمنح جميع المعنيين بذبح المقاومة في الاردن فرصة للتنفس.. وهو ، الى ذلك ، يثبت أن المحور العراقي — الجزائري لا يزيد حماسة في « دعم » المقاومة على محور الاتحاد الثلاثي . فلا احد احسن من احد في هذا المضمار .. لكن مواقف « الدعم » هذه بأتت ذات تاريخ ، وبات في وسع المتابع ان ينطلق في الحكم عليها من تاريخها . والثابت أن ما يصم هذا التاريخ هو التقهقر المستمر في صلابة المواقف من مجزرة الى مجزرة .

في حزيران ۱۹۷۰ — وكان مشروع روجرز لا يزال في طور الولادة — ارسل الرئيس عبدالناصر الى ملك الاردن برقية حازمة اللهجة ، مليئة بالتهديد المبطن ، فهم منها الملك ان عليه أن يوقف المجزرة .. وكانت المقاومة قد افهمته ، بلغة اخرى ، خلال الايام السابقة ، ان تصفيتها ليس بالامر السهل .. في ايلول — وكان مشروع روجرز قد وصل الى اوج مجده فأوقف اطلاق النار وافتتح المحادثات العربية الصهيونية — تخاذل العراق وتدخلت سوريا واحتفظت مصر باللهجة الحازمة لرسالة « سرية » بعث بها عبد الناصر الى الحسين ولم تنشرها « الاهرام » الا بعد اسابيع . اما في العلن ، فقد منح الملك الهاشمي اياما طويلة ثمينة لاستكمال التصفية .. غير ان المقاومة صمدت مرة اخرى .. فكانت بعثة النميري ثم مؤتمر القاهرة . وما اسفر عنه المؤتمر هو على وجه الدقة ما ياتي : فرض الاتفاق على المقاومة أن تنتزع نفسها من وسط جماهيرها المسلحة في المدن ، لتقبع في مواقع خالية لا يزيد امتدادها على بضع عشرات من الكيلومترات المربعة .. كان هذا هو مكسب النظام الحاسم ومدخله الاوسع الى مرحلة التصفية الاخيرة . أما المقاومة فقد ثبت لها ، خلال الاشهر التالية ، ان اتفاق القاهرة لم يضع في كفها سوى الريح .

ما لبثت ميليشيا المدن أن جردت من السلاح بعد ترحيل الفدائيين .. وكان اتفاق عمان ينص على ابقاء السلاح في عهدة قيادات المقاومة داخل المدن، وما لبثت مكاتب المقاومة ان اغلقت تباعا وبات دخول القادة الفدائيين الى عمان في حكم المستحيل .. وكان الاتفاق نفسه يمنح المقاومة « حرية » العمل السياسي بين صفوف الشعب الفلسطيني وينظم توزيع مكاتبها . وما لبثت اللجنة العربية نفسها ان رحلت ، محتجة ، فارتفعت رقابتها عن سلوك النظام الهاشمي مع المقاومة ، دون ان يؤدي احتجاجها الى شيء . وكانت الضربات المتفرقة التي وجهتها القوات الملكية للمقاومة ، خير معين للجنة على الرحيل .

ولم يكن عجبا بطبيعة الحال ان يلتقي اصحاب « القمة » على وجوب رحيل المقاومة عن المدن الاردنية . فهم جميعا يرون في تواجد الثوار المسلحين ، بين الجماهير — ناهيك بتواجد السلاح بين أيدي المدنيين — اعظم المنكرات . وليس لاحد منهم حجة ، في صدد ذلك ، يضعها امام ملك الاردن . ذلك انه لا فضل لملك على رئيس الا بترك الجماهير عزلاء من السلاح خوفا على مستقبل سلطته وأمن طبقته المسيطرة .. فكان أن تم التعويض على المقاومة بحماية الملوك والرؤساء عن حماية الجماهير المسلحة . وما لبثت الحماية المذكورة ان رحلت في ركاب اللجنة العربية ..

معنى هذا أن الذين يتداعون اليوم الى مؤتمر على مستوى القمة او دونها ، لم تسقط عليهم مجزرة الاردن من الغيب ، كان النظام الهاشمي يتجه اليها خطوة بعد خطوة وكانت اجراءاته كلها تجد في المجزرة مصبها الوحيد . فماذا يعني الاستيلاء على سلاح الميليشيا — وهو في مخازنه الجديدة ، لا بين أيدي اصحابه — ان لم يعن التصميم على ردع المقاومة عن أية مبادرة دفاعية قد تقوم بها في المدن ؟ وماذا يعني اغلاق المكاتب والتضييق على تجول القادة سوى التصميم على تجريد الجماهير من قياداتها الثورية ؟ وماذا يعني اجبار اللجنة العربية على الرحيل غير التصميم على الاستفادة التامة من اختلال ميزان القوى الداخلي في سبيل سحق المقاومة ؟ هذا كله جرى منذ ايلول وجرت معه هجمات محددة على مواقع المقاومة ، فماذا فعل الذين يتصرفون اليوم تصرف من استفاق على صدمة غير منتظرة ؟

من كانون ۱۹۷۰ الى نيسان ۱۹۷۱ (وهما الشهران اللذان شهدا بعد أيلول ، احتدام المعارك المحدودة ضد المقاومة) ، ظل الحكام العرب يحنون رؤوسهم أمام كل عاصفة تهب على علاقات المقاومة بالنظام الهاشمي الى أن تمر . فالمساعدات الليبية — الكويتية للاردن تقطع ، غير أن الوساطات لا تلبث ان تبذل لاستئنافها . والسفير الاردني في مصر يجمد قبوله (بعد أن نقل سفير « التحدي » اكرم زعيتر الى لبنان) غير ان تجميده لا يطول سوى أسابيع تقبل اوراق اعتماده بعدها ويبدأ التمهيد لزيارة يقوم بها الملك حسين نفسه الى القاهرة . والموقف السوري ، يتراوح بين التوسط والاحتجاج ، بعد أن بات مقيدا بسياسة الاتحاد الثلاثي العام وبات دعمه العسكري للمقاومة غير ذي موضوع . في كل ذلك لم تكن المواقف العربية ترد النظام الاردني شعرة واحدة الى الوراء . كان هذا الاخير يهجم كل مرة على موقع او مكسب للمقاومة فيصفيه ويقف عنده . وكان كل هجوم يقربه خطوة من نهاية الطريق .

اي أن « دعم » المقاومة في عرف الانظمة العربية المعنية كان له مضمون ثابت هو الزام الحكم العميل في الاردن بذبحها شيئا فشيئا لا دفعة واحدة . فالدعم الحقيقي — لو وجد — لا يعقل أن يقتصر على وقف النظام الاردني عند المرحلة التي توصل اليها في عمل التصفية . الدعم الحقيقي هو اجبار النظام المذكور على ان يعيد الى المقاومة ما كانت تملكه من ضمانات في وجه تآمره المستمر . هذا الدعم لم تنل منه المقاومة ذرة واحدة .. فلا بندقية سلبت من ايدي جماهيرها ثم اعيدت ، ولا قاعدة احتلتها القوات العميلة ثم اجلاها الضغط العربي عنها ولا مكتب جرى اغلاقه في مخيم ثم فتحته وساطة الملوك والرؤساء. بل ان المقاومة سلبت قبيل الهجوم الاخير حرية انتقالها الحيوي عبر الحدود السورية واحتجزت سلطات دمشق سلاحها الثقيل القادم من الجزائر، في حين كانت فيه نذر الحملة العميلة تصم الاذان.. ولن يحرج الضغط العربي هذه المره ، بعد « النصر » الذي حققه العملاء ، عن قاعدته الثابته ، اي عن ترك العملاء يقطفون ثمار انتصارهم كاملة . فحين يتناول بيان مرسي مطروح « الاحداث الدمويه المؤسفه الاخيرة التي تجددت في الاردن » ، محتجا على خرق اتفاق القاهرة ، وحين يحتج المتحدث المصري على الغاء الاتفاق نفسه ، لا ينسى المتوقعون ولا المتحدث ان يطلبوا في النهايه « حشد الطاقات العربية » او « توفير الدماء العربية » — بما فيها طبعا طاقات الحكم العميل ودماء زبانيته — لمعركة العرب الكبرى ، اما الذي ينسونه فهو ان الاحتجاج على الخرق والالغاء لا يدفع البلاء الا عن جثه هامدة هي جثة الاتفاق الذي تلقى مائة طعنة وطعنة طوال الاشهر التسعة الماضية . هذا الواقع لا يكفي لتغييره « يأس » سوريا من « وساطتها » ولن يسعى الى تغييره أعيان الجامعة العربيه وزراء كانوا ام ملوكا ورؤساء .

ما الذي يدفع الضغط العربي الرسمي الى الوقوف عند حدود الامر الواقع الذي يفرضه كل مرة حكم العملاء في الاردن . لا ريب في ان الاسباب تختلف من هجمة الى اخرى . فمرة تكون المقاومة ضرورة للصمود في وجه الموقف الاسرائيلي المتعنت من الحل السلمي ، ومرة اخرى يكون اضعافها ضرورة لحسن سير المفاوضات العربية الاسرائيلية ونيل رضا الامبريالية الاميركية . وتارة يكون دعم المقاومة ونفخها سبيلا الى امتصاص نقمة الجماهير ، في اعقاب الهزيمة ، وطورا يكون الانتقاص من فعاليتها او اثبات فشلها سبيلا الى توجيه الابصار نحو الجيوش النظامية والحط من شأن الكفاح المسلح . غير أن ثمة عنصرا لا يتغير هو مصدر قوة الملك حسين « وصموده » أمام الضغط العربي الرسمي . هذا العنصر هو حاجة الاطراف الاخرى الى النظام الاردني ، في سعيها الى المحافظة على توازن معين في المنطقة كلها ، يضمن قبول الولايات المتحدة بالعمل على اخراج الازمة من حالة المراوحة التي هي فيها منذ أربع سنوات . فلا يعقل أن يرتضي الامبرياليون الاميركيون السعي لدى الدولة الصهيونية لعلها تتنازل عن بعض ما كسبته ، اذا كان المستفيدون من هذا التنازل (مصر ، سوريا) يعملون على تقويض موقع الامبريالية الاردني . بل أن طمع الولايات المتحدة لا يقتصر على حفظ مواقعها السابقة . فهي تتغلغل في ارجاء اخرى ، ممنية دعاة الحل السلمي بأنهم سيلاقون مزيدا من عنايتها كلما قدموا لها تنازلا جديدا . هذا العنصر الثابت هو مفتاح الموقف المصري — والسوري مؤخرا ، والليبي جزئيا .. — من المجازر المتوالية في الاردن . أما الانظمة الاخرى، وهي بعيدة عن الساحة وان على تفاوت ، فهي توازن في موقفها بين التزلف لجماهير المقاومة والعزوف عن التورط (حالة العراق) . ولا حاجة طبعا الى تفسير موقف السعودية ..

الاكيد اذن ان الحكام العرب لا يستيقظوا بغتة على « ما يجري في الاردن » . فما يجري سباق بدأ منذ مدة طويلة ولم يكن بينهم من يجهل وجهته . كانوا جميعا بتوقعون المجزرة وانتظروا نهايتها ..

« الحرية »



تقرير الشهيد عبد الخالق محجوب

أمام المؤتمر التداولي للحزب الشيوعي السوداني

(الطبيعة الطبقية للسلطة القائمة)

بيروت - ٢ / ٨ / ١٩٧١ - العدد ٥٧٨ - السنة الثانية عشرة - الثمن ٢٥ ق.ل • BEYROUTH - 2/8/1971 - AL-HOURRIAH - No. 578



المجد والخلود لك ياعبد الخالق
والعار للسفاحين